



نَالِي فَيْ الْمَا الْمَالِيَّ الْمَالِيَّةِ الْمَالِيَّةِ الْمَالِيَّةِ الْمَالِيَّةِ الْمَالِيَّةِ فِي الْمُؤْلِيِ الْمُؤْلِيِ الْمُؤْلِيِ الْمُؤْلِي الْمُولِي الْمُؤْلِي الْمُولِي الْمُؤْلِي الْ

ستالین أحرتیمیان احرصلاح

الإِصَدَارُالسَّادِسوَالسَّتَمَانُونِ الإِصَدَارُالسَّادِسوَالسَّادِسوَالسَّمَانُونِ 15.7م ما 15.7م



لِسُ إِللَّهِ الْخُوْالِيِّهِ إِلَيْهِ الْخُوْالِيِّهِ عِلْمَالِيِّهِ الْحُوْالِيِّهِ الْحُوْلِيِّ

مقدمة الرسالة

الحمد لله الرَّحمان، خلق الإنسان وعلَّمه البيان، والصلاة والسلام على من أوتي الكتاب ومثله معه، نبينا محمد وعلى آله الأطهار، وصحبه الأخيار، ومن تبعهم بإحسان.

وبعد:

فهذه رسالة في «تلوين الخطاب» يتقدم بها صاحبها لتكون متطلباً تكميليًا للحصول على درجة الماجستير. وكان بدء أمرها حين عرض عليّ أستاذي المشرف على البحث موضوع «تلوين الخطاب». وكان أمرى آنئذ غمةً عليّ، وأرشدني إلى كتب النفاسير وخصّ منها تفسير أبى السعود (١).

وظللت أتتبع الموضوع في مظانّه من كتب التفاسير ومصادر الفكر البلاغي حتى تبدت معالمه، وانكشف الغطاء، وصار بين المعالم والحدود.

وتحددت يومئذ الغاية من الدراسة؛ وهي: استقصاء مواضع تلوين الخطاب في القرآن الكريم، وتتبع صوره والوقوف على أسرارها البلاغية مع استفراغ الوسع في ضبط مصطلح الالتفات. ولعل ذلك يكون سهمة من الدارس في تقديم ما يراه كشفاً عن وجه

⁽¹⁾ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم.

من وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، ومفتاح حل لبعض ما يكتنف المصطلح البلاغي من غموض وتداخل في الاستعمال.

على أني لا أقول أن ليس ثمة محاولات سابقة لضبط المنظومة المصطلحية في البلاغة العربية، إذ لم يكن يخفى على السابقين ما لعدم ضبط المصطلح في هذا العلم وغيره من علوم العربية من خطر، وما ينشأ عنه من آثار تدخل الضيم في الدرس العلمي من وجوه كثيرة، ولكني أقول إن الأمر لا يزال في حاجة إلى مزيد جهد.

فهذا ابن أبي الإصبع يجهد في التفريق بين البسط والإطناب، ويشير إلى الخلط الحاصل بين التتميم والتكميل، غير أنه لم يسلم من الوقوع في الخلط كما أشار محقق كتابه (۱)، وأشرت إليه في غير موضع من هذا البحث، ولكنه يُحمد له أنه استطاع أن يكشف عن فروق تحدُّ البسط وتميزه من الإطناب، فإذا بينهما برزخ لا يبغيان.

وإلى جانب محاولات التصدي لعدم الانضباط المصطلحي في البلاغة العربية محاولات أخر للكشف عن وجوه الإعجاز ومواطنه في القرآن الكريم. فقد تواترت جهود العلماء المتقدمين والباحثين المُحدَثين في مبحث الإعجاز القرآني، فكان بعضها تماماً على بعض، ومنها على سبيل المثال:

«مجاز القرآن»(۲) لأبي عبيدة (ت٢٠٨هـ)، و«المشكل في تأويل

⁽١) ابن أبي الاصبع (١٩٧٥م)، بديع القرآن، ص١٤٣ ـ ٢٥٧.

⁽٢) أبو عبيدة (١٩٧٠م)، مجاز القرآن، القاهرة.

القرآن"(۱) لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، و«النكت في إعجاز القرآن"(۲) للرماني (ت٢٨٦هـ)، و«إعجاز القرآن"(۳) للباقلاني (ت٤٠٣هـ)، وغيرها كثير، بيد أن مبحث الإعجاز لم يستنفد بعد، وفحص الإعجاز البلاغي لا يزال مشرعاً من جهة ما لاحظه الدارس من تداخل في المصطلح البلاغي، ومن غياب الضبط في كثير من الأحيان، كما أن مصطلح «تلوين الخطاب» لا يزال من المصطلحات الغامضة في مدلولها وتطبيقاتها على القرآن الكريم.

وأحسب أننا _ نحن الدارسين _ واجدون في هذا الميدان فسحة من جهة ما يمكن أن يضاف إلى جهد السابقين، عسى أن يستحيل ذلك كله روافد معرفية ثرة لكل من يدرس اللسان العربي الذي أنزل به هذا الكتاب المعجز،

وليس يخفى أن فهم كتاب الله تعالى واجب شرعي، وأنه لا سبيل إلى فهمه إلا بدراسة أسلوبه وبلاغة نظمه الكريم، ولما كان ذلك كذلك، كانت هذه الدراسة محاولة للوقوف على جانب من جوانب أسلوبه المعجز المباين لجميع الأساليب.

ولا يعني ما تقدَّم، أن الدراسة طامحة إلى علاج جميع ما وقع في البلاغة العربية من مظاهر الخلط، أو الإحاطة بوجوه الإعجاز في القرآن الكريم، فذلك أمر لا يتأتى لجهد فرد، ولا يسعه طوق إنسان وإن أسرف على نفسه كل الإسراف، ولكنها تتخذ من مصطلح

⁽١) ابن قتيبة (١٤٢٧هـ)، تأويل مشكل القرآن، القاهرة، مكتبة دار التراث.

⁽٢) الرماني (١٩٥٦م)، النكت في إعجاز القرآن، القاهرة.

⁽٣) الباقلاني (٢٠٠١م)، إعجاز القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية.

«تلوين الخطاب» وما يتصل به من مصطلحات، كالالتفات والاحتباك وغيرهما مثلاً شارحاً لما يتغيا إيضاحه ومضيفاً ما بدا له فيه بداء.

وأرجو أن أكون قد وفقت في تعرضي لهذا المصطلح البلاغي بتقديم مفتاح يكشف عن بعض مواطن الإعجاز في القرآن الكريم، وعن كثير من الغوامض التي تكتنف المصطلح البلاغي. وتلك هي غاية الغايات في الدراسة، فإن تقطعت دونها العزيمة، وظهر العجز عن بلوغ المرام، فحسب صاحبها اجتهاده، وطمعه في كرم ربه، أن يكون له أجر المجتهد المخطئ.

المفاتيح المصطلحية للبحث:

نحاول أن نورد بعض مصطلحات الدراسة للوقوف على مدلولاتها عند السابقين، وما تختاره الدراسة من تلك المدلولات. وأولها:

الخطاب:

تحتل كلمة «الخطاب» موقعاً ظاهراً في عنوان هذه الرسالة، فلا عجب إذا طالعها القارئ في جميع ما نحن بسبيله من فصول ومباحث.

وقد يناسب مصطلح «الخطاب» ضروب شتى من الاستعمال في تصانيف العلوم العربية والاستعمال العام. فهو أي: مصطلح الخطاب، مصدر خاطب. وهو ما يكلم به الإنسان صاحبه(١). ذلكم

⁽۱) ابن فارس (۲۰۰۸م)، معجم مقاییس اللغة، بیروت، دار إحیاء التراث العربی، ص۳۰۶م.

من حيث صيغتها، فإن من معاني صيغة «فاعل» ما يكون بين اثنين (١).

قال ابن السكيت: «وأكثر ما يكون (فاعلت) أن يكون بين اثنين (٢٠).

وفي «اللسان»: الخطاب والمخاطبة: مراجعة الكلام، خاطبه مخاطبة وخطاباً، وهما يتخاطبان (٣). ولا يبعد هذا عما جاء في مقاييس اللغة. فقد ذكر ابن فارس أن «الخاء والطاء والباء» أصلان، أحدهما: الكلام بين اثنين، يقال: خاطبه يخاطبه خطاباً. والأصل الآخر: اختلاق لونين (٤). وعلى هذا فإن الخطاب هو الكلام بين اثنين.

وتكاد تجمع الصحاح اللغوية على هذا المعنى.

وأما المفسرون والبلاغيون فيحمله أكثرهم على معنى توجيه الكلام إلى المخاطب. وبيان ذلك من قول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿مَالِكِ بَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿ إِيَّاكَ نَعَبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ قوله تعالى: ﴿مَالِكِ بَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ إيَّاكَ نَعَبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٤، ٥]. «فإن قلت لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب قلتُ هذا يسمى الالتفات في علم البيان، قد يكون من الغيبة إلى

⁽١) عبد اللطيف الخطيب (٢٠٠٣م)، المستقصى في علم التصريف ١/٣٢٢.

⁽۲) المصدر السابق نفسه، وينظر: ابن السكيت (۲۰۰۲م)، إصلاح المنطق، بيروت، دار إحياء التراث، ص١١١.

⁽٣) ابن منظور (۲۰۱۱م)، لسان العرب، بيروت، دار صادر ٥٨/٥.

⁽٤) معجم مقاييس اللغة، ص٢٠٤.

الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم الله . وهو يعني بالخطاب في كلها المواجهة.

ويقول ابن عطية في توجيه قراءة من قرأ بالياء في قوله تعالى: ﴿ أَلَّا تَنْجِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا ﴿ أَرْبَيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوجٌ إِنَّهُ كَانَ عَبَّدًا شَكُولُ الإسراء: ٢، ٣]. قال: "قرءوا "ذرية" بالنصب، وذلك متجه إما على المفعول به يتخذوا" ويكون المعنى: أن لا يتخذ بشر إلها من دون الله، وإما على النداء أي يا ذرية. فهذه مخاطبة للعالم. قال قوم: وهذا لا يتجه إلا على قراءة من قرأ "تتخذوا" بالتاء من فوق، ولا يجوز على قراءة من قرأ "يتخذوا" بالياء؛ لأن الفعل لغائب والنداء لمخاطب، والخروج من الغيبة إلى الخطاب إنما يستهل مع دلالة الكلام على المراد..." (٢). قال من الغيبة إلى الخطاب وهو يريد توجيه الكلام إلى المخاطب.

ثم إن ثمة معنى آخر للخطاب لا يقيده بالكلام بين اثنين، وإنما يجعل الخطاب مرادفاً للكلام، وهو ما أجمع عليه المفسرون في قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّفِ فِي اللَّهِ السَّابِ السَّابِ أَي: غلبني في الكلام.

ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا يَلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴾ [النبأ: ٣٧]؛ أي:

⁽۱) الزمخشري، محمود بن عمر (د.ت)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي ١/٥٥.

⁽Y) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق (١٩٩٣م)، المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ٣/ ٤٤٥.

لا يملكون منه كلاماً إلا من أذن له الرحمٰن بالكلام(١).

هذا وتجيء كلمة «الخطاب» في جميع فصول الدراسة على معنى الكلام دون غيره، وتستبدل بها كلمة «المواجهة» عند إرادة معنى توجيه الكلام إلى المخاطب، أو الكلام بين اثنين كما هو في الصحاح. هذا إذا جاءت بسيطة غير مركبة. أما مجيئها مركبة تركيباً إضافيًا بأن كانت مضافاً إليه فهو ما نتناوله في الآتي:

تلوين الخطاب:

هذا المصطلح في هذا المقام هو لب اللّبوب، فمنه تبدأ الدراسة وإليه تنتهي، وهو من أهم المصطلحات البلاغية التي لم تلق كبير عناية من أهل العلم على أهميتها. إذ ليس ثمة تصور واضح يستوعب جميع مجالاته وتجلياته، فما تضمنته كتب التفاسير والبلاغة العربية لا تعدو إشارات إليه، وهي غير كافية؛ لأنها لا تكشف عن حقيقته وحده ورسومه وإن كانت منبهة إلى أهميته.

ويدلك على ما قلتُ ما أنت واجده في كتب التفاسير، ومن ذلك تمثيلاً _ تفسير القرطبي _ (٢). فقد ذكر فيه خمسة من مواضع تلوين الخطاب، ولا يقول فيها إلّا: «وهو من باب تلوين الخطاب» وبيان ذلك في الآتي:

⁽۱) وردت كلمة «الخطاب» في القرآن الكريم ثلاث مرات، اثنتان منها على معنى الكلام وذكرناهما. وواحدة على معنى الفقه في القضاء، أو الفصل بين المتخاصمين، أو الشهود والأيمان على خلاف بين المفسرين، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَاتَيْنَهُ ٱلْحِكْمَةَ رَفَعْلَ لَلْنِطَابِ﴾ [ص: ٢٠].

⁽٢) هو الجامع لأحكام القرآن الكريم.

١ ـ ففي قوله تعالى: ﴿ لِنُرِيدُ مِنْ عَائِلِنَا ﴾ [الإسراء: ١]؛ قال:
 هذا من باب «تلوين الخطاب» (١).

٢ - وفي قوله تعالى: ﴿ أَلَّا تَنْخِذُوا مِن دُونِ وَكِيلًا ﴾ [الإسراء: ٢]؛ قال: قرأ أبو عمرو "يتخذوا" بالباء، الباقون بالتاء فيكون من باب "تلوين الخطاب" (٢).

٣ ـ وفـــي قـــولـــه: ﴿ وَاللَّهُ ٱلَّذِي ٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيكَعَ فَتُثِيرُ سَمَابًا فَسُقْتَكُ ﴾ [فاطر: ٩]؛ قال: وهو من باب "تلوين الخطاب" (٣).

٤ ـ وفي قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مُمَرَّتِ ﴾ [فاطر: ٢٧]؛ قال:
 هو من باب «تلوين الخطاب» (٤).

٥ ـ وفي قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا حَضَرُونُ قَالُوٓا أَنصِتُوا ﴾ [الاحقاف: ٢٩]؛
 قال: وهو من باب «تلوين الخطاب» (٥)، ولا يزيد على هذا.

ولم أجد من المفسرين من أولى المصطلح عناية كالذي وجدته عند أبي حيان (٧٤٥هـ) وأبي السعود (٩٨٢هـ). ولذلك لم يكن عجباً أن يكون أكثر الذي جاء من شواهده في درسنا ما كان في

⁽۱) تفسير الفرطبي (۱۰م)، تحقيق: د. حامد أحمد الطاهر، القاهرة، دار الآفاق العربية ۱۰۸/۱۰۸.

⁽٢) المصدر السابق، نفسه.

⁽٣) المصدر السابق، ١٤/ ٢٢٨.

⁽٤) المصدر السابق، ١٤/ ٢٣.

⁽٥) المصدر السابق، ١٥٠/١٦.

كتابيهما (١). غير أن أبا السعود يفضل صاحبه ـ في نظري ـ بحرصه على تجاوز مطلق الإشارة إلى تلوين الخطاب إلى الإبانة عما ينطوي عليه اللوين من غرض بلاغي.

وأما عن تعريفه، فلم أجد ـ كما قلت ثمة ـ من تعرض له من المفسرين أو البلاغيين، وكل ما جاء فيه في التفسير ـ حسب علمي ـ اقتصر على وصف نوع واحد من أنواعه وهو تحولات الضمائر (۲).

وأما ما ذكره أبو حيان في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اَسُودَتُ وَجُوهُهُمْ اَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَنِكُمْ الله عمران: ١٠٦ وقال فيه: "قالوا: تلوين الخطاب وهو أحد أنواع الالتفات "" ، فليس بتعريف دقيق عندي ـ بل هو نفسه ينقض هذا الكلام في موضع آخر من السورة في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيكَدُرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا آلْتُم عَلَيْهِ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيكَدُرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا آلْتُم عَلَيْهِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩]. يقول: "والالتفات في: أنتم، إن كان خطاباً للمؤمنين، إذا لو جرى على لفظ المؤمنين لكان على ما هم عليه،

⁽١) تفسير أبي حيان، البحر المحيط. وتفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزابا الكتاب الكريم.

⁽٢) ينظر عبى سبيل المثال: قول الشهاب في قوله تعالى: ﴿ أُولَيَكَ سُونَ يُوتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٢]: وتلوين الخطاب: المراد به الالتفات من التكلم للغيبة؛ والتلوين جعله لوناً بعد لونٍ للتطرية؛ وهو كالتفنن أعم من الالتفات ٣/ ١٩٤.

⁽٣) البحر المحيط (١٤٢٠هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر ٢٩٦/٣.

وإن كان خطاباً لغيرهم كان من تلوين الخطاب»(١). فنسخ بهذا الكلام حمله الالتفات في آية (١٠٦) من سورة آل عمران على أنه أحد أنواع التلوين بإقراره شرط اتحاد الجهة في الالتفات وعدمه في «التلوين».

وإنما حملني أن أجعل كلامه في آية (١٧٩) من سورة آل عمران ناسخاً لكلامه في آية (١٠٦) من السورة أمران:

أحدهما: عدم إمكان الجمع والتوفيق بينهما، إذ لا يمكن أن بكون النلوين أحد أنواع الالتفات في موضع، ويكون الالتفات أحد أنواع التلوين في موضع أخر.

ثانيهما: أن كلامه في آية (١٧٩) هو الأخير، وهو ما عليه كل من تعرض «للتلوين» ولو من جهة واحدة. ويؤيد ذلك ما جاء في تاج العروس أن تلوين الخطاب أعمَّ من الالتفات، وأنه يطلق على تغيير أسلوب الكلام إلى أسلوب اخر(٢). وهذا تعريف مقتضب لا يَبينُ منه حقيقة التلوين وإن كان فيه إشارة إلى أصله.

ومما رصدته في مصادر الفكر البلاغي في تلوين الخطاب رسالة مختصرة لا تعدو صفحات سبعاً «لابن كمال باشا»(٣) درسها

⁽١) البحر المحيط ٣/ ٤٥٣.

⁽٢) الزبيدي (٢٠٩٧م)، تاج العروس، تحقيق: عبد المنعم خليل وكريم سيد، بيروت، دار الكتب العلمية ٣٦/٣٦.

⁽٣) هو: أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين، قاض، من العلماء بالحديث ورجاله. قال عنه التاجي: قلما يوجد فن من الفنون وليس لابن كمال باشا مصنف فيه، بركي الأصل، مستعرب، بعلم بأدرية وتولى فيها _

وحققها عبد الخالق مساعد الزهران(١). جاء في تحقيقها ما يلي:

"تلوين الخطاب من نفائس المخطوطات، رسالة صغيرة الحجم، جليلة القدر، عثرتُ على مصوَّرين منها في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهي للعالم المشهور ابن كمال باشا رحمه الله تعالى. وقد أغراني عنوانها فهو عنوان جذاب، ينبئ عن اختيار أديب بارع وعالم متمكن. . . » إلى ما هناك من إطراء للرسالة وجهد صاحبها فيها.

ثم عقب على الرسالة بذكر المآخذ عليها، وذكر أول هذه المآخذ على الرسالة عدم تعريف تلوين الخطاب. فقال: "فالرسالة تحمل هذا العنوان ومع ذلك فهو لا يحدده تحديداً دقيقاً كما صنع في الالتفات.

ثم التمس له عذراً في آخر الأمر بأنه ربما كان السبب في ذلك هو: أن موضوع تلوين الخطاب موضوع واسع (٢).

القضاء، ثم صار مفتياً بالآستانة إلى أن مات في (٩٤٠هـ). ينظر الموسوعة الفقهية الكويتية (ط٢)، (١٤٠٤ ـ ١٤٢٧هـ) ح٣، ص٣٤٤، الكويت، دار السلاسل.

⁽۱) وهو أستاذ مشارك في كلمة اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ونشرت الدراسة في مجلة الجامعة والمجلة منشورة في موقعها التالي: www.iv.edu.sa/magazine.

ويوجد البحث كذلك في أرشيف ملتقى أهل الحديث www.ahlalhadeeth.com/vb/index.php تاريخ الاسترجاع ٢٠٠٨/٠٤/١٥.

⁽٢) ربما كان ذلك هو السبب نفسه الذي حال بين محقق الرسالة وتعريف المصطلح.

ونعم، هو كذلك، ولقد بدا لي صدق قول المحقق في سعة الموضوع وأنا أنقب في بطون الكتب أجمع ما تفرق منه، فعذرت المصنف على ما كان منه في عدم تعريف "تلوين الخطاب». كما عذره صلى محقق رسالته، غير أن له ـ برغم تلكم الماخذ ـ فضل السبق إليه. إذ هو ـ فيما توصلتُ إليه ـ أول من طرق بابه، وحدد بعض صوره وطبَّقها على القرآن الكريم، وعسى أن يكون عملي هذا تماماً على الذي صنع.

«تلوين الخطاب» من منظور الدراسة:

بعد أن عزَّ العثور على حد له في كتب المتقدمين كان لا بد من محاولة نقوم بها لصياغة تعريف نرتضيه لمصطلح تلوين الخطاب.

ولست أزعم لنفسي في تعريف تلوين الخطاب، أني قد بصرت بما لم يبصر به أسلافنا، بل ربما كنتُ غافلاً عن كثير مما وقفوا عليه من جماليات الكلام وروائع البيان. بيد أني أعلم أن السابق ربما ترك للاحق كثيراً، وأن وراء كل عمل ينجزه بشر نقص ينبئ عن بشريته، ويغري من وراءه بالاجتهاد.

فقد ظهر لي _ وأنا أفتش في هذا التراث الكبير _ ما هو حري بالفحص والتقويم وإعادة النظر، ومن ذلك، ما وجدته مر اختلاف بينهم في تعريف الأساليب العربية التي يحدث فيها تحول أو انحراف عن الأنماط العادية، فاختلفوا في تعريفها ونسميتها ووصفها اختلافاً كثيراً.

فمنهم من قصد فيها، ومنهم من أسرف؛ فأما الذين أسرفوا

فحملوا هذه الأساليب جميعاً على الالتفات دون تمييز، وما هي بالتفات.

فأدخلوا فيه الاعتراض كما هو عند ابن المعتز^(۱) (ت٢٩٦ه)، والاستدراك كما هو عند والاستدراك كما هو عند ابن رشيق^(۳) (ت٤٥٦ه).

وأما الآخرون فكاتوا بين ذلك قواماً، فلم يقحموها في الالتفات إقحاماً، ولكن جعلوها قريبة منه، فذكروا منها نقل الكلام من خطاب الواحد والاثنين أو الجمع إلى خطاب آخر، نقله السيوطي عن التنوخي وابن الأثير وجعلها ستة أقسام تأتي في مواضعها في البحث إن شاء الله(2).

وهكذا نجد اختلافهم فيما ينسب إلى الالتفات وما يقرب إليه وما ليس منه، فَهَزُّوا بهذا الخلاف عمود الالتفات، وقد تحدد مفهومه عند السكاكي (م) (ت٦٢٦هـ)، وابن ميثم (٦) (ت١٧٩هـ)،

⁽۱) البديع (د.ت)، تحقيق: أغناطيوس كراتشوفسكي، دمشق، دار الحكمة، ص٥٨.

⁽۲) نقد الشعر (ط۳)، تحقيق: كمال مصطفى، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص١٤٧.

⁽٣) العمدة في محاسل الشعر وآدابه ونقده (م٢٠٠٢)، بيروت، ص٧١ ـ ٧٩.

⁽٤) الإتقان في علوم القرآن (٢٠٠٨م)، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص٥٩١٠.

⁽٥) مفتاح العدوم (٢٠٠٠م)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ص٢٩٦٠.

⁽٦) ابن ميثم (١٩٨٦م)، أصول البلاغة، تحقيق: عبد القادر حسنين، الدوحة، دار الثقافة، ص٨٣.

والجرجاني^(۱) (ت٧٢٩هـ)، والطيبي^(۱) (ت٧٤٣هـ)، والزركشي^(۳) (ت٧٩٤هـ) وجمهور المفسرين.

وبعد؛ فقد رأينا فيما سبق التقاء الفريقين في الكشف عن نلكم الأساليب، وإدراك مواطن الجمال فيها، ولم يكن الخلاف بينهم في أثرها الجمالي، وإنما كان في تعريفها وتسميتها، كل حسب رؤيته.

وأحسب أن الفريقين ربما وجدوا من «تلوين الخطاب» مصطلحاً جامعاً لشتات هذه الألوان، وضامّاً لتشعيث ما تفرق منه. وهو عند صاحب هذه الدراسه: تغيير جهة الخطاب والعدول عن المقتضى الظاهر أو عن أصل لغوي أو عرفي.

وسيأتي تفصيله في الفصول والمباحث القادمة إن شاء الله.



⁽۱) محمد بن علي بن محمد الجرجاني (۱۹۸۱م)، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، القاهرة، دار نهضة، ص٥٦٠.

 ⁽٣) الطبيبي (١٩٩٦م)، التبيان في البياد، تحقيق: عبد الستار حسين زموط،
 بيروت، دار الجيل، ص٤٢٤. ٤٢٤.

⁽٣) البرهان في علوم القرآن (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، القاهرة، دار الحديث، ص ٨٤٠ ـ ٨٣٦.

منهج البحث

يرى صاحب هذه الدراسة أن الشكل البحثي منها يحدد المنهج المتوسل به إلى تحقيق غايات الدراسة. ولمّا كانت مهمتها هي تتبع «تلوين الخطاب» في النص القرآني وصوره وعلاقته بموضوعات ذات شأن في البلاغة العربية كالالتفات والاكتفاء والاحتباك، لذا، كان قوام المنهج المعتمد في الدراسة هو:

١ - الجمع المستقصي على وجه الاستيعاب الممكن لمواضع
 تلوين الخطاب وصوره، والمصطلحات البلاغية ذات العلاقة به.

٢ - الرحوع إلى مصادر الفكر البلاغي المعتمدة الستقصاء
 المفاهيم والتصورات.

" - الموازنة بين أقوال أهل العلم من قدامى ومحدثين فيما عرضوا من أنظار وآراء، والعمل في هذه الأنظار والآراء بالترجيح والتعديل، أو العدول واقتراح البديل.

٤ - كشف الغموض والالتباس المصطلحي، وإعادة نسق المفاهيم المصطلحية في علاقات أخرى مستحدثة، تكشف عما بينها من مناطق التمازج والتداخل.

التقليل من الشواهد الشعرية قدر المستطاع لاختصاص الدراسة بأسلوب القرآن الكريم، والاستشهاد بآياته أدل على ذلك،
 ولأن الاستشهاد بالشعر حين يتعلق بين أبيات ينبغي أن يؤخذ بمزيد

من الحيطة _ كما قال أبو موسى (١) _ وذلك لأن ترتيب الأبيات، وهو أساس الاستشهاد قد حدث فيه تغيير كثير.

٦ عرو الأقوال إلى أصحابها، ومحاولة نقل كل قول منها
 من مصدره الأصيل ما أمكن ذلك.

٧ ـ الكشف عما عسى أن تتضمن آراء المقدمين من فجوات
 هي في حاجة إلى الاستكمال أو من مفاهيم وتصورات تشملها
 مصادرهم.

٨ ـ الخروج بتصور منهجي متكامل لمصطلح تلوين الخطاب
 وما يتصل به من مصطلحات ومفاهيم.

وقد استقرت الدراسة على ثلاثة فصول:

أما الفصل الأول، فقد جاء في ستة مباحث أمحضت لدراسة مواضع تلوين الخطاب المتصلة بتغيير جهة الخطاب. وجاء المبحث الأول في العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام، وعكسه، وأفرد المبحث الثاني بدراسة التلوين في صرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر، وخصَّ المبحث الثالث بدراسة العدول عن صيغة من الصيغ الثلاث (التكلم، الخطاب، الغيبة) إلى أخرى دون اتحاد الجهة. ليأتي المبحث الرابع فيما اتحدت جهته فيه. وأما المبحث الخامس فجعلته في دراسة تغيير الأسلوب مع النقل، وختمته بالمبحث السادس بتغيير الأسلوب دون النقل.

وأما الفصل الثاني، فهو في التلوين بالعدول عن مقتضى

⁽١) محمد محمد أبو موسى (٢٠٠٨م)، خصائص التراكب، ص ٢٦٠٠

الظاهر، وجاء في مبحثين، الأول: في معنى مقتضى الظاهر وأنواعه، والفرق بينه وبين مقتضى الحال، وذكر ما ورد فيها من تداخل بإطلاق أحدهما على الآخر، وأثر ذلك في الدرس البلاغي، وبيان علاقة الأمرين بنظرية النظم عند الإمام الجرجاني. وجاء المبحث الثاني في العدول عن مقتضى الظاهر.

ثم يأتي من بعد ذلك الفصل الثالث في العدول عن الأصل على مبحثين: الأول: في العدول عن أصل لغوي، وتضمن الجانب الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، واستوى المبحث الثاني في العدول عن أصل عرفي، وتناول جانباً واحداً هو العدول عن المتوقع.

ثم ختمت الدراسة بخاتمة أوجزت فيها نتائجها. والله ولى التوفيق، وله الحمد في الأولى والآخرة.



الفصل الأول

التلوين بتغيير جهة الخطاب

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: العدول عن الخطاب المخاص إلى الخطاب العام وينعكس.

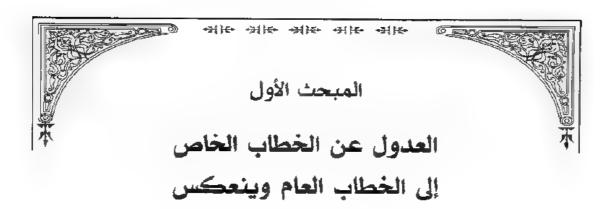
المبحث الثاني: صرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر.

المبحث الثالث: العدول عن صيغة من الصيغ الثلاث (التكلم، الخطاب، الغيبة) إلى أخرى دون اتحاد الجهة.

المبحث الرابع: العدول عن صيغة من الصيغ الثلاث (التكلم، الخطاب، الغيبة) إلى أخرى مع اتحاد الجهة (الالتفات).

المبحث الخامس: تغيير الأسلوب مع النقل.

المبحث السادس: تغيير الأسلوب دون النقل.



إن أول موضع ذكره ابن كمال باشا تظّنة من مواضع تلوين الخطاب هو: العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام. غير أنه تظننه لم يعرِّفه لتستبين سبيله، ولم يذكر عكسه معه وهو منه، كما أنه لم يذكر لنا أنواعه وصوره.

العدول

جاء في تعريف العدول أنه مصدر العدل» وعدل عنه يعدل عدولاً؛ أي: حاد. وعدل إليه: رجع (١). ويختلف معناه إذا تعدى بـ(إلى) أو بـ(عن). فإذا قلت: عدل عنه؛ فهو بمعنى: انصرف وحاد، وإذا قلت: عدل إليه؛ فهو بمعنى: اتجه إليه.

وقد ورد مصطلح العدول على هذا المفهوم عند القدماء مثل الزمخشري^(۲) (ت٥٣٨هـ)، وابن الأثير^(۳) (ت٦٣٧هـ)، وابن

⁽۱) الفيروزآبادي (۱۶۱۲هـ)، القاموس المحيط، بيروت، دار إحياء التراث العربي ۲/٤.

⁽٢) الكشاف ٣/ ١٥٢، ٤/ ٢٦، ٤٧.

 ⁽٣) المثل السائر (١٩٩٥م)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،
 بيروت، المكتبة العصرية ١/٣١، ٣٤٨، ٢٧٧، ١٢/٢.

أبي الإصبع (١) (ت٢٥٤هـ)، والزركشي (٢) (ت٧٩٤هـ)، وغيرهم.

وذهب مصطفى السعدني إلى أن العدول في رأي القدماء واقع على محاور ثلاثة.

المحور الأول: هو محور التبديل، أو تغيير المواقع بإعادة التركيب، ومن إجراءاته التقديم والتأخير والقلب أو العكس.

المحور الثاني: وهو محور الحذف، ويُعنى به إسقاط عنصر من عناصر البناء سواء كان في الكلمة المفردة أو الجملة في أبسط صورها أو في صورتها المركبة.

المحور الثالث: وهو زيادة في عناصر البناء (٣).

هذا، وتلتقي هذه الدراسة على ما سبق ذكره من محاور مع فارق بالزيادة والنقص كما سنرى إن شاء الله.

وأبين ما قيل فيه: ما ذكره ابن الأثير، يقول: «واعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان، أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك»(٤)، وهو

⁽١) ابن أبي الأصبع، بديع القرآن، ص٥٤ _ ٥٥.

⁽٢) البرهان، ص٥٩، ٧٦٧، ٩٦٤، ٢٢٨، ٢٨٠، ٧٣٨، ٥٨٨.

 ⁽٣) مصطفى السعدني (١٩٩٠م)، العدول: أسلوب تراثي في فقه الشعر،
 الإسكندرية، منشأة المعارف، ص٨٤.

⁽٤) نقل السيوطي عن ابن فارس أن منه قولهم: «قاتله الله ما أشعره!» وهم لا يريدون اللعنة ينظر: السيوطي (١٩٨٧م)، المزهر في علوم اللغة، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وآخرين، بيروت، المكتبة العصرية ١/ ٣٣١.

لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة، الذي اطلع على أسرارها، وفتش عن دفائنها، ولا تجد ذلك في كل كلام، فإنه من أشكل ضروب البان وأدقها فهما وأغمضها طريقاً(۱).

وقول ابن الأثير: «ولا تجد ذلك في كل كلام» إشارة واضحة إلى قلة وروده في التراث الشعري والأدبي، ولذلك نجد أكثر الذي جاء منه في القرآن والحديث، وهذا يؤكد لنا أنه لا يتأتى إلّا لمن كان بظروف المقام محيطاً وبالمقال عليماً.

فهو؛ أي: العدول، إن وقع في غير بليغ كان خطأ محضاً؛ لأن نكتته مستكنة في جوهر البلاغة.

ولعن ذلك هو ما يريده ابن جني في قوله: «فمن المحال أن تنقض أول كلامك بآخره، وذلك كقولك: قمت غداً وسأقوم أمس .. »(٢)

نعم، وهو كذلك، فإننا لا نملك أن نعبِّر عمَّا لم يقع بعد

⁽١) المثل السائر ١٢/٢.

⁽٢) ابن جني (٢٠٠٦م)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، سروت، عالم الكتب، ص٨٥٥.

وكأن ابن جني نقل عبارة سيبويه ههنا، فقد قال سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة: "وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتبتك غداً، وسآتبك أمس".

ينظر: سيبويه (١٩٩٨م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ٢٥/١.

بصيغة الماضي لأمرين: أحدهما: احتمال عدم وقوع الحدث، والآخر: احتمال عدم وجودنا حين وقوعه؛ لأننا لا نتحكم على الزمان، فيدخل هذا في باب التنبؤ، والتنبؤ قد يصدق ويتحقق، وقد لا يتحقق. والتعبير بالماضي عن المستقبل لا يكون فيما يتنبأ به أو يخرص فيه، وإنما في المقطوع عليه البتة، ولذلك لم يأت ـ ولا يمكن أن يأتي ـ في قول البشر على حقيقته.

ومن شواهده، قوله تعالى: ﴿وَنَفِخَ فِي الصَّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَوَتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيامٌ السَّمَوَتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ اللَّهُ ثُمَ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيامٌ يَنظُرُونَ ﴾ [الزمر: ٢٨]. فإن النفخ في الصور أمر لم يحدث بعد، لكن وقوعه ثابت لا ريب فيه؛ لأن المخبِر به هو خالق كل شيء وهو بكل شيء عليم.

وهذا وجه من وجوه الإعجاز القرآني الذي لا يقدر عليه البشر(١). فهم إن قالوا فلا يكون إلّا من باب الدعاء أو التمني أو التنبؤ.

ثم إن ثمّة مصطلحت وردت عند القدماء لا مناص من إيرادها، لشدة صلتها بما نحن في سبيله وهي: المخالفة، والرجوع، والانصراف.

أما المخالفة

فقد عرَّفها الراغب الأصفهاني بأنها هي: «أن يأخذ كل واحد

⁽۱) سيأتي فيه فضل بيان في معرض الحديث عن وضع فعل الماضي موضع فعل المضارع.

طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله (۱). وذكر البلاغيون أن من أنواعه وضع الظاهر موضع المضمر والعكس، والالتفات، والتعبير بالماضي عن المضارع أو العكس، وغيرها (۲).

وقد ورد مصطلح «المخالفة» على معنى العدول عند سيبويه (ت١٨٠هـ)، وابن جني (ت٣٩٢هـ)، وأبي حيان (ت٢٥٤هـ)، وابن عاشور (ت١٣٩٣هـ) وغيرهم ونذكر منها ما يلي:

۱ ـ ورودها عند سيبويه:

في باب سماه «هذا باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الأخر»، يقول: "وأصل حادي عشر أن يكون مضافاً كثالث ثلاثة، فلما خولف به عن حال أخواته (يعني: العدول عن أصل أخواته وهو ثالث ثلاثة، ورابع أربعة...) مما يكون للعدد خولف به وجعل كأولاء. إذ كان موافقاً له في أنه مبهم يقع على كل شيء. فلما اجنمع فيه هذان أجري مجراه وجعل كغير المتمكن (٣).

ويلاحظ أن كلمة (خولف) عند سيبويه تأتي على معنى العدول كما في قوله: (فلما خولف به) كما تأتي على أصلها.

٢ ـ عند ابن جني:

نلاحط أن ابن جني يسمِّي العدول مرة بالمخالفة وأخرى

⁽۱) الراغب الأصفهاني (د.ت)، المفردات في غربب القرآن، تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني، بيروت، دار المعرفة، ص١٥٦.

 ⁽٢) الخطيب القزويني (٢٠٠٦م)، الإيضاح في علوم البلاغة، الرياض، مكتبة المعارف، ص٧٦ - ٩٣.

⁽٣) سيبويه (١٩٩٨م)، الكتاب ٣/ ٢٩٨.

بالتجوز ومن ذلك قوله في قول الراجز (١):

يا حكَمُ الوارثُ (٢) عنْ عبدِ الملِكُ ۚ أَوْدَيتُ إِنْ لَمْ تَحبُ حَبْوَ الْمُعْتَنِكُ (٣)

أي: "أُودِي"، يريد أن الشاعر قال: "أُوديتُ" بالماضي وهو يريد المضارع. ثم قال معلّقاً: "فأما هذه المواضع المتجوزة وما كان نحوها فقد ذكرنا فيما حكيناه عن أبي علي، وقد سأل أبا بكر عنه في نحو هذا، فقال أبو بكر: كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنه لمّا كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مثلها ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها. قال: فإن أمن اللبس جاز أن يقع بعضها موقع بعض"⁽³⁾.

فقوله: (المواضع المتجوزة)؛ يعني: التي يكون فيها العدول عن موضع إلى آخر؛ كالعدول عن الماضي إلى المضارع وإرادة الماضي كما في البيت السابق.

وقال في موضع آخر في معرض التعليق على قول الشاعر:

⁽١) وهو: رؤية.

⁽٢) أي: أنت الوارث. ينظر: السمين الحلبي (١٩٩٤)، الدر المصون، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل عبد الموجود وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية ٢/ ٥٥.

⁽٣) المعتنك البعيد الذي يقطع العائك، وهي الرملة الضخمة، وربما حبا فيها الجمل وعليه حمله حتى يقطها، فيشتد عليه المشي فيها، فيبرك على ركبتيه ثم يعتمد. فكأنه يريد أن يقول: هلكت إن لم تتداركني، وتعتمد في حاجتي اعتماد البعير في العائك.

⁽٤) الخصائص، ص٨٥٦، ٨٥٧.

إذا المرءُ لم يخشَ الكريهةَ أَوْشكتْ حبالُ الهُويني بالفتي أن تقطعا

قال: «أفلا ترى أن القبح الذي كان في مخالفة الظاهر الثاني للأول قد عاد فصار التأويل من حبث أرينا حسناً، وسببهما جميعاً واحد، وهو وجه المخالفة في الثاني للأول»(١).

والشاهد في البيت: قول الشاعر في الأول: (المرء)، وفي الثاني: (الفتى) وهو يريد بالفتى: المرء. وكان سبيله أن يضمر فيقول: أو شكت حبال الهويني به أن تقطعا.

أو يقول: أوشكت حبال الهويني بالمرء أن تقطع، فيعيد لفظ الأول كما في قوله تعالى: ﴿ لَلْمَافَةُ ثُولُ مَا لَلْمَافَةُ ﴾ [الحاقة: ١، ٢].

وهندا ما أراده ابن جني في قوله: «لسم يقبل (به) ولا (بالمرء)»(٢).

ومذهب سيبويه: أن لا يعاد الثاني مظهراً بغير لفظه الأول، لعدم عود الصمير على الأول، وعدم عود اللفظ عليه كذلك (٣)، وقد أجازه أبو الحسن، وأوله ابن جني (٤).

٣ ـ عند الزمخشري وأبى حيان:

يذكر أبو حيان (ت٧٥٤هـ) قول الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ كَذَبُوا فَسَيَأْنِهِمْ أَنْنَوُا مَا كَانُوا بِدِ، يَسْنَهْزِءُونَ ﴾ [الشعر ء: ٦].

⁽١) الخصائص، ص٦٦٨.

⁽٢) المصدر السابق نفسه.

⁽٣) الكتاب، ص١/ ٨٣

⁽٤) الخصائص، ص٦٦٨، ٦٦٩

يقول: «قال الزمخشري: فإن قلت: كيف خولف بين الألفاظ والغرض واحد وهو الإعراض، قلت: كان قبل حين أعرضوا عن الذكر فقد كذبوا به، وحين كذبوا به فقد خف عليهم قدره وصار عرضة الاستهزاء بالسخرية؛ لأن من كان قابلاً للحق مقبلاً عليه كان مصدِّقاً به كان مصدِّقاً به كان موقراً له» (١)

وقوله: كيف «خولف» يعني العدول عن قوله: ﴿ كُنَّ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ قوله: ﴿ يَسْتَهُزِهُ وَنَ ﴾. وهكذا نجد تداول مصطلح (المخالفة) فيما بينهم يجري على معنى العدول.

ثانياً: الرجوع

وهو العدول عند ابن الأثير، ويتبيَّن ذلك من كلامه في المواضع التالية: يقول: «وأما التأويل فإنه أحد قِسْمَي التفسير وذاك أنه رجوع عن ظاهر اللفظ.

وفي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعَبُدُ وَإِيَّاكَ نَسَتَعِينُ ۞ أَهْدِنَا الْصِّرَطَ ٱلْمُسْتَقِيدَ﴾ [الفاتحة: ٥، ٢]؛ يقول: هذا رجوع من الغيبة إلى الخطاب (٣).

وفي قوله تعالى: ﴿ أَمَّ اَسْتَوَىٰ إِلَى اَسَّمَآ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَمَا وَاِلْأَرْضِ النِّهَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالْتَا أَنْيُنَا طَآبِعِينَ ۞ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ

⁽¹⁾ البحر المحيط (١٤٢٠هـ) ٨/ ١٤١.

⁽٢) المثل السائر ١/٠٥.

⁽٣) المصدر السابق، ٢/٤.

وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَايَهِ أَمْرُهَا وَزَيْنَا ٱلسَّمَاةِ ٱلدُّنَا بِمَصَدِيبَ وَحِفَظاً ذَاكَ تَقَدِيرُ الْعَيِيدِ ٱلْعَلِيمِ [فصلت: ١١، ١٢]؛ قال: وهذا رجوع من الغيبة إلى خطاب النفس، فإنه قال: ﴿وَزَيَّنَا﴾ بعد قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ﴾، وقوله: ﴿فَقَصَدُهُنَ ﴾ ﴿وَوَلُه: ﴿فَقَصَدُهُنَ ﴾ ﴿وَوَلُه: ﴿فَقَصَدُهُنَ ﴾ ﴿وَأُوحِى ﴾ (١٠). وهو يريد بالرجوع في كل ما ذكر.. «العدول؛ كما رأينا.

على أنه يذكر معه مصطلح العدول في مواضع أخرى كما يفعل غيره، ومن ذلك قوله: «الاستعارة لفظها صريح، والصريح هو ما دل عليه ظاهر لفظه، والكماية ضد الصريح لأنها عدول عن ظاهر اللفظ...»(٢).

ثالثاً: الانصراف

يتردد هذا المصطلح كثيراً عند القدماء وهم يريدون به العدول، ونورد على سبيل المثال ما دكره ابن المعتز في تعريف الالتعات يقول: "وهو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلك، ومن الالتفات إلى الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر".

ذلك ما كان من مفهوم العدول على اختلاف ألفاظه عند لمقدمين من أهل العدوة القصوى، فما مفهومه عند المحدثين وهم أهل هذه العدوة الدنيا؟

⁽١) المثل السائر ٢/٢.

⁽٢) المصدر السابق، ٢/ ١٨٥.

⁽٣) أبن المعتز (د.ت)؛ البديع، ص٨٥.

الذي يفتش الدرس الأسلوبي يتعرض فيه لمصطلحات سيقت على معنى العدول، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الاختيار والاستبدال والانزياح.

وأما الاختيار: فهو إيثار المنشئ وتفضيله سمة لغوية معيَّنة على سمات لغويَّة أخرى بديلة (١).

وذكر عبد السلام المسدي في تعريفه: أنه مجموعة الألفاظ التي يمكن للمتكلم أن يأتي بأحد منها في كل نقطة من نقاط سلسة الكلام، ومجموعة تلك الألفاظ القائمة في معجم المتكلم والتي لا طواعية الاستبدال فيما بينها، تكون بينها علاقات من قابلية الاستعاضة تسمّى العلاقات الاستبدالية، وهي ما أطلق عليها محور الاختيار. ويكون عندما يتم اختيار كلمة، من قائمة البدائل المتاحة وانتظامها في سلسلة الكلام (٢).

غير أن من الأسلوبيين من تشكك في وجود هذه القائمة (٣) - أعني: قائمة البدائل المتاحة للتعبير - وحُق لهم؛ لأنه ليس في وسعك أن تتنبأ بقائمة الاختيارات التي خرجت منها آية من القرآن الكريم خارقة لسُنَّة الترتيب النحوي كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بِلَهِ شُرِكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ مَ . . . ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

⁽١) سعد مصلوح (٢٠٠٢م)، الأسلوب، القاهرة، عالم الكتب، ص٣٨.

⁽٢) عبد السلام المسدي (٢٠٠٦م)، الأسلوبية والأسلوب (ط٥)، دار الكتاب الجديدة، ص١٠٨.

⁽٣) عبد الله صوله (٢٠٠١م)، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، لبنان، دار الفارابي، ص١٧٠.

ولعل ذلك ما يريده سعد مصلوح في قوله: "إن التنبؤ بهذه الاختيارات يقع خارج متناول الباحث بعد أن يكون النص قد مَثل أمامه في صورته الأخيرة وتكون الاختيارات قد تم إجراؤها بالفعل"(1).

غير أنه لا ينبغي أن يُفهم من كلام شيخنا سعد مصلوح عدم وجودها البتة ـ أعني: قائمة الاختيارات المتاحة للتعبير ـ لأننا وإن لم نجدها في تلك الآيات ومثلها في الأمثلة السابقة، فإننا قد نجدها في مواضع متفرقة في الكتاب. يختار فيها القرآن الكريم لفظاً من بين قائمة ألفاظ وضعها للتعبير.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاللَّرْضِ وَمَا طُحَنَّهَا ﴾ [الشمس: ٦].

اختار النظم الكريم لفظ: (طحا) من بين قائمة البدائل (دحا، مد، بسط).

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَنْهَا ﴾ [النازعات: ٣٠].

اختار النظم الكريم لفظ: (دحا) من بين قائمة البدائل (طحا، مد، بسط).

وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي مَدَّ ٱلْأَرْضَ﴾ [الرعد: ٣].

اختار النظم الكريم لفظ: (مد) من بين قائمة البدائل (دحا، طحا، بسط).

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَلَنَّهُ جَعَلَ لَكُمْ ٱلأَرْضَ بِسَاطًا﴾ [نوح: ١٩].

⁽١) سعد مصلوح، الأسلوب، ص٤١.

اختار النظم الكريم لفظ: (بساطاً) من بين قائمة البدائل (فراشاً، مهاداً، كفاتاً...) وهكذا.

وقد تبيّن من خلال الأمثلة السابقة علاقة الاختيار بالاستبدال وفيما يأتى بيان علاقة العدول بهما.

ليس يخفى فيما سبق من أمثلة الاختيار والاستبدال، أن النظم الكريم حين يختار لفظاً ويؤثره على لفظ في موضع معيَّن أنه بذلك عدل عن الألفاظ التي لم يقع عليها الاختيار من بين قائمة البدائل إلى اللفظ الذي وقع عليه الاختيار. وهذا يعني أن كل اختيار عدول بالفعل.

ولذلك فإن الدراسات التي حاولت أن تفرق بين العدول والاختيار لم يكن أمامها في آخر الأمر إلا أن تعترف ولو ضمنياً أن كل اختيار عدول(١).

وأما مصطلح الانزياح: فهو من أشد المصطلحات الأسلوبية غموضاً، وأكثرها شيوعاً. ويرى بعض الدارسين أن الانزياح: هو الخرق للقواعد حيناً واللجوء إلى ما ندر من الصيغ حيناً آخر(٢).

وعرَّفه (جاكبسون) بخذلان التوقع: Deceive expectation)،

⁽۱) ينظر: مصطفى السعدني (۱۹۹۰م)، العدول: أسلوب تراثي في نقد الشعر، فصل العدول والاختيار.

يلاحظ أن لا فرق بينهما في الدراسة رغم ما يطالعنا به عنوان الفصل بوجود الفرق.

⁽٢) عبد السلام المسدي (٢٠٠٦م)، الأسلوبية والأسلوب، ص٨٢.

⁽٣) المصدر السابق، ص١٢٥.

وجعله بعضهم مقياساً لتحديد الخاصية الأسلوبية. غير أن الذي يهمنا في هذا المصطلح هو مجيئه على معنى العدول عند جميع الدارسين.

يفول عبد السلام المسدي: "وعبارة "انزياح" ترجمة حرفية للفظة ecrat على أن المفهوم ذاته قد يمكن أن نصطلح عليه بعبارة التجاوز، أو نحيي له لفظة عربية استعملها البلاغيون في سياق محدد وهي عبارة العدول"(1).

وكفانا «المسدي» بهذه المقولة مؤونة التدليل بالقول: إن مصطلح «الارزياح» يتفق مع مصطلح «العدول» في المعنى.

ويعد؛ فقد تبيّن لنا مما سبق عرضه معنى العدول، والمصطلحات ذات الصلة به عند القدماء والمحدثين، وتبين لنا ثانياً وجوه الاتصال والاتفاق بين مصطلحات القدماء؛ كالمخالفة والتجوز، والرجوع، والانصراف من جهة، وبين مصطلحات المحدثين؛ كالاختيار والاستبدال والانزياح من جهة أخرى، وأن الرابط بين مصطبحات القدماء والمحدثين هو تلك الأساليب العربية التي يحدث فيها تحول عن الأنماط المعتادة. وتبيّن لنا ثالثاً حجية اختيار مصطلح العدول من بين هذه المصطلحات، ولا يظن الدارس أن عليه وزر التردد بين هذه المصطلحات بعد ما تبيّن الصلة الشابكة بينها وبين مصطلح العدول.

وبقي لنا أن نعرف معنى العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام، وهو ما نتناوله في ما يأتي:

⁽١) الأسلوبية والأسلوب، ص١٢٤.

العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام في منظور الدراسة * تعريفه(۱):

هو أن يحل خطاب الاثنين أو الجمع محل خطاب الواحد ويراد به الاثنان أو الجمع، أو يؤتى بلفظ خاص ويراد به العام.

وتفسير ذلك: أن يتضمن النص خطابين أو أكثر، بعضها أعمم من الآخر فينتقل فيه من الخطاب الخاص إلى الخطاب العام دون استعمال أداة من أدوات النقل أو صيغة من صبغ العموم.

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ آلَيْهِ مَا أُوحِى إِلَيْكَ مِن زَيِكَ ۚ لاَ إِلَهُ إِلَّا هُوْ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَمَلْنَكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلِ ﴿ وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ مَدُونِ مِن دُونِ اللّهِ فَيَسُبُوا اللّهِ عَذَوا بِغَيْرِ عِلْمِ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَ إِلَى رَبِّهِم اللّهِ فَيَسُبُوا اللّهَ عَذَوا بِغَيْرِ عِلْمِ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَ إِلَى رَبِّهِم مَرْجِمُهُمْ فَيُكِبُنُهُم بِمَا كَافُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأبعام: ١٠١ ـ ١٠٨].

فالخطابات في قوله: «اتبع، إليك، من ربك، وأعرض، وما جعلناك» موجهة إلى النبي على وظاهر قوله تعالى بعدها: ﴿وَلَا تَسُبُوا لَهُ يَسُعُوا لَهُ يَسْعُم أَن الخطاب لا يزال مع من كان قبله وهو النبي على وأن ضمير الجمع فيه كضمير الجمع في قوله: ﴿يَتَأَيُّهُا النبي عَلَيْ وحده، إذ لا نبي معه قبله ولا بعده (٢).

وإنما كان ظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُوا ﴾ مشعراً باستمرار

⁽١) ذكر هذا النوع في رسالة ابن كمال باشا «في تنوين الخطاب، بلا تعريف.

⁽٢) البرهان، ص٤٦٤.

الخطاب مع من كان كان قبله خلوه من أدوات الانتقال أو صيغ العموم.

وأما أدوات الانتقال فمثل «أم» التي بمعنى بل الانتقالية، وهي التي يسميها النحويون «أم المنقطعة» ومثالها، قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعُلَمْ اللَّهِ يَسْمَيها النحويون «أم المنقطعة» ومثالها، قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمُ أَنْ اللَّهُ مِنْ وَلِيّ وَلَا اللَّهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيّ وَلَا نُصِيرٍ ﴿ أَنْ اللَّهُ مِنْ فَيْ اللَّهُ مِنْ مُنْ مُنْ مِنْ فَيْ أَنْ تَسْعَلُوا رَسُولَكُمْ كُمَا شُهِلَ مُوسَىٰ مِن قَبَلُ وَمَن يَتَبَدَّلِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّه

فقوله: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ ﴾ يفيد الانتقال من استفهام تقريري في قدوله تعالى: ﴿ أَلَدُ تَعَلَمُ أَنَّ اللَّهُ لَدُ مُلَكُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ إلى استفهام إنكاري، بوساطة أداة النقل الأم».

على أن المراد بالخطاب في قوله: ﴿أَمْ تُرِيدُوكَ ﴾ غير المراد بالخطاب في قوله: ﴿أَمْ تُرِيدُوكَ ﴾ عير المراد

وأما صيغ العموم فيراد بها ألفاظ الاستغراق التي حددها الأصوليون وهي: أسماء الشرط، والاستفهام، والموصولات، والمحلى بأل الجنسية، والنكرة المنفية، والجمع المحلى باللام والإضافة (١).

ولم يؤت في الآية بواحدة مم سبق فيقال مثلاً: ولا يسب المؤمنون الذين يدعون من دون الله. ليُعلم انتقال الخطاب

⁽۱) محمد الخضري (۲۰۰۰م)، أصول الفقه، القاهرة، لمكتبة التوفيقية، ص١٧٦.

وينظر في ذلك أيضاً: مناع القطان (٢٠٠٧م)، مباحث في علوم القرآن، الهاهرة، مكتبة وهبة، ص٢١٦ ـ ٢١٦.

من الخاص وهو الرسول ﷺ إلى العام وهم المؤمنون، بواسطة لفظ عام هو الجمع المحلى بـ(أل).

وهاهنا مسألة يجب التنبيه عليها، وهي أن العدول عن الخطاب الخطاب العام لا يعد من تلوين الخطاب على الخطاب العام لا يعد من الخطاب على إطلاقه، إذ لا بد فيه من وجود المخالفة، وهي الانتقال من الخاص إلى العام دون استعمال أداة من أدوات النقل، أو صيغة من صيغ العموم، كما أشرت.

فلو أن النظم الكريم جاء على الأصل وسيق الكلام عليه وقيل: لا يسب المؤمنون الذين يدعون من دون الله . . . لما كان من تلوين الخطاب، وإن كان عدولاً عن خطاب خاص إلى خطاب عام .

* أنواعه:

العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام نوعان: مقامي ومقالي.

أما النوع الأول: وهو المقامي:

فمرجعه إلى أسباب النزول. ومثاله، قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُواً إِن جَاءَكُمُ فَاسِقٌ بِنَبَا ٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [الحجرات: ٦]. فالمراد باللفظ هنا الوليد بن عقبة بن معيط. وجاء العدول عنه إلى كل فاسق (١). فاللفظ هنا خاص والمراد العام.

⁽۱) الطبري (۲۰۰۰م)، جامع البيان في تأويل القرآن، مؤسسة الرسالة ۲۲/ ۲۸۷. وينظر أيضاً: الواحدي (۲۰۰۵م)، أسباب النزول، بيروت، مؤسسة الريان، ص۳۹۰.

ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّمُونَ عَلَى ٱلدِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٣٤].

قيل في سبب نزولها: إن امرأة أتت إلى النبي الله تستعدي على زوجها أنه لطمها، فقال الرسول الله القصاص». فنزلت، فرجعت بغير قصاص (١).

والآية وإن كانت فيهما خاصة فهي في الناس عامة.

وقيل في سبب نزولها غير ذلك، ولا تخرج من العدول عن الخطاب الخطاب العام.

وإن قيل: كيف يستقيم هذا مع القول بجواز دخول الخاص في حكم العام دون العكس، قيل: إنما كان ذلك لصلة الآيات بالمقام؛ أعني: سبب النزول.

فآية الحجرات مثلاً نزلت في الوليد بن عقبة بن معيط محاصة، وذلك حين أرسله النبي على إلى بني المصطلق ليأتيهم بصدقات أموالهم، فلما سمعوا به تلقوه فرحاً به، فخاف منهم وظن أنهم يريدون قته، فرجع إلى النبي على فأخبروه بكذب الوليد، فنزلت فيه.

وأما جواز دخول الخاص في حكم العام هنا فهو أن الوليد بن عقبة مع كونه المخصوص بالخطاب يجوز أن يدخل في حكم العام في وجوب التبين بخبر الفاسق.

وهذا يؤكد لنا صحة ما عليه أهل السُّنَة والجماعة من أن العاصي المجاهر بالمعصية أو مرتكب الكبيرة لا يكفر بها، لجواز دخوله في خطاب الذين آمنوا. أو بعبارة أخرى لجواز دخوله في الحكم العام.

⁽١) السيوطي (١٩٩٣)، الدر المنثور، بيروت، دار الفكر ٢/١٢.٥.

وأما امتناع دخول العام في حكم الخاص فواضح فيما تراه في استحالة أن يكون كل المؤمنين فاسقين، وأن يكونوا جميعاً قد أتوا بمثل ما أتى به الوليد فيدخلهم ذلك تحت حكم الخاص - أي: حكم الفاسق - ولو كان كذلك لما استحقوا خطاب التكريم الذي نودوا به وهو ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾.

وهكذا في بقية الآيات التي يكون المقام هو أصل العدول فيها عن الخاص إلى العام.

وأما النوع الثاني: وهو المقالي:

فيكون على ضربين:

الضرب الأول: التخصيص بالنداء والعدول إلى العام:

ومن شواهده قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمِناتِهِ وَمَن شواهده قوله تعالى: ﴿ يَكُمُّ مَن مَا لَا الطَّلانُ : ١]. لِمِذَتِهِنَّ وَأَخْصُواْ ٱلْمِدَةُ وَٱنَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُم مَن . . ﴾ [الطلان: ١].

فالنداء في الآية الكريمة خاص به رهو للتنويه بشأنه، والتنبيه على سمو مكانته، حيث لم يأت نداؤه في التنزيل إلا على التلقيب بالنبوة أو الرسالة.

وأما خطاب الجمع في قوله: ﴿إِنَا طَلَقَتُدُ ﴾ فخطاب عامٌ لأمته ﷺ؛ لأنه غير مطابق للأول في الإفراد وعدم مطابقة الخطابين شرط معتمد في هذه الدراسة للقول بالعدول عن الخاص إلى العام في هذا الباب.

فلو جاء الخطاب مطابقاً للنداء في الإفراد، كما في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّمُ النَّبِيُّ جَهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَافِقِينَ وَأَغْلُظُ عَلَيْمٍ مَ اللهِ اللهُ عَلَيْمٍ مَ اللهُ الل

جهاد الكفار والمنافقين والغلظة عليهم مما أمر به الأمة المؤمنة. وكما تكون المطابقة في الإفراد تكون في الجمع كذلك.

ومن ذلك قوله تعالى. ﴿ يَنَانَّهُا ٱلرَّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِبَاتِ وَأَعْمَلُواْ مَنَ الطَّيِبَاتِ وَأَعْمَلُواْ مَا اللّهِ مَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ االمؤمنون: ٥١]، والمراد بالرسل في الآية الرسول عَلَيْ عند أكثر المفسّرين. فهو على مذهب العرب في مخاطبة الواحد بلفظ الجماعة (١).

ويكاد يجمع الأصوليون على القول بدخول العام في الخطاب النبي على إلا فيما جاء الخاص مطلقاً، أو دخول الأمة في خطاب النبي على إلا فيما جاء فيه التخصيص (٢) كما في قوله تعالى: ﴿ وَاتَرَاقَ مُؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَقْسَهَا لِلنَّبِي إِنْ أَرَادَ النِّيقُ أَن بَسّتَنكِمَ خَالِمَتُ لَكُ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ لِلنَّبِي إِنْ أَرَادَ النِّيقُ أَن بَسّتَنكِمَ خَالِمَتُ لَكُ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

وهذا فيه نظر؛ لأن الأصل أن يكون الخاص للخاص حتى يرد ما يخرجه من الخاص إلى العام. ولما كان ذلك كذلك فهم الحكم

⁽۱) ذهب ابن عاشور إلى تقدير قول محذوف وهو: قلت لكل رسول ممن مضى ذكرهم كل من الطيبات واعمل صالحاً، إني بما تعمل عليم. على طريقة التوزيع لمدلول الكلام.

منظر: ابن عاشور محمد الطاهر (د.ت)، الدار التونسية للنشر، الدار لجماهيرية للنشر ٦٨/١٨.

⁽۲) ينظر: الشنقيطي (۲۰۰۲م)، دفع إيهام الاضطراب عن آبات الكتاب، القاهرة، دار المنهاج، ص۲۰۱، يقول الشنقيطي: «ودخول الأمة في الخطاب الخاص بالنبي على هو مذهب الجمهور، وعليه مالك وأبو حنيفة وأحمد ـ رحمهم الله تعالى ـ خلافاً للشافعي كلفه. ورأي الشافعي هنا هو الرأى المنصور.

في الآية أنه خاص به عَيْق. فلما قال في الموهوبة وخَالِصَةُ لَك الله علم أن ما قبلها جعل له ولغيره عَيْق وإلَّا لَمَا كان للتخصيص فائدة الأنه مفهوم من بداية الآية. وهكذا أشار إليه أبو بكر الصيرفي فيما نقله الزركشي رحمهما الله (۱).

على أني لا أقول إن الأمة لا تدخل تحت خطابه على أني لا أقول إن الأمة لا تدخل تحت خطابه على مطلقاً، ولكني أقول لا يجيء ذلك في باب العدول عن الخاص إلى العام، وإلّا فما علة العدول إلى العام إن كان يدخل في حكم الخاص.

وهذا الكلام يوجب علينا أن نمايز بين الخطابات في التنزيل ليستبين ما يدخل في باب تلوين الخطاب وما لا يدخل فيه.

* ثمَّة نوعان من الخطابات الخاصة والعامة في التنزيل:

النوع الأول: خطاب مطابق للخاص أو العام في الإفراد أو الجمع:

وهذا النوع لا يدخل في تلوين الخطاب لمجيئه على الأصل، ولجواز دخول العام فيه في حكم الخاص؛ أي: جواز دخول الأمة فيه تحت خطابه على، وإن كان ذلك ليس على الإطلاق كما سنرى.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّيِّ جَهِدِ الْحَكُفَارُ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ الجهاد مطابق لخطاب النبوة في الإفراد. ويجوز في هذا النوع دخول الأمة تحت خطابه على الأفها مأمورة بجهاد الكفار والمنافقين والغلظة عليهم. وأما أنه ليس على الإطلاق، فلأنك واجد في التنزيل خطاباً مطابقاً للخاص في الإفراد، ولم يَجُزْ فيه دخول العام في حكم الخاص أو بعبارة الإفراد، ولم يَجُزْ فيه دخول العام في حكم الخاص أو بعبارة

⁽١) البرهان، ص٥٥٥.

الأصوليين دخول الأمة تحت خطابه ﷺ مع عدم وجود مخصص لفظي يمنع عموم الخطاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ رُرِّحِي مَن تَشَالَهُ فَظَي يمنع عموم الخطاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ رُرِّحِي مَن تَشَالَهُ وَمَنِ آبَلَغَيْتَ مِمَّنْ عَرَلْتُ فَلَا جُمَاحَ عَلَيْكُ ذَلِكَ وَبُونَ أَبْغَيْتَ مِمَّنْ عَرَلْتُ فَلَا جُمَاحَ عَلَيْكُ ذَلِكَ أَنْ وَتُعْوِي إِلَيْكُ مَن تَشَاكُمُ وَمَنِ آبَلَغَيْتَ مِمَّنْ عَرَلْتُ فَلَا جُمَاحَ عَلَيْكُ ذَلِكَ وَيُرْضَيْنَ بِمَا عَالْيَتُهُنَّ كُلُهُنَّ كَا أَمْنُ فَلَا عَالَيْتُهُنَّ كُلُهُنَّ فَلَا يَعْزَلُكَ وَيُرْضَيْنَ بِمَا عَالَيْتُهُنَّ كُلُهُنَّ كُلُهُنَّ فَلَا عَالِيْتُهُنَّ كُلُهُنَّ كُلُهُنَّ فَلَا عَالِيْتُهُنَّ كُلُهُنَّ كُلُهُنَّ فَلَا عَالِيْتُهُنَّ كُلُهُنَّ كُلُهُنَا فَلَا عَالِيْتُهُنَّ كُلُهُنَّ كُلُهُنَّ فَلَا يَعْزَلُكَ وَيُرْضَيْنَ بِمَا عَالِيَتُهُنَّ كُلُهُمْ فَي وَلِهُ يَعْزَلُكَ وَيُرْضَيْنَ فِي وَلِهُ يَعْزَلُكُ وَيُرْضَيْنَ فِي اللهَ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ فَيْ اللهُ عَلَيْكُ فَي وَلِهُ عَلَيْكُ فَي وَيُرْضَيْنَ فِي مِنَا عَالِيْتُهُنَّ كُولُكُ أَنْ تَعْطَافًا عَالِيْتُهُنَّ وَلَا يَعْفَرُكُ وَيُرْضَيْنَ فِي وَلِهُ عَلَى اللّهُ وَالَعْمَالُهُ وَمِنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَكُ قَلْهُ عَلَى اللّهُ وَلَا يَعْفَرُكُ وَلَا يَعْفَى اللّهُ عَلَيْكُ مُن اللّهُ عَلَاكُ عَلَيْكُ وَلِكُ وَلِهُ عَلَيْكُمُ وَلِي اللّهُ عَلَيْكُ مِنَا عَلَيْكُونُ وَلِكُ اللّهُ فَا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ فَا أَنْ عَلَيْكُ مِنَا عَلَيْكُ مِنْ اللّهُ عَلَيْكُ فَلْكُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ فَا أَنْ عَلَيْكُونُ فَا فَعَلَالُكُ عَلَيْكُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُولُ اللّهُ فَلَا عَلَيْكُونُ مِنْ عَلَيْكُونَا فَعَلَالِكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُونُ وَاللّهُ عَلَيْكُونَا لَا عَلَيْكُونُ عَلَيْكُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَالِكُ عَلَيْكُولُكُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْ

ولا أظنُّ أن أحداً من القائلين بدخول الأمة تحت خطابه الله مطلقاً يدخلون الأمة تحت هذا الخطاب الخاص به الله الأن إدخالهم تحت هذا الخطاب؛ يعني: إعطاء الرجال حق إرجاء من يشاؤون من نسائهم وإيواء من يشاؤون، وأن لا جناح عليهم أن يبتغوا ممن عزلن منهن، وأن على نسائهم أن تقر أعينهن بذلك ويرضين بما أوتين منهم. وهذا لا يخفى فساده؛ لأن هذا الحكم الخاص لا يجوز إلا لمن هو بشؤون الأمة قائم، ولهدايتهم حريص.

وهو الذي لا ينبغي أن يشغله شيء عن النهوض بتبعات الرسالة، فخفف الله عنه، ومع ذلك كان على يقلم بينهن من نفسه وما له بالعدل. ثم يقول: «اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك، (١) بعني: الحب بالقلب.

⁽۱) أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (۱۹۲۸م)، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر ۱۸۸۸.

وينظر أيضاً: النيسابوري، محميد بن عبد الله (١٩٩٠م)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية ٢/٤/٢.

النوع الثاني: خطاب مخالف للخاص في الإفراد أو الجمع:

وهو من تلوين الخطاب، لتحقق الشرطين فيه؛ مخالفته للأصل، وعدم جوار دخول العام فيه في حكم الخاص.

ومثاله: قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿وَاللّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا كَلِيمًا وَالأحزاب: ١٥١. فلو جاءت على الأصل لكان القول فيها على هذا النحو: والله يعلم ما في قلبك، ليطابق قوله: ﴿تُرْجِى مَن نَشَاءُ مِنْهُنَ وَتُعْوِى إِلَيْكَ مَن قَشَاءٌ ... ﴾. ولكن لمّا كان علمه سبحانه ليس خاصّاً بما في قلبه ﷺ؛ لأنه تعالى عليمٌ بما في صدور العالمين، عدل عن الحكم الخاص إلى الحكم العام. وقال: ﴿وَاللّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ كُلُم جامع لمعنى الترغيب والتحذير، ففيه تروَاللّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ كلام جامع لمعنى الترغيب والتحذير، ففيه ترغيب للنبي ﷺ في الإحسان إلى أزواجه وإمائه والمتعرضات ترغيب للنبي ﷺ في الإحسان إلى أزواجه وإمائه والمتعرضات من رسول الله ﷺ (١٠).

الضرب الثاني: التخصيص بالخطاب والعدول إلى العام:

ومن شواهده قوله تعالى:

﴿ وَقُلْ مَنَاعُ الدُّنِيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِينِ النَّقَىٰ وَلَا نُظَلَمُونَ فَنِيلًا ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِينِ النَّقَىٰ وَلَا نُظَلَمُونَ فَنِيلًا ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِينِ النَّقَىٰ وَلِا نُظَلَمُونَ فَنِيلًا ﴿ وَالنَّمُ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٌ وَإِن تُصِبَّهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبَّهُمْ سَيِتَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلُّ مِنْ عِندِ اللَّهِ فَإِلَا اللَّهِ فَإِلَا اللَّهِ فَإِلَى مَنْ عَندِ اللَّهِ فَإِلَى اللَّهُ مَن عَندِ اللَّهِ فَالِ هَنُولَا اللَّهُ وَإِلَى اللَّهُ مَن عَندَ فَنَ اللَّهُ فَالِ هَنُولَا اللَّهُ اللَّهُ مِنْ حَدَيثًا ﴿ اللَّهُ فَاللَهُ مِنْ حَدَيثًا اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ حَسَنَةً فَنَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ الللللْمُولِلْمُ الللْمُو

⁽١) التحرير والتنوير ٢٢/٧٦، ٧٧.

أُلِّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِئَةِ فِمِن تَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴿ وَالنساء: ٧٧ _ ٧٩].

في الآيات السابقة شاهدان من العدول عن الخطاب الخاص إلى العام. الشاهد الأول، قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُونَ بعد قوله: ﴿فَلَ مَنَعُ الدُّنَا قَلِيلٌ... ﴾ فهو عدول عن الخاص وهو الرسول ﷺ إلى العام وهم عموم الناس. والشاهد الثاني هو قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ عِندِ حَسَنَةِ فِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِتَةِ فِن نَفْسِكُ بعد قوله: ﴿فَلْ كُلُّ مِنْ عِندِ حَسَنَةِ فِن اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِتَةٍ فِن نَفْسِكُ بعد قوله: ﴿فَلْ كُلُّ مِنْ عِندِ النَّهِ فَنِ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِتَةٍ فِن نَفْسِكُ بعد قوله: ﴿فَلْ كُلُّ مِنْ عِندِ اللَّهِ فَنِ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِتَةٍ فِن نَفْسِكُ بعد قوله: ﴿فَلْ كُلُّ مِنْ عِندِ اللَّهِ فَنِ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِتَةٍ فَنِ لَقَسِكُ بعد قوله: ﴿فَلْ كُلُّ مِنْ عِندِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

فدل ذلك أنه عدول عن الخطاب الخاص وهو الرسول ولله الله الله العام وهو كل واحد من الناس. قال أبو السعود: "توجيه الخطاب إلى كل واحد من الناس للاهتمام برد مقالتهم الباطلة، والإيذان بأن مضمونه مبني على حكمة دقيقة حقيقة بأن ينولى بيانها علام الغيوب)(1).

صور العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام

للعدول عن الخطاب الخاص إلى العام ثلاث صور، وهي:

١ - العدول عن خطاب الواحد إلى الاثنين:

ومن شواهده قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓا أَجِثْتُمَا لِنَلْفِنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَالَاً عَلَيْهِ عَالَاً وَمَا غَنْ لَكُمًا بِمُوْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٧٨].

قال أبو السعود: «وتثنية الضمير في هذين الموضعين بعد إفراده فيما تقدم من المقامين (يعني: الفعلين ﴿أَجِئَتَنَا﴾، و﴿لِتَلْفِنَنَا﴾)

⁽١) تفسير أبي السعود (١٩٩٩م)، ييروت، دار الكتب العدمية ٢/١٦٧.

باعتبار شمول الكبرياء لهما بين واستلزام التصديق لأحدهما التصديق للآخر. وأما اللفت والمجيء له فحيث كانا من خصائص صاحب الشريعة أسندا إلى موسى الله خاصة (١).

فدل ذلك أنه أريد بالفعل المفرد موسى وحده على وبالمثنى هو وأخوه هارون على الاثنين، وهذه هي الصورة الأولى.

٢ ـ العدول عن خطاب الواحد إلى الجمع:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنِ وَمَا نَتْلُواْ مِنْهُ مِن فُرْءَانِ وَلَا تَعْمُونَ مِنْ عَمَلِ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُو شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيدِّ [بونس: ٦١].

قال أبو السعود: «قوله: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ ﴾ تعميم للخطاب إثر تخصيصه بمقتدى الكل، وقد روعي في كل من المقامين ما يليق به، حيث ذكر أولاً من الأعمال ما فيه فخامة وجلالة، وثانياً ما يتناول الجلي والحقير»(٢).

٣ - العدول عن خطاب الاثنين إلى الجمع:

ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبُوَّمَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَآجْعَلُواْ بُيُونَكُمُ قِبْلَةً وَأَقِيمُواْ ٱلصَّكَلُوةً ﴾ [يونس: ٨٧].

وكان الظاهر يقتضي أن يقال: واجعلا بيوتكما قبلة وأقيما الصلاة.

 ⁽١) تفسير أبي السعود ٣/٢٦/٣.

⁽٢) المصدر السابق، ٣/ ٢٥٣، ويلاحظ أن بعض المفسرين مثل الطبري كلله أدخله في باب صرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر وهو من العدول عن الخاص إلى العام.

ولكن لما كان التبوء للقوم، واتخاذ المعابد مما يتولاه رؤساء القوم ثُنِّي في الأول ليدل به موسى وهارون، ثم عدل إلى الجمع ليدل أن جعل البيوت مساجد والصلاة فيها مما يفعله كل أحد⁽¹⁾. وأما حمل قوله: ﴿وَالجَعَلُواْ﴾ على خطاب الاثنين بلفظ الجمع كما ذهب السيوطي⁽¹⁾ فعيس بظاهر؛ لأن فيه إخراج قوم موسى وهارون من الأمر، والمراد: اجعلوا أنتما وقومكما بيوتكم قبلة^(٣).

العدول عن الخطاب العام إلى الخطاب الخاص:

تعريفه: هو أن يحل خطاب الواحد محل خطاب الاثنين أو الجمع ويراد به الواحد، أو يؤتى بلفظ عام ويراد به الخاص.

وتفسير ذلك: أن يتضمن النص خطابين أو أكثر بعضها أعمُّ من بعض فينتقل فيه من الحطاب العام (الاثنين أو الجمع) إلى الخطاب الخاص (الواحد أو الاثنين) دون استعمال أداة من أدوات النقل أو صيغة من صيغ الخصوص.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوَةُ وَبَشِرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ايونس: ١٨٧. فإن الخطاب في قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوَةُ مُوجَه إلى موسى عَنِي وقومه. ثم كان العدول عنهم بتوجيه الخطاب إلى موسى عَنِي وحده في قوله تعالى: ﴿وَبَشِرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤)، فحصل موسى عَنِي وحده في قوله تعالى: ﴿وَبَشِرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤)، فحصل

 ⁽۱) تفسير أبي السعود ٣/ ٢٦٩.

⁽٢) الإتقان في علوم القرآن (٢٠٠٨م)، ص٠٤٩٠

⁽٣) تفسير أبي السعود ٣/ ٣٦٩.

 ⁽٤) لم يذكر هذا النوع في رسالة ابن كمال باشا في تلوين الخطاب.
 من المفسرين من يرى أن الخطاب موجه إلى النبي ﷺ وهو رأي الطبري _

الانتقال من الخطاب العام الذي يشمل موسى على وقومه، إلى خطاب خاص لموسى الله من غير أداة نقل أو صيغة من صيغ الخصوص، فيقال مثلاً: وبشر المؤمنين يا موسى.

ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿ نِسَآ أَكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَى شِئْتُمُ وَقَدِّمُوا لِأَنفُكِمُ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَكُم مُلَاقُوهُ وَبَشِرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

أنواع العدول عن الخطاب العام إلى الخطاب الخاص

الأول: مقامي:

ويتمثل في أسباب النزول، ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿يَنَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيَّ عَظِيمٌ ﴿ [الحج: ١](١). فالنداء في الآية خطاب عام لجميع الناس غير أن الخطاب في قوله: ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ خاص بالعقلاء منهم. إذ لا يراد بالتكليف الأطفال والمجانين وإن كانوا من الناس؛ لأن التكليف مناطه العقل. فعدل عن الخطاب العام وهو «الناس» إلى الخطاب الخاص

⁼ والنبسانوري وأنكره ابن عطية وقال: «هذا غير ممكن». ينظر: ابن عطية (١٩٩٣م). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب المقريزي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ٣/١٥٥.

و لنيسابوري (۲۰۰۲م)، الكشف والبيان، تحقيق: ابن عاشور، بيروت، دار إحياء التراث العربي ١٤٤/٥.

⁽١) وأما قوله: ﴿ يَكَأَيُّمُ ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱللَّهُ عَرَّآهُ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ١٥] فعام لجميع الناس.

(وهم أهل التكيف). وهذا من تلوين الخطاب لتحقق أحد الشرطين فيه، إذ لم يؤت في الآية بلفظ مخصص فيقال مثلاً: يا أيها الناس العقلاء اتقوا ربكم. ومن أسرار هذا النوع من الخطاب الستر والتكريم، فكأن النظم الكريم يريد أن يشير إلى وجوب العناية والاهتمام بمن ابتلوا في عقولهم وبالذين لم يبلغوا الحلم، حيث أدخلهم في خطاب النداء جميعاً، ثم خص بالتكليف أهله في خطاب الأمر.

الم النوع الثاني: فمعالى: الله النوع الثاني:

وهو على ضربين:

الأول: التعميم بالنداء والعدول إلى الخاص:

ومثله: قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا آلْإِنسَنُ مَا غَرَكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَوبِهِ ﴾ [الانفطار: ٦]. فلفظ الإنسان عام، غبر أن المراد به هنا هو الإنسان الكافر. قال ابن عاشور: "وإطلاق الإنسان على الكافر كثير في القرآن (١).

ع الضرب الثاني: التعميم بالخطاب والعدول إلى الخاص:

ومشاله: قبوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ اَلصَّلُوٰةً وَيَشِرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ايمناله: قبوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ اَلصَّلُوٰةً وَيَشِرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ايمناجد السعود: جمع لأن جعل البيوت مساجد والصلاة فيها مما يفعله كل أحد (أو مما أمر به كل أحد) ثم وحد لأن بشارة الأمة وظيفة صاحب الشريعة (٢).

⁽١) التحرير والتنوير ١٥/٤٣.

⁽۲) تفسير أبي السعود ۳/۲۱۹.

يمكن تلخيص صور العدول عن الخطاب العام إلى الخطاب الخاص في أربع:

١ _ العدول عن خطاب الاثنين إلى الواحد:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُما مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَنَشْقَى الله: الواحد فإن الذي يظهر للدارس إرادة آدم الله وحده بالخطاب الواحد لحكمة غايتها الإشارة إلى أن طلب المعاش والسكن والكسوة على الزوج لا على الزوجة، إذ لم يكن على آدم الله مؤونة السكن والمعيشة أو الكسوة، فلما خرج من الجنة لزمته وفي طلبها شقاء.

وأما في رأي من يرى إرادة الاثنين بالخطاب الواحد فلا يدخل في باب العدول عن الخطاب العام إلى الخاص، وإنما هو من باب تغيير الأسلوب مع النقل كما سنرى إن شاء الله.

ومن أمثلته كذلك: قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّئِكُمَا يَمُوسَىٰ ﴾ [طه: ٤٩]. فعدل عن الاثنين إلى الواحد لأنه ربّى موسى وحده دون هارون.

ولذلك رأى بعض المفسرين أن علة تقديم هارون على موسى بَيْنِ في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا مَامَنًا بِرَبِ هَنُونَ وَمُوسَى ﴾ [طه: ٧٠]. أنه قدم هارون مبالغة في الاحتراز عن التوهم الباطل من جهة فرعون، حيث كان ربّى موسى في صغره، إذ لو قدم موسى لربما توهم اللعين وقومه من أول الأمر أن مراده فرعون (١).

⁽١) البحر المحيط ٧/٣٥٨.

٢ - العدول عن خطاب الجمع إلى الاثنين:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُواْ هُمُ ٱلْعَنَالِينَ ﴿ وَالْسَنَهُمَا الْمُسْتَقِيمَ الْعَنَالِينَ ﴿ وَمَالِينَاهُمَا اللَّهِمَا اللَّهِمَا اللَّهُمَا اللَّهُمُونَ ﴾ [الصافات: ١١٦ ـ ١١٩].

٣ - العدول عن خطاب الجمع إلى الواحد:

ومثاله قوله تعالى: ﴿ كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَالُوْا أَشَدَ مِنكُمْ فَوْدً وَالْكُمْ كَالُوا أَشَدَ مِنكُمْ فَوْدً وَالْكُمْ وَالْكِلَا وَالْكِلَا فَاسْتَمْتَعُوا بِعَلَافِهِمْ فَاسْتَمْتَعَمُ بِعَلَافِكُمْ بِعَلَافِهِمْ الْمُنتَعَمَّمُ كَالَّذِى خَاصُوا أَوْلَتِهِكَ السَّتَمْتَعَ اللَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِعَلَافِهِمْ وَخُصْتُمْ كَالَّذِى خَاصُوا أَوْلَتِهِكَ مَا اللَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِعَلَافِهِمْ وَخُصْتُمْ كَالَّذِى خَاصُوا أَوْلَتِهِكَ مَا اللَّذِينَ وَالْكِيكَ مَا الْخَلْصِرُونَ فَا اللَّذِينَ وَالْكَيْفِ وَأَوْلَتِهِكَ هُمُ الْخَلْصِرُونَ فَاللَّهِ وَالْفَلِيدَ هُمُ الْخَلْصِرُونَ ﴾ والتوبة: 19].

وهكذا يتبيَّن في خاتمة هذا الفصل أن العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام والعكس لا يكون من تلوين الخطاب حتى يتو فر فيه شرط التلوين وهو: مخالفة الأصل. ويكون منه في أمرين:

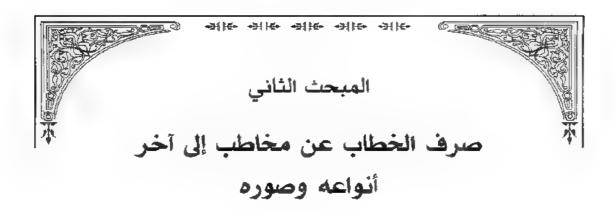
أحدهما: عدم المطابقة بين الخطابين في الإفراد والجمع.

⁽١) المحرر الوجيز ٣٤/٣.

وثانيهما: الانتقال من الخاص إلى العام أو العكس بلا وسيلة من وسائل النقل أو صيغة من صيغ الخصوص أو العموم.

فلو أن مجرد الانتقال من الخاص إلى العام أو العكس يعتبر من تلوين الخطاب لكان كل ما ذكره البلاغيون من ذكر الخاص بعد العام والعكس داخلاً في تلوين الخطاب، ولو كان كذلك لانتفت قيمته، ولهان قدره عند البلاغيين واللغويين على سواء.





مهاد

ثمّة تشابه كبير بين الفصل السابق وهذا الفصل، ذلك أنه يلوح للناظر أن العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام والعكس هو عين صرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر، لما أن القول بصرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر في قوله تعالى: ﴿ قُلُ أَغَيْرَ اللّهِ أَنِي رَبًّا وَهُو رَبُّ كُلّ مَنْ وَ وَلا تَكْسِبُ كُلُ نَفْسِ إِلّا عَلَيْها وَلا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِدَدَ أُخْرَى فَي وَلَا تَخْسُ فِيهِ تَغْلَقُونَ وَالانسعام: ١٦٤]. وَهُو رَبُّ كُلُ مَرْجِعُكُم فَيُنِيتُكُم بِمَا كُنتُم فِيهِ تَغْلَقُونَ اللانسعام: ١٦٤]. كالقول فيه بالعدول عن الخاص إلى العام. ذلك أن قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَرْجِعُكُم خطاب للواحد وهو كالخاص، وقوله تعالى بعده: ﴿ قُلْ إِلَى بَعِده : ﴿ قُلْ اللهِ مَعْ وهو كالخطاب العام.

 فالمراد بالخطاب العام المسلمون دون النبي ﷺ لأنه لم يكن فحَّاشاً ولا لعَّاناً ولا سبًّاباً حتى يراد بالخطاب.

ولكن المسلمين لغيرتهم على الإسلام ربما سبوا آلهة المشركين. ولا يمتنع دخوله على على النهي وإن كان غير مراد بالخطاب العام.

هذا في العدول عن الخطاب العام إلى الخطاب العام، وأما في العدول عن الخطاب العام إلى الخطاب الخاص فيجوز فيه الأمران: دخول الخاص في حكم العام والعكس؛ لأن الغرض منه هو إبداء الاهتمام بالخاص وتشريفه. كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلّا كُنّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهً وَمَا يَعْرُبُ عَن رَبِّكَ مِن مِّشْقَالِ ذَرّةٍ فِ ٱلْأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ اليونس: ١٦].

قال أبو حيان: "واجهه بالخطاب وحده في قوله: ﴿وَمَا يَعْـرُبُ عَن رَّيِّكَ﴾ تشريفاً له وتعظيماً »(١).

وإن لم يتعلق العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام والعكس بحكم شرعي، كأن يجيء على معنى الحكاية مثلاً، كما في قوله تعالى: ﴿ نَنَرَّلُ ٱلْمُلَتَيِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾ [القدر: ١٤، وكقوله تعالى: ﴿ فَيُومُ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَيِكَةُ صَفَّا ﴾ [السأ. ٣٦]. فلا يدخل في هذا الباب وإنما هو في باب التقديم والتأخير، وسيأتي بيانه بإذن الله.

وأما صرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر فيميزه أمران:

أحدهما: أنه لا يجوز أن يدخل من صرف عنه الخطاب في

⁽١) البحر المحط ٧٩/٦.

حكم من صرف إليه الخطاب. ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِن يَشَا يُنَكَأَ يُدْهِبُكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ مِنْ بَعَدِكُم مَّا يَشَاءُ كُمّا أَنْشَاكُمُ مِن نُرْتَة قَوْمٍ مَا كَمَا الانعام: ١٣٣]. فالذي صرف عنه الخطاب هو الرسول ﷺ والذي صرف إليهم لخطاب هم لعصاة. ولا يخفى أنه ﷺ لا يجوز أن يُدخل في حكمهم.

ثانيهما: تحقق الاختلاف بين من صرف إليه الخطاب ومن صرف عنه الخطاب إما في الجنس أو النوع أو في العقيدة.

فمتى كان الانتقال من واحد من الثلاثة إلى آخر كان القول فيه بالعدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام خطأ محضاً؛ لأن العدول عن الخاص إلى العام والعكس يستلزم الاتفاق إما في الجنس أو النوع أو العقيدة كالانتقال من خطاب النبي الله المؤمنين وكلهم في عقيدة واحدة.

أو كالانتقال من خطاب فئة من الناس إلى فئة أخرى، دون تمييز في النوع أو في العقيدة، كما في قوله تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهَا اَلنَّاسُ اتَّقُوا مُرَبَّكُم الله العقلاء. وكلهم جس واحد (١). رَبَّكُم الله الله الأزواج إلى خطاب أولياء الأمور (٢) ومن ذلك: لانتقال من خطاب الأزواج إلى خطاب أولياء الأمور (٢)

⁽١) لم يذكر ابن كمال باشا في هذا النوع إلا مثالاً واحداً وهو بيت شعر وقد ذكرناه في موضعه كما أنه لم يعرّفه.

⁽٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْشُلُوهُنَ عَعد قوله: ﴿وَإِذَا طَنَفَتُمُ ٱللِّسَآءَ ﴾ اللّبقرة: ٢٣٢]. فقد ذهب عير واحد من المفسرين أن قوله: ﴿فَلَا تَعْشُلُوهُنَ ﴾ خطاب لأوليء الأمور، فنتقل من خطاب الأزواج في قوله: ﴿وَإِذَا طَلَقَتُمُ ﴾ إلبهم. بنظر: أبو حفص، عمرين علي (١٩٩٨م)، _

وغير ذلك مما يكون فيه الانتقال بين جنس واحد أو نوع واحد أو عقيدة واحدة.

وأما الانتقال من خطاب المؤمن إلى الكافر، أو من المذكر إلى المؤنث، أو من خطاب الملائكة إلى الناس ونحو ذلك فلا يكون من العدول عن الخاص إلى العام أو العكس؛ للاختلاف في العقيدة أو النوع أو الجنس، وإنما هو من باب صرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر، وقد وقع في علاجه خلط كثير والله المستعان.

تعريفه

هو نقل الكلام عمن كان معه إلى آخر يختلف عنه في الجنس أو في النوع أو في العقيدة.

أنواعه

هو نوعان:

النزول: المدهما مقامي ومرجعه أسباب النزول:

ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَبِّ مِمَّا نَرَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأَتُوا فِي مُن دُونِ اللّهِ إِن كُنتُمْ صَدِفِينَ فَأَتُوا فِي اللّهِ إِن كُنتُمْ صَدِفِينَ فَإِن لَمْ مَن دُونِ اللّهِ إِن كُنتُمْ صَدِفِينَ فَإِن لَمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَأَتَقُوا النّارَ الّذِي وَقُودُهَا النّاسُ وَالجِمَارَةُ أَعِدَتُ لِلْكَفِرِنَ لَيْ وَبَيْرِ الّذِيلَ ءَامَنُوا وَعَكِمُلُوا الطّمَدلِحَتِ أَنَّ لَهُمْ جَنّاتٍ أَعِدَتُ لِلْكَفِرِنَ اللّهُ وَبَيْرِ الّذِيلَ ءَامَنُوا وَعَكِمُلُوا الطّمَدلِحَتِ أَنَّ لَهُمْ جَنّاتٍ مَن يَحْتِهَا الْأَنْهَالَمُ . . ﴾ [البقرة: ٢٣ ـ ٢٥].

اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
 والشيخ على محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية ٤/١٦٠.

فقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَبِ خطاب للمشركين المتشكّكين في البعث والكافرين به. وقوله: ﴿وَبَشِر اللّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ خطاب للرسول وَالْكِ فصرف الخطاب عن المتشكّكين في البعث والكافرين به إلى الرسول وَالْكُ ، ليذكر جزاء المؤمنين بعد ذكر جزاء الكافرين و لأن مقام ذكر جزاء الكافرين يقتضي ذكر جزاء المؤمنين ليتبين مآل كل فريق (١).

النوع الثاني: فهو مقالي: 🕸

وهو على ثلاثة أضرب.

الضرب الأول: صرف الخطاب عن المشركين إلى الرسول و العكس أو عن المسلمين إلى المشركين والعكس:

ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْفِيكَةِ يَكُفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنْبِثُكَ مِثْلُ خَبِرِ ﴾ [فاطر. ١٤] فصرف الخطاب عن المشركين؛ لأنهم لا يفهمونه حق فهمه ولا يعملون به، إلى من له الفهم التام والطاعة الكاملة وهو الرسول ﷺ (٢).

أما العكس، وهو صرف الخطاب عن الرسول الله إلى المشركين فكما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلُكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِينَ فِكما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلُكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيَ إِلَيْهِمْ فَسُنَاوًا أَهْلَ الدِّكِرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَسُونَ ﴾ وجَالًا نُوْحِيَ إِلَيْهِمْ فَسُنَاوًا أَهْلَ الدِّكِرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَسُونَ ﴾ [الأنبياء: ٧].

⁽١) الواحدي (٢٠٠٥م)، ص٢٢، ٢٣.

 ⁽۲) البقاعي (۱۹۹۵م)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تحقيق:
 عبد الرزاق غالب المهدي، بيروت، دار الكتب العلمية ٢/٣/٦.

الضرب الثاني: صرف الخطاب عن المذكر إلى المؤنث أو العكس: ومثاله: قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضٌ عَنْ هَنَذَا وَاسْتَغْفِرِى لِذَبِكِ ﴾ [بوسف: ٢٩]، فصرف الخطاب عن يوسف على إلى امرأة العزيز، وقد سمى الحريري هذا النوع التفاتات فقال: «والالتفات في المخاطبة نوع من أنواع البلاغة، وأسلوب من أساليب الفصاحة، وقد نطق القرآن به في قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضٌ عَنْ هَنَذَا وَاسْتَغْفِرِى لِذَبِكِ ﴾ فحوّل الخطاب عن يوسف على المرأة العزيز» (١).

وهذا على خلاف مذهب الإمام السكاكي في الالتفات.

وأما لعكس: أعني صرف الخطاب عن المؤنث إلى المذكر، ففي البيت الذي أورده ابن كمال باشا في رسالته «تلوين الخطاب» شاهداً له؛ إذ ذكر في معرض الحديث عن صرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر هذا البيت ولم يذكر فيه غيره، والبيت من قول جرير:

ثِقِي باللَّه ليس له شريكُ ومَن عند الخليفة بالنجاحِ أَغِ ثني يا فداك أبي وأمي بسبب منك إنك ذُو ارتِياحِ فصرف الخطاب عن زوجه إلى الخليفة.

الضرب الثالث: صرف الخطاب عن جنس إلى آخر:
 ومن ذلك صرف الخطاب عن الملائكة إلى المسلمين.
 ومثاله: قوله تعالى: ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَتَيْكَةِ أَنِي مَعَكُمٌ فَثَيِّتُوا

⁽۱) الحريري (۱٤٢٤هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، ص١٣٠.

النينَ ءَامَنُواْ سَأَلَقِي فِي قُلُوبِ النِّينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَأَضَرِبُواْ فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُواْ مِنْهُمْ حَكُلَّ بَنَانِ اللَّهِ [الأحفال: ١٢]. قال الرازي: «أم قوله تعالى: ﴿فَأَضْرِبُواْ فَوْقَ الْأَعْنَاقِ فَ فَعِيه وجهان: الأول: أنه أمر للملائكة متصل بقوله تعالى: ﴿فَنَيْتُواْ النِّينَ ءَامَنُواْ وقيل: بل أمرٌ للمؤمنين؛ وهذا هو الأصح الله .

وهو رأي الشيخ محمد أبو زهرة في تفسيره وعلى هذا فهو انصراف من خطاب الملائكة في قوله تعالى: ﴿ أَنِي مَعَكُم فَتُبِتُوا الَّذِينَ الْمَوْمَنِينَ (٢). ومن ذلك:

* صرف الخطاب عن الإنسان إلى الملائكة:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ لَقَدَ كُنتَ فِي غَفَلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفَ عَكَ عِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْمِنْ مَدِيدٌ ﴿ وَقَالَ قَرِينَهُ هَذَا مَا لَدَى عَتِيدٌ ﴿ الْفِيا فِي جَهَمَ كُلَّ كُلُّ فَيَادُ مَنْ اللَّهِ الْفِيا فِي جَهَمَ كُلَّ كُلُّ كُفَّا مَا لَدَى عَتِيدُ ﴿ الْفِيا فِي جَهَمَ كُلَّ كُلُّ كُلُّ عَنِيدٍ ﴾ وقال قَرِيدٍ هُمْتَد مُمْتَد مُربي ﴾ اللَّذِي جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَها عَاضَ فَالْقِياهُ فِي ٱلْفِدَابِ ٱلشَّدِيدِ ﴾ [ق: ٢٢ ـ ٢٦].

فصرف الخطاب عن الإنسان إلى الملكين الموكلين السائق والشهيد.

وقيل في صيغة المثنى: أنه يجوز أن تكون مستعملة في خطاب الواحد وهو الملك الموكل بجهنم، وخوطب بصيغة المننى جرياً عبى سنّة العرب في الخطاب، وهي طريقة مناسبة كقول امرئ القيس:

⁽١) مفاتيح الغيب ١٥/٢٦٣

⁽٢) الشيخ محمد أبو زهرة (د.ت)، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي ١/ ٣٠٨٠.

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل وقولهم: يا خليليّ.. ويا صاحبيّ^(۱)

وأيّاً ما كان فإنه انصراف عن خطاب جنس إلى جنس آخر وهو المراد.

صوره

تنحصر صور صرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر في ثلاث:

الأولى: عقدية: وجاء منها:

- صرف الخطاب عن الرسول عَلَيْهُ إلى المشركين (الأنبياء: ٧).
- صرف الخطاب عن المشركين إلى الرسول عليه . (فاطر: ١٤).
- صرف الخطاب عن المشركين إلى المسلمين. (البقرة: ٧٤، ٧٥).
- صرف الخطاب عن المسلمين إلى المشركين.
 (الأنفال: ٧ ـ ١٩).
- صرف الخطاب عن مشرك واحد إلى الأمة المؤمنة.
 (طه: ۹۷، ۹۷).

الثانية: نوعية: وجاء منها صورة واحدة في الكتاب وعكسها في الشعر:

- صرف الخطاب عن المذكر إلى المؤنث. (يوسف: ٢٩).
- صرف الخطاب عن المؤنث إلى المذكر. (بيت جرير. الصفحة السابقة).

⁽١) التحرير والتنوبر ٢٦/ ٣١١.

الثالثة: جنسية: وجاء منها:

- صرف الخطاب عن الملائكة إلى المسلمين. (الأنفال: ١٢).
- صرف الخطاب عن الإنسان إلى الملائكة (ق: ٢٢ ٢٦).

ونخلص من هذا، إلى أنَّ ما جاء في كتب التفاسير من القول بصرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر فيما لا اختلاف فيه في العقيدة أو في النوع أو في الجنس لا يعد من صرف الخطاب على مخاطب إلى آخر، وإنما هو من باب العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام أو العكس كما رأينا، والله أعلم.



المبحث الثالث

العدول عن صيغة من الصيغ الثلاث إلى إحداها دون اتحاد الجهة

مهاد

لم يكن عجباً أن نرى إدخال كثير من الدارسين العدول عن صيغة من الصيغ الثلاث إلى إحداها دون اتحاد الجهة في الالتفات كما صنعوا في غيره من قبل. غير أن العجيب هو أن نجد من يقول إن اتحاد الجهة شرط في حصول الالتفات، يدخل بعد ذلك في الالتفات ما لم تتحد الجهة فيه (١).

وكان سلفنا يعنون باتحاد الجهة ما كان الكلام فيه مستمراً مع من كان معه قبل النحول؛ أي: أن المراد بالضمير الثاني (المتحول) هو عين المراد بالضمير الأول (المتحول عنه). وأما ما اختلفت جهته فلا يسمى التفاتاً.

ولذلك جيء بهذا الفصل مستقلاً عن فصل الالتفات ومقدَّماً عليه؛ لأنه وإن كان الدرس فيهما في تحول الضمائر، فإن الغاية في هذا غير الثاني (أعني: الالتفات)؛ لأن المتحول إليه غير المتحول عنه كما سنرى.

⁽۱) انظر على سبيل المثال: شواهد الالتفات من التكلم إلى المواجهة في المصادر العربية وكتب التفاسير يتبين المواد.

ثم إنك تجد أن هذا الفصل وثيق الصلة بالفصل السابق ووثيق العروة بالتالي، فأما جهة اتصاله بما قبله، فمن حيث إنك تجد أن المراد بالخطاب الثاني ليس هو المراد بالخطاب الأول، فهو إذن كصرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر. غير أنك إذا أنعمت النظر واستذكرت ما به يكون صرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر من اختلاف في الجنس أو في النوع أو في العقيدة علمت أنه ليس منه.

ثم يلوح لك ثانياً أنه من العدول عن الخطاب الخاص إلى العام أو العكس ولا تزال تنعم النظر فيه حتى يستبين الأمر، من حيث إنك لا تجده يعتمد على إرادة الاثنين أو الجمع في خطاب الواحد أو العكس؛ أعني: إرادة الواحد في خطاب الاثنين، أو الجمع كما قد عرفت، فيستقر عندك بعده أن ليس من ذانك.

أما أنه ليس من الالتفات فقد عرفت ذلك في أول الكلام ولا حاجة إلى الإعادة ويبقى إذن تعريفه وبيان صوره،

تعريفه

هو التحول من التكلم أو المواجهة أو الغيبة إلى إحداها دون اتحاد الجهة (١).

⁽۱) أضفنا فيه كلمة (دون اتحاد الجهة) للتفريق بينه وبين الالتفات، إذ كلاهما عدول عن صيغة من الصيغ الثلاث: (التكلم، الخطب، الغيبية) إلى إحداها.

وقد اكتفى ابن كمال باشا كلَّة بالإشارة إلى أنه عدول عن صيغة من الصيغ الثلاث إلى أخرى ولم يعرفه أو يمثل له.

وتفسير ذلك: أن ينقل الكلام من التكلم إلى المواجهة أو إلى الغيبة، أو من المواجهة إلى التكلم أو إلى الغيبة، أو من الغيبة إلى المواجهة، أو إلى التكلم مع اختلاف الجهة؛ أي: أن المنتقل إليه غير المنتقل عنه في الخطاب.

صوره

للعدول عن صيغة إلى أخرى دون اتحاد الجهة ست صور وهي:

١ - العدول عن التكلم إلى المواجهة:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّ أَشْهِدُ اللَّهَ وَاَشْهَدُوٓا أَنِّي بَرِىٓ " مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [هود: ٥٤] والأصل أن يقال: أشهد الله وأشهدكم، فعدل من التكلم إلى المواجهة دون اتحاد الجهة.

ومن ذلك قول تعالى: ﴿وَمَا لِنَ لاَ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَفِى وَإِلَيْهِ وَمِعَانَ لَا أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَفِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ الساد (٢٦]. وقد وردت هذه الآية كثيراً مثالاً على الالتفات من التكلم إلى المواجهة، بل تكاد تكون هي الشاهد الوحيد فيه، غير أنها لا تكون «التفاتاً» من التكلم إلى المواجهة في رأي من يرى اتحاد الجهة شرطاً لحصول الالتفات.

ولذلك قال الألوسي في ضمير المتكلم في قوله: ﴿وَمَا لِيَ ﴾ الخ أنه ليس مستعملاً في المخاطبين، وليس المعبر عنه في الأسلوبين واحداً، ولهذا لا التفات في الآية (١١). وقد أشار أبو حيان

 ⁽١) أبو الفضل محمود الألوسي (د.ت)، روح المعاني في تفسير القرآن
 العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي ٢٥٩/١٦.

الأندلسي إلى هذا حبن قال: "وضع قوله: ﴿وَمَا لِي لا أَعَبُدُ موضع موله الأندلسي إلى هذا حبن قال: «وَإِلَيْهِ تُرَحَعُونَ ولولا ما لكم لا تعبدون الذي فطركم. ولذلك قال: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْحَعُونَ ولولا أنه قصد ذلك لقال: وإليه أرجع الله المعاطبين في خطاب المواجهة دون نفسه.

وأما ما ذهب إليه صاحب اللباب فبعيد، حيث جعل قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَكِبَادِى النَّذِينَ أَشَرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا نَفَّنظُوا مِن رَّحْهَ اللَّهِ اللَّهِ الله المواجهة في الله المواجهة في قوله: ﴿ يَنعِبَادِى ﴾ إلى المواجهة في قوله: ﴿ لَا نَقْنَظُوا ﴾ ولا شك أن المواد بالضمير المتكلم ليس هو المواد بضمير الخطاب حتى يكون التفاتاً (٢).

ومثل ذلك ما أورده الألوسي في قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ النَّيْنَ كَانُوا يُسْتَضَعَفُونَ مَشَوْقَ ٱلأَرْضِ وَمَغَوْبِهَا ٱلَّتِي بَنرَكُنَا فِيهَا وَتَمَّتَ كَلِّمَتُ رَبِّكَ ٱلْخُشْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَةِ يل بِمَا صَبَرُوا الأعراف: ١٣٧]. قال: والتفت من التكلم إلى الخطاب في قوله سبحانه: ﴿رَبِّكَ على ما قال الطيبي؛ لأن ما قبله من القصص كان غير معلوم له ﴿ الله الله على ولا شك أن المخاطب في الآية ليس هو عين المتكلم، فكيف يكون من الالتفات؟ وقد قال الألوسي في ضمير ﴿ وَمَا لِي لا آغَبُدُ الله المعبّر لا التفات فيه ؛ لأنه ليس مستعملاً في المخاطبين، فلا يكون المعبّر عنه في الأسلوبين واحداً.

⁽١) البحر المحيط ٥٦/٩.

⁽٢) أبو حفص، عمر بن علي بن عادل الدمشقي (١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب ٢٥٩/١٦.

⁽٣) روح المعاني ٢٢/٢٢.

٢ - العدول عن التكلم إلى الغيبة

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ كُذَّبُوا بِعَايَئِنا سَنَتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيّثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٢]. ففي قراءة النخعي وابن وثاب (١٠٠: «سيستدرجهم» بالياء والفاعل إما أن يكون الباري جلَّ وعزَّ، وإما أن يكون ضمير التكذيب المفهوم من قوله: ﴿كُذَّبُوا ﴾. فعلى الأول التفات لاتحاد الجهة، وعلى الثاني عدول عن التكلم إلى الغيبة دون اتحاد الجهة.

٣ ـ العدول عن المولجهة إلى التكلم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُواْ رَبِّكُمْ ثُمَّ تُوبُوّاً إِلَيْهِ إِنَّ رَقِي رَحِيثٌ وَدُودٌ ﴾ [هود: ٩٠]. فعدل عن المواجهة إلى التكلم، إذ لو سيق على الأصل لقيل إن ربكم رحيم ودود. قال ابن عاشور: «.. تفنن في إضافة الرب إلى ضمير نفسه مرة وإلى ضمير قومه أخرى؛ لتذكيرهم بأنه ربهم؛ كيلا يستمروا عبى الإعراض؛ وللتشرف بانتسابه إلى مخلوقيته (٣). وهذا من أسرار هذا العدول.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ بَلْ سَوَلَتَ لَكُمْ أَنَفُتُكُمْ أَمَرًا فَصَبْرُ اللهِ عَلَى اللهُ الل

⁽۱) عبد اللطيف الحطيب (۲۰۰۰م)، معجم القراءات، دمشق، دار سعد الدين ٣/ ٢٠٤. (وقد جعله التفاتاً من المواجهة إلى الغيبية) وهو سهو.

⁽٢) اللياب في علوم الكتاب (١٩٩٨م)، ٤٠٣/٩.

⁽٣) ابن عاشور (د.ت)، التحرير والتنوير ١٤٧/١٢.

⁽٤) المصدر السابق، ٢٣٩/١٢.

صبراً جميلاً، وقيل إنه خبر مبتدأ، تقديره أمري صبر جميل (١). فعدل عن مواجهتهم إلى خطاب نفسه عليه وعلى نبيّنا الصلاة والسلام.

٤ - العدول عن المواجهة إلى الغيبة:

ا ـ ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَتْهِ وَيَوْمَ وَمَن أَمثُمُ عَلَيْهِ وَيُوْمَ وَمُن أَمثُمُ مِمَا عَمِلُواً ﴾ [النور: ٦٤]. إذا كان النخطاب للمنافقين فهو التفات لاتحاد الجهة، وإذا كان لعامة المسلمين وهو الظاهر فهو عدول عن صيغة إلى أخرى (٢٠).

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا نَقَنُلُوكَ ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا عُلَقًا كَا الْمُواجِهة ليهود بني إسرائيل، فقد عُلَقًا ﴾ [لقرة: ٨٧، ٨٨]. فخطاب المواجهة ليهود بني إسرائيل، فقد كذّبوا زكريا ويحيى، وقتلوهما وغيرهما عَلَيْهُ، وأما ضمير الغيبة في قوله: ﴿وَفَالُوا ﴾ فالقائلون هم الموجودون في عصر النبي عَلَيْهُ. وهذا عدول عن المواجهة إلى الغيبة دون اتحاد الجهة (٣).

" وقسول تسعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ اَدْخُلُواْ فِي السِّالِمِ حَافَّةً وَلَا تَتَبِعُواْ خُطُوَتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ, لَحُمْ عَدُوُّ مُبِينٌ ﴿ فَا مَا اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَرُيلٌ مَعِيدٌ ﴿ وَلَلْتُهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ الْبَيِّنَتُ فَأَعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيلٌ حَكِيمُ ﴿ وَلَلْتُهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِنَ الْفَكَامِ وَالْمَلَتِكَةُ وَقُضِى اللَّمُ وَلِيلَ اللَّهِ مُرْبَعَ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِنَ الْفَكَمَامِ وَالْمَلَتِكَةُ وَقُضِى اللَّمُ وَلِيلَ اللَّهِ مُرْبَعَ الْمُمُودُ ﴾ [البقرة: ٢٠٨ - ٢١٠].

⁽١) ابن عطية (١٩٩٣م)، المحرر الوجيز ٣/١٨٧.

⁽٢) المهدي، أحمد بن محمد (١٤٢٣هـ)، البحر المديد (ط٢)، بيروت، درا الكتب العلمية ٥/١٠٤.

⁽٣) ينظر: تفسير أبي السعود (١٩٩٩م) ١٦٢/١.

فعدل عن المواجهة في قوله: ﴿ أَدْخُلُوا فِي السِّلِمِ كَافَّهُ وَلَا تَتَبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيَطَانِ ﴾ إلى الغيبة في قوله: ﴿ هَلْ يَظُرُونَ ﴾ دون انحاد الجهة، في رأي من يرى أن ضمير الغيبة يرجع إلى الذين قيل فيهم: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ ﴾ ، وقيل فيه غير ذلك.

ذكر ابن عاشور أوجُهاً في ضمير الغيبة في قوله تعالى: ﴿ هَلَ يَظُرُونَ ﴾ ومن ذلك، أن الضمير إما أن يرجع إلى قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعَجِبُكَ قُولُهُ, فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّيْكَ ﴾ [البقرة: ٢٠٤]. وإما إلى من قيل فيهم: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَاءَ مَهْسَاتِ اللَّهِ مِن قيل فيهم: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَاءَ مَهْسَاتِ اللَّهِ مِن قيل فيهم: أو إلى كليهما؛ لأن الفريقين ينتظرون يوم الجزاء، فأحد الفريقين ينتظره شكّاً في الوعيد بالعذاب، والآخر انتظار الراجي للثواب (١).

ورجوع الضمر إلى أحد الفريقين عدول عن المواجهة في قوله: ﴿ الشَّكَ السَّلَهُ السَّلُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلَةُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلَهُ السَّلَةُ السَلِيقُ السَّلَةُ السَّلَةُ السَلِيقِ السَّلَةُ السَّلَةُ السَّلَةُ السَّلَةُ السَّلَةُ السَّلَةُ السَلِيقِ السَّلَةُ السَلِيقِ السَّلَةُ السَّلَةُ السَلِيقِ السَّلَةُ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلَةُ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلَّةُ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَّلِيقِ السَّلَةُ السَلِيقِ السَلِيقِ السَّلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَّلِيقِ السَلَّةُ السَلِيقِ السَلَّةُ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلِيقِ السَلَيقِ السَلِيقِ ال

٥ _ العدول عن الغيبة إلى التكلم:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ فَنَادَنهَا مِن تَعَنِّماً أَلَّا تَعَزَٰنِ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَعَنِّكِ مَرَيًا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَإِنَّ أَلَّهُ رَبِي وَرَيَّكُمُ قَاعَبُدُوهُ هَاذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيدٌ ﴾ [مريم. ٢٤ ـ ٣٦]. فقد قيل فيه: إذ القائل هو النبي رَبِيُّ وهو بتقدير قول محذوف (٢).

⁽١) ابن عاشور (د.ت)، التحرير والتنوير ٢٨١/٣.

⁽٢) المصدر السابق؛ ١٠٤/١٦.

وعلى هذا الرأي فإنه عدول عن الغيبة إلى التكلم في قوله: ﴿ فَادَسُهُ ﴾ إلى التكلم ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّ ﴾ دون اتحاد الجهة الاختلاف القائل.

٦ - العدول عن الغيبة إلى المواجهة:

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنَقَ بَنِي ٓ إِسْرَهِ بِلَ لَا نَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَى وَٱلْبَتَنَى وَٱلْمَسَكِينِ وَقُولُوا لِللَّهُ اللَّهُ وَمَا أَلُولُوا اللَّهُ وَمَا أَلُولُوا اللَّهُ وَمَا أَلُولُوا اللَّهُ اللَّلْمُلْمُ اللَّلْمُلَّا اللَّلْمُ اللَّهُ الللَّلْمُلَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللل

اختلف المفسرون في المخاطب في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا ﴾.

فقال بعضهم الخطاب لبني إسرائيل، وقال بعضهم المخاطب هو الأمة (١).

وعدى رأي من قال: المخاطب الأمة، في قراءة من قرأ ﴿ لا يعبدون الله تَعْبُدُونَ ﴾ بالياء (٢) فهو عدول عن الغيبة «لا يعبدون» إلى المواجهة في قوله: ﴿ وَقُولُوا ﴾ دون اتحاد الجهة، إذا أريد بالخطاب غير بني إسرائيل.

ومن ذلك، قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اَسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَنَضَرَّعُونَ ﴿ وَمَا يَنَضَرَّعُونَ ﴾ وَهُو اللَّهُ مَا لَشَكُرُونَ ﴾ وَهُو اللَّهُ مَا لَشَكُرُونَ ﴾ وَهُو الله منود ٧٦ ـ ٧٨]. فإذا كان الخطاب للمشركين فهو التفات لاتحاد

⁽١) أبو حيان (١٤٢٠هـ)، البحر المحيط ١/٤٥٧.

 ⁽٢) هي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي والحسن وابن محيص والأعمش.
 ينظر: معجم القراءات ١٣٨/١.

الجهة، وإذا كان لجميع الناس أو للمسلمين كما ذكر بعض المفسرين فهو من باب العدول عن صيغة إلى أخرى دون اتحاد الجهة (١).

ومنه قوله تعالى: ﴿ الْحَمَدُ لِلَّهِ اللَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ اللَّهُ اللَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ وَاللَّهُ مُ اللَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِن طِينٍ ثُمَّ قَفَقَ أَجَلًا وَأَجَلُ مُسَمَّى عِندَهُم ثُمَّ أَنتُم تَمَرُونَ ﴾ [الأنعام: ١، ٢].

فعدل عن خطاب الغيبة في قوله: ﴿ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِيمَ يَعْدِلُونَ ﴾ إلى خطاب المواجهة في قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم ﴾ دون اتحاد الجهة؛ لأن الخلق وقضاء الأجل لا يختص به الكفار بل المؤمنون مثلهم (٢) في ذلك. ثم التفت بعد ذلك في قوله: ﴿ ثُمَّ أَنتُم المَوْمَنُونَ ﴾ إذ لا يمكن أن يندرج الأنبياء والصالحون في خطاب المواجهة فتعين أنه مختص بالكفار.

ومنه: قوله تعالى: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَعْلَقُ شَيْنًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُ مُ تَعْرُهُمُ إِلَى الْمُلْدَىٰ لَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسَهُم يَنْصُرُونَ ﴿ ۞ وَإِن تَذَعُوهُمْ إِلَى الْمُلْدَىٰ لَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُ مَنْ مِثُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩١ - ١٩٣].

قيل المخاطب في قوله: ﴿وَإِن تَدَّعُوهُم ﴾ هم الكفار، وعلى هذا القول هو التفات من الغيبة إلى المواجهة لاتحاد الجهة. والمعنى: وإن تدعوا ـ أنتم أيها الكفار ـ الأصنام إلى الهدى لا تجيبكم لأنها جمادات، أو على معنى وإن تدعوهم أنتم أيها

⁽١) التحرير والتنوير (د.ت) ١٠٠/١٨ ـ ١٠٤.

⁽٢) اللباب في عنوم الكتاب ١٨/٨.

الكفار إلى أن يهدوكم إلى الحق لا تجيبكم فالدعاء في حقهم وعدمه سواء (١).

وقيل ضمير المخاطب في قوله: ﴿وَإِن تَدْعُوهُم للرسول ﷺ والمؤمنين، وضمير النصب للكفار، والمعنى وإن تدعوا الكفار - أنتم أيها الرسول والمؤمنون - إلى الهدى لا يقبلوا منكم، فدعاؤكم وصمتكم سيان (٢).

وعلى هذا القول فلا التفات فيه، وإنما هو عدول عن الغيبة إلى المواجهة دون اتحاد الجهة.

ومنه قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرَقُ يَغْطَفُ أَبْصَرَهُمْ كُلَمَا أَصَاءَ لَهُم مَّشَوَا فِيهِ وَإِذَا أَطْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَآءَ ٱللّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَدَرِهِمْ إِنَّ ٱللّهَ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَآءَ ٱللّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَدَرِهِمْ إِنَّ ٱللّهُ عَلَيْهُمْ مَا أَلَوْى عَلَقُكُمْ . . . ﴾ عَلَى كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا رَبُّكُمُ ٱلّذِى خَلَقَكُمْ . . . ﴾ [البقرة: ٢٠، ٢١].

فخطاب المواجهة في قوله تعالى: ﴿آغَبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ لا يراد به الكافرون والمنافقون فحسب، وإنما هو أمر لجميع الناس بعبادة الله وحده.

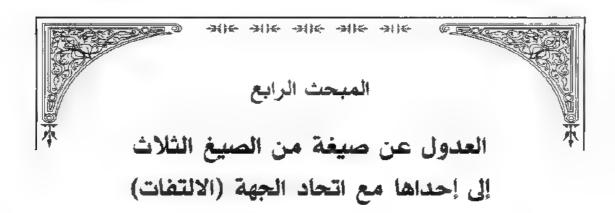
وإذا كان ذلك كذلك، فلا يكون من الالتفات كما قيل فيه؛ لأن ذلك يوجب حمل خطاب المواجهة على الكافرين والمنافقين دون غيرهم، وهذا مخالف لما في التفاسير. فبان أنه إذن عدول عن صيغة الغيبة إلى المواجهة دون اتحاد الجهة.

⁽¹⁾ البحر المديد ٢/ ٤٢٧.

⁽Y) البحر المحيط (١٤٢٠هـ) ٢٤٨/٥

وهذا بعض شواهد العدول عن صيغة من الصيغ الثلاث إلى إحداها دون اتحاد الجهة، وما أبقته الدراسة أكثر، وفي ما أوردته الكفاية، للدلالة على وجود هذه الصورة في الكتاب. وأنها وإن حملها بعض الدارسين على الالتفات فليست من الالتفات كما رأينا اختلاف الجهة فيها.





مهاد

لم أجد موضوعاً شغل الدارسين القدماء والمحدثين مثل موضوع الالتفات، وهذا دال ـ ولا ريب ـ على أهميته ومنزلته عندهم على سواء.

بل إن بعضهم جعله خلاصة علم البيان (١٠). ولذلك لم يكن عجباً أن يجد الناس فيه اختلاف كثيراً لتشعبه وتشابه ما يتصل به بما لا يتصل به.

إذ تراهم أحياناً يصنفونه تحت علم البيان (٢). وأحيانا أخرى تحت علم البيان (٢). وأحيانا أخرى تحت علم المعاني (٣). وتارة يراد به العدول عن صبغة من الصيغ التلاث؛ أي: التكلم والمواجهة والغيبة. وأخرى يراد به كل مظهر العدول كما سنرى إذ شاء الله.

ومع هذا الاختلاف في التعريف والتصنيف فثمة إجماع بينهم

المثل السائر ٣/٣.

⁽٢) الكشف ١/٢٥.

⁽٣) السكاكي (٢٠٠٠م)، مفتاح العلوم، ص٢٩٦.

على وشيج الصلة بين المفهوم اللغوي للالتفات وبين مفهومه البلاغي.

وفيما يلي تفصيل ذلك.

مفهوم الالتفات

قال ابن الأثير (ت٦٣٧هـ): "وهذا النوع (يعني: الالتفات) ما يليه من خلاصة علم البيان التي حولها يدندن، وإليها تسند البلاغة وعنها يعنعن، وحقيقه مأخوذة من النفات الإنسان عن يميه وشماله. فهو يقبل بوجهه تارة كذا وتارة كذا، وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة؛ لأنه ينتقل فيه من صيغة إلى صيغة؛ كالانتقال من خطاب حاضر إلى غائب، أو من خطاب غائب إلى حاضر، أو من فعل ماضٍ إلى مستقبل، أو من مستقبل إلى ماض أو غير ذلك»(۱).

ثم تابع ابن الأثير في بيان أنواعه.. فقال: «ويسمى أيضاً الشجاعة العربية» وإنما سمي بذلك؛ لأن الشجاعة هي الإقدام، وذلك لأن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره، ويتورد ما لا يتورده سواه، وكذلك هذا الالتفات في الكلام، فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات..»(٢).

غير أن القول باختصاص العربية بطريق من التعبير دون غيرها من اللغات قول يحتاج إلى إقامة الدليل، ذلك لأن اللغة ظاهرة

⁽١) المثل السائر ٣/٢.

⁽٢) المصدر السابق، تفسه.

إسانية، وكل إنسان يجد في نفسه ما يدعوه إلى صرف الخطاب عن مخاطبه إلى الغيبة أو العكس، ونحو ذلك، وحصر ذلك في لغة دون أخرى ربما بدا مخالفاً لما تعارفه الناس، وهذا لا ينفي ما قاله ابن الأثير من أنها شجاعة عربية؛ لأنه يدرس الأسلوب العربي، وربما كان الالتفات فيه أظهر.

وقد عقد ابن جني باباً في الخصائص سماه «باب في شجاعة العربية» وذكر فيه الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى والتحريف^(۱). وما إلى ذلك مما درسناه في تلوين الخطاب.

وكلام ابن جني يؤكد أن مصطلح «شجاعة العربية» من وضعه لا من وضع ابن الأثير كما يتبادر، وهو ما أكده نجم الدين ابن الأثير (ث). وكان محقاً حين خالف سلفه ابن الأثير (ضياء الدين) في مساواته الالتفات بالشجاعة العربية (ث) ورأى أن الالتفات جزء من الشجاعة العربية، والشجاعة العربية أوسع من الالتفات. فقال: «. . . عبارة عن شتى أنواع من البديع، والمقصود به إظهار ما دار بين العرب في لغاتهم الفصيحة عند النطق بها من تقديم معنى أو تأخيره . . . (3). ثم عرف الالتفات تعريف قدامة فقال: «وهذا من نعوت المعانى، وحدُّه: أن يكون المتكلم آخذاً في معنى من نعوت المعانى، وحدُّه: أن يكون المتكلم آخذاً في معنى

⁽١) الخصائص، ص٤٤٥.

⁽٢) ابن الأثير، نجم الدين (د.ت)، جوهر الكنز، تحقيق: محمد زغلول سلام، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص١١٨.

⁽٣) المصدر السابق، نفسه.

⁽٤) المصدر السابق، تفسه.

من المعاني فيعترض فيه شك أو يظن أن سائلاً يسأله عن سببه فكأنه يلتفت إلبه فيذكر السبب أو يبطل الإيراد بكلام غير ما هو آخذ فيه "(1). ثم نقل الشاهد الذي ساقه قدامة ابن جعفر، والشاهد من قول المعطل الهزلي:

تبينُ صُلَاةُ الحرب منّا ومنْهُم إذا مَا الْتقيْنَا والمسالم بَادِن (٢)

فالالتفات عنده في البيت قوله: (المسالم بادن) ولا شك أن هذا إلى الاحتراس أقرب منه إلى الالتفات.

ولم يكن نجم الدين ابن الأثير (٧٣٧هـ) بدعاً في اتباع سنّة قدامة في الالتفات، فقد فعل ذلك من قبل ابن رشيق (٢٥٦هـ)، وابن أبي الأصبع (٢٥٤هـ). حيث جعل ابن رشيق الاعتراض من الالتفات، ومثّل له بفول عوف بن محلم عبد الله بن طاهر:

إِنَّ النَّمانِينَ - وَبُلِّغْنَها - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تُرْجُمانِ (٣)

واللافت فيما سبق، إدخالهم كل مظاهر العدول في الالتفات، وهذا ـ لا ريب ـ لا يسعه الالتفات.

وإلى جانب الرأي السابق إيراده رأي آخر يحمل الالتفات على

⁽١) جوهر الكنز، ص١١٩.

⁽۲) ينظر: قدامة بن جعفر (۱۹۷۸م)، نقد الشعر (ط۳)، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجى، ص١٤٧.

⁽٣) ابن رشيق القيرواني (٢٠٠٢م)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، قدم له وشرحه وفهرسه: صلاح الدين الهواري، وهدى عودة، بيروت، دار ومكتبة هلال ٢/ ٧٢.

العدول عن الصيغ الثلاث وهي: التكلم والمواجهة والعيبة. وهو عندي رأى أكثر اعتدالاً.

ومن أنصار هذا الرأي: الزمخشري (٥٣٨هـ)، والرازي (٥٣٨هـ)، وابن مالك (٢٠٦هـ)، والسكاكي (٢٦٦هـ)، وابن ميثم (٢٧٩هـ)، وابن مالك (٢٨٦هـ)، والقزويني (٧٣٩هـ)، والطيبي (٧٤٣هـ)، والزركشي (٧٩٤هـ)، وكثير غيرهم ممن حذا حذوهم.

وإليك بيان ذلك:

يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّبِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٤، ٥] فإن قلت: لِمَ عَدَل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب؟ قلت: هذا يسمى الالتفات في علم البيان، وقد يكون من الغيبة إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم (١٠٠٠). ولم يذكر كَثَلَتُهُ الثلاثة الباقية، إلا أنه ذكر الأصل الذي يكون منه التحول وهو «التكم والخطاب والغيبة».

ويقول الإمام الراري في الالتفات إنه: «العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو على العكس» (٢٠)، ثم أضاف ما قاله السابقون، فقال: «وقيل: هو تعقيب الكلام بجملة تامة ملاقية إياه في المعنى تتميماً له على جهة المثل أو غيره (٣٠).

⁽١) الكشاف ١/٢٥.

⁽٢) الرازي (١٩٨٥م)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: الدكتور بكري شيخ أمين، بيروت، دار العلم للملايين، ص٢٨٧.

⁽٣) المصدر السابق؛ ص١٤٧.

وأما السكاكي فقد عرَّفه بقوله هو: «نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة. بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد منها إلى الآخر»(١).

ورأى السكاكي في خطاب التجريد "التفاتاً» وهو حديث المتكلم إلى نفسه، وخالفه الجمهور، ولم أقف على شاهد له في التنزيل، وورد في الشعر. وجعل ابن جني قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البعرة: ١٠٦] من خطاب التجريد (٢)، وليس بظاهر (٣).

وأما ابن ميثم (٤) (ت٦٧٩هـ)، وابن مالك (٥) (ت٦٨٦هـ)، والجرجاني (٦) (ت٩٧٩هـ)، والقزويني (٧) (ت٩٧٩هـ)، والطيبي (٨) (ت٩٧٤هـ)، والزركشي (٩) (ت٤٧٩هـ) فقد ذهبوا مذهب السكاكي في أصل الالتفات؛ أي: العدول عن صيغة من الصيغ الثلاث إلى أخرى.

⁽١) مفتاح العلوم، ص٢٩٦.

⁽Y) الخصائص، ص٦٢٠.

 ⁽٣) ومما ورد منه في الشعر، قول أبي فراس الحمداني:
 أراك عصي الدمع شيمتك الصبر أما للهوى نهي عليك ولا أمر

⁽٤) أصول البلاغة (١٩٨٦م)، ص٣.

⁽٥) المصباح في المعاني والبيان والبديع (١٩٨١م)، تحقيق: حسني عبد الحليل يوسف، القاهرة، مكتبة الآداب، ص٣٠.

⁽٦) الإشارات والتنبيهات في علوم البلاغة (١٩٩١م)، ص٥٦.

⁽٧) الإيضاح في علوم البلاغة (٢٠٠٦م)، ص٨٦.

⁽A) التبيان في البيان (١٩٩٦م)، ص٤٢١.

⁽٩) اليرهان (٢٠٠٦م)، ص٨٢٠.

وقد ذكر الخطيب ما خولف فيه السكاكي، وقال: «والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريقة من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها، وهذا أخصُّ من تفسير السكاكي لأنه أراد بالنقل أن يعبِّر بطريق من هذه الطرق عما عبَّر عنه بغيره، أو كان مقتضى الظاهر أن يعبَّر عنه بغيره منها، فكل التفات عنده من غير عكس»(۱).

وهذا الرأي أضبط للالتفات وأقرب إلى مفهومه اللغوي.

شرط الالتفات

لقد حرص أصحاب الاتجاه الثاني (السكاكي ومن على مذهبه) أن يؤكدوا لنا أن ليس كل عدول التفاتاً كما هو عند أصحاب الاتجاه الأول (ابن الأثير ومن حذا حدوه).

وقد ذكر غير واحد ما به يكون الالتفات، ومنهم على سبيل المثال الزركشي في كتاب «البرهان»، وإنما اعتمدت فيه على البرهان لما فيه من برهان مبين، يقول: «إن شرط الالتفات أن يكون الضمير في المنتقل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المنتقل عنه»(٢).

ثم أضاف: "وشرطه أيضاً أن يكون في جملتين؛ أي: كلامين مستقلين، حتى يمتنع بين الشرط وجوابه" (٣)، ويبدو في كلامه أنه غير مقتنع بالشرط الثاني الذي أشار إليه القزويني كما رأينا في

⁽١) الإيضاح (٢٠٠٦م)، ص٨٤.

⁽٢) البرهان، ص٨٢٠.

⁽٣) المصدر السابق، ص ٨٢١.

السابق (۱). وهو كونه في جملتين. قال: «وفي هذا الشرط نظر، فقد وقع في القرآن مواضع الالتفات فيما وقع في كلام واحد وإن لم يكن بين جزأي الجملة (۲). قلت: وإنما اشترطوه ليتحقق مخالفة الظاهر بين الجملة الأولى والجملة الثانية.

والحق أن مخالفة مقتضى الظاهر حاصلة في جملة واحدة كما تحصل في جملتين. على أن تحقق الشرط الأول (وهو ما نسميه باتحاد الجهة) يلزم معه تحقق الشرط الثاني (مخالفة مقتضى الظاهر)، إذ لا معنى للقول فيما جاء على الأصل أن فيه اتحاد الجهة، ولا نقول فيما خالف مقتضى الظاهر إنه جاء على الأصل؛ فيلزم من اتحاد الجهة مخالفة الظاهر.

ولذلك نجد أن ابن عاشور لم يذكر سوى الشرط الأول (اتحاد النجهة) فقال نافياً الالتفات المزعوم في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُرَ كَيْفَ عَكُمُونَ ﴾ [القلم: ٣٦] قال: «وإنما تغير الضمير إلى ضمير الخطاب تبعاً لتغير توجيه الكلام لأن شرط الالتفات أن يتغير الضمير في سياق واحد» (٣).

ولا نرى بعد هذا كبير بأس في الجمع بين مذهب الجمهور في الالتفات ومذهب الإمام السكاكي.

لذلك، فإن كل التفات عند الجمهور التفات عند الإمام

⁽١) الإيضاح في عنوم البلاغة، ص٨٤.

⁽٢) البرهان، ص٨٣١.

⁽٣) التحرير والتنوير ٢٩/ ٩٢.

السكاكي كما ذكر الخطيب ('): إلّا أن الإمام يرى ـ وحق له ـ في خطاب التجريد التفتا ما دامت الجهة واحدة. والقيد الذي عليه الجمهور (وهو اتحاد الجهة) كفيل بأن يكون ضابطاً للالتفات، ومنهجاً صحيحاً يمكن انتهاجه للتوصل إلى معرفة ما يدحل في الالتفات وما لا يدخل فيه.

نكتة الالتفات

للالتفات نكتتان، الأولى عامة، والثانية خاصة.

أما العامة فقد ذكرها الزمخشري وَ الكشاف في «الكشاف» فقال: «... الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه، من إجرائه على أسلوب واحد وقد تختص مواقعه بفوائد» (٢).

وهو كذلك في المفياح، بل يكاد يكون ما في المفناح شرحاً لكلام الزمخشري إن لم يكن نقلاً له.

قال الإمام: "والعرب يستكثرون منه ويرون أن الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى آخر أدحل في القبول عند السامع وأحسن تطرية لنشاطه، وأملأ باستدرار إصغائه، وهم أحرياء بذلك... "(").

والعجيب أنك تجد ابن الأثير ضياء الدين (ت٦٣٧هـ) ينتقد الزمخشرى (ت٥٣٨هـ) فيما ذهب إليه، يقول: "وقال

⁽١) الإيضاح، ص٨٤.

⁽٢) الكشاف ١/ ٥٦.

⁽٣) مفتاح العلوم، ص٢٩٦.

الزمخشري كَثَّنَة: إن الرجوع من الغيبة إلى الخطاب إنما يستعمل للتفنن في الكلام، والانتقال من أسلوب إلى أسلوب تطرية لنشاط السامع وإيقاظاً للإصغاء إليه». ثم قال: «... وليس الأمر كما دكره؛ لأن الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب إذا لم يكن إلا تطرية لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه فإن ذلك دليل على أن السامع يمل من أسلوب واحد فينتقل إلى غيره، ليجد نشاطاً للاستماع، وهذا قدح في الكلام لا وصف له؛ لأنه لو كان حسناً لما مُلَّ "(۱).

وأراد ابن الأثير إبطال كلام الزمخشري بدليل اعتقاده حصول ملل السامع بأسلوب واحد، وأنه إذا حصل الملل بالأسلوب فالأسلوب إذن ليس بحسن وإلّا لما مُلّ كما ذهب. وكأنه يخبرنا عن الزمخشري أنه يقول إن أسلوب القرآن _ وحاشاه أن يكون _ ليس بحسن، وإنما الذي حسّنه هو الالتفات، فرد عليه بالقول: ليس الأمر كما ذكرت.

وليس في كلام الزمخشري شيء مما ذهب إليه ابن الأثير رحمهم الله؛ لأن العرب تقول: إن المحبوب إذا كثر مُلَّ، ولم يقولوا هذا في المكروه. فكيف يستقيم إذن ذم الملل الذي اعتقده فيه.

وقد روي عنه على أنه قال لأبي ذرّ: «يا أبا ذر زر غباً تزدد حباً» (٢)؛ لأن المحبوب هو الذي يمل إذا أكثر، ولذلك قال: «تزدد حباً».

⁽١) المثل السائر ٢/٤.

⁽٢) البيهقي (١٤١٠هـ)، شعب الإيمان، بيروت، دار الكتب العلمية ٦/٣٢٦.

ثم إن قول ابن الأثير كَالله: «إن الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب إذا لم يكن إلّا تطرية لنشاط السامع...». يوهم أن الزمخشري حصر نكتة الالتفات فيما ذكر، وهو لم بورد ما بقي من كلام الزمخشري. فقد قال فيه: «وقد تختص مواقعه بفوائد»(١).

والطريف: أن ابن الأثير نفسه كان يدرك أن الملل لا يكون إلا في الحسن المرغوب، فقد قال في موضع آخر من الكتاب: "وإني لأجد لمودة سيدنا حلاوة يستلذ دوامها ولا يمل استطعامها..." فنفى حصول الملل في تلك الحلاوة الدائمة التي يجد طعمها حلواً أبداً، كما نفى الزمخشري بالالتفات حصول الملل في ذلك الأسلوب الحسن الرفيع، ولو أن الملل يكون في غير الحسن المستطاب لما كان لنفيه عن تلك الحلاوة التي يجدها معنى في كلامه.

وأما النكتة الخاصة فلا تختص بأسلوب، بل هي كما ذكر الدكتور عز الدين إسماعيل: «... قد ترد صيغة ما من صيغ الالتفات في سياق بعينه لتشير إلى المعنى المقصود، ثم ترد هذه الصيغة نفسها في سياق آخر لتشير إلى معنى آخر مقصود هو نقيض للمعنى الأول. وهذا يعني خصوصية الدلالة»(").

⁽١) الكشاف ١/ ٥٦.

⁽Y) المثل السائر Y/٥٥٧.

⁽٣) عز الدين إسماعيل (١٩٩٠م)، الالتفات: بحث ألقي في ندوة، وهو منشور في كتاب «قراءة جديدة لنراثنا النقدي»، جدة، نادي جدة الأدبي التقافى، ص٨٩٩٠.

صور الالتفات على مذهب الإمام السكاكي

استقر عند الإمام السكاكي ومن على مذهبه ست صور للالتفات:

الأولى: العدول عن التكلم إلى المواجهة:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ يَنَوَيْلُنَا هَذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿ هَا لَا يَوْمُ ٱلْفَصَلِ اللَّهِ عَالَى اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّا اللَّاللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّالَّ

فعدل عن التكلم إلى المواجهة، إذ لو سيق على الأصل لقيل هكذا: وقالوا يا ويلنا هذا يوم الدين هذا يوم الفصل الذي كنا به نكذب.

قال ابن عاشور: "يجوز أن تكون الواو للحال؛ أي: قائلين: "يا ولينا"؛ أي: يقول جميعهم: "يا ويلنا". ولا يخفى أنهم إنما دعوا الويل على أنفسهم لتكذيبهم بيوم الدين، وهو يوم الفصل، فدل هذا أنهم يريدون بخطاب المواجهة أنفسهم؛ لأنهم هم المكذبون ليوم الفصل الذي وجدوه حقاً، فتمنوا أن لو كانوا من المصدقين.

وأكثر شواهد هذه الصورة في كتب التفاسير والبلاغة العربية هو قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يس: ٢٢].

وهو شاهد لا يصحُّ عند من يرى اتحاد الجهة شرطاً في حصول الالتفات، ولو أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ اللَّذِي فَطَرَفِي ﴿ حَازِ القول فيها فَطَرَفِي ﴾ هو المراد بقوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾، جاز القول فيها بالالتفات من التكلم إلى المواجهة لاتحاد الجهة. ولكن التفسير على

⁽١) التحرير والتنوير ٢٣/١٠٠.

أن المراد بقوله: ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ المخاطبون أنفسهم (١). فخرج من الالتفات إلى العدول عن التكلم إلى المواجهة دون اتحاد الجهة.

وقد نبّه الإمام السيوطي إلى عدم اندراج الآية تحت الالتفات فقال: «كذا جعلوا هذه الآية من الالتفات وفيه نظر. لأنه إنما يكون منه إذا قصد الإخبار عن نفسه في كنتا الحالتين وهنا ليس كذلك لجواز أن يريد بقوله: ﴿ رُبُّحَعُونَ ﴾ المخاطبين لا نفسه (٢٠).

الصورة الثانية: العدول عن التكلم إلى الغيبة:

لم يمثل السكاكي لهذا النوع؛ لأنه لم يجده في الشعر الجاهلي، غير أنه يوجد في التنزيل، فمنه قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرُوا أَنَّا لَجَاهلي، غير أنه يوجد في التنزيل، فمنه قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرُوا أَنَّا لَجَاهِلِي اللَّهُ عَلَمُ لَا مُعَقِبَ لِمُكْمِدِهِ وَهُو سَرِيعُ الْخِسَابِ ﴾ [الرعد: ٤١].

فالتفت من التكلم ﴿أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ سَقُصُهَا ﴾ إلى الغيبة ﴿وَاللّهُ يَعَكُمُ لَا مُعَقِبَ لِحُكْمِهِ . . . ﴾ ، وذكر أبو السعود أن في بناء الحكم على الاسم الجليل من الدلالة على الفخامة وتربية المهابة وتحقيق مضمون الخبر بالإشارة إلى العلة ما لا يخفى (٣).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ ٱلْكَوْتَرَ ۞ فَصَلِّ

⁽۱) يقول الطبري: "يقول الله تعالى مخبراً عن قيل هذا الرجل المؤمن: ﴿وَمَا لِي عَوِلُ الطّبري: اللّهِ تَعالَى مخبراً عن قيلِ هذا الرب الذي خلقني، ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ وإليه تصيرون أنتم أيها القوم، تردون جميعاً». ينظر: تفسير الطبري ٢٠٦/٢٠.

⁽٢) الإتقان في علوم القرآن، ص٥٨٨.

⁽٣) تفسير أبي السعود ٣/ ٤٦٥.

الكوثر: ١، ١٦. فعدل عن ضمير التكلم "إنا" إلى الاسم الظاهر "رب" حماية للتوحيد. إذ لو جرى على الأصل لكان الفصل لنا" ولو كان كذلك لتوهم المتوهمون أن معه آلهة أخرى، ولذلك فإننا نجد القرآن يدفع هذه الشبهات؛ لأنه إنما نزل لغاية كبرى هي إفراد الله بالعبادة، فحاشاه أن يأتي في أسلوبه ما يوهم تعدد الآلهة. ولهذا فإن ضمائر العظمة (وهي التي تأتي على صورة الجمع) لا تجدها في القرآن إلا فيما يدل على قدرة الله تعالى وعظيم نعمائه على عباده. والقرآن حين يدعو إلى عبادة الله في سياق مبدوء بضمير العظمة (۱) ـ كما في الآيات السابقة _ فإنك نجده يتحول إلى الإفراد ليناسب التوحيدُ التوحيدَ. وتلك فائدة أخرى من فوائد الالتفات في القرآن لم أجد من نص عليها.

الصورة الثالثة: العدول عن المواجهة إلى التكلم:

لم أجد في كتب التفاسير شاهداً على الالتفات من المواجهة إلى التكلم مع وجوده في القرآن الكريم، بل ذهب كثير من القدماء والمحدثين إلى عدم وجوده فيه. قال السيوطي في «الإتقان»: «مثال الالتفات من الخطاب إلى التكلم لم يقع في القرآن»(١)، ورد على من مثل له بقوله تعالى: ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنَتَ قَاضٌ إِنَّمَا نَقَضِى هَذِهِ الْمَيْوَةَ الْمُيَوَةَ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

⁽٢) الإتقال في علوم القرآن، ص٨٨٥.

وقال: "وهذا المثال لا يصح؛ لأن شرط الالتفات أن يكون المراد به واحداً" (١). والرأي ما ذهب إليه السيوطي، فلا يصح هذا المثال، ولكن يصح الذي يوافق شرط الالتفات إذا وجد في الكتاب.

وإلى مثله ذهب الزركشي من قبل، فقد قال فيه: "وهذا إنما يتمشى على قول من لا يشترط أن يكون المراد بالالتفات واحداً، فأما من اشترطه فلا يحسن أن يمثل به" (٢). غير أن الزركشي كَلْنَهُ لم يكتف بهذا، وإنما أورد مثالاً في المنزيل يرى فيه التفاتاً من المواجهة إلى التكلم. وقال: "ويمكن أن يمثل بقوله تعالى: ﴿وَهُو اللّهُ أُسْرَعُ مَكُراً إِنّ رُسُلنا يكثبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴾ [يــونـــس: ٢١] وأضاف؛ على أنه سبحانه نزل نفسه منزلة الخطاب (٣).

ولو أن الزركشي تَظَنَّهُ أورد هذه الآية في مثال الالتفات من الغيبة إلى التكلم لأصاب المرمى؛ لأن لفظ الجلالة غيبة، والضمير في «رسلنا» للمتكلم؛ فالتفت من الغيبة إلى التكلم.

وأما إيراده الآية مثالاً على الالتفات من المواجهة إلى التكلم وهو على شرط الالتفات _ أعني: اتحاد الجهة _ كما مضى فربما كان سهواً؛ لأن المخاطب بقوله: ﴿قُلِ﴾ هو الرسول ﷺ، وضمير التكلم في قوله: ﴿رُسُلُنَا﴾ لله ﷺ، ولا يخفى ما بين المواجهة والتكلم هنا من اختلاف. وقوله على أن الله نزل نفسه منزلة الخطاب

⁽١) الإتقان في علوم القرآن، ص٨٨٥.

⁽٢) البرهان في علوم القرآن، ص٨٢٢.

⁽٣) المصدر السابق، نفسه.

سهو آخر؛ لأن الله لم يرد بالخطاب ذاته سبحانه، وإنما وجهه إلى رسوله عليه الصلاة والسلام.

وهكذا نجد هذه الصورة بين من يعتقد بوجودها في الكتاب الكريم فيمثل لها بما لا يعد منها، ومن يقطع بعدم وجودها فيه فيمثل لها بالشعر العربي.

وأشهر شواهدها في الشعر قول علقمة بن عبده:

طَحَا بِكَ قَنْبٌ في الحسان طروب بُعَيْدَ الشبابِ عصْر حَانَ مشيبُ ثُكَلّفُني لَيْلَى وقد شَطَّ ولْيُها وعادت عوادٍ بيننا وخطوبُ (١)

والشاهد فيه قوله: "تكلفني" في البيت الثاني بعد قوله في البيت الأول: (طحا بك). وأما الشاهد الذي يمكن أن يكون مناسباً لهذه الصورة في القرآن الكريم هو قوله تعالى: ﴿بَلْ كُنُمُ قَوْمًا طَلْغِينَ لَهَذَه الصورة في القرآن الكريم هو قوله تعالى: ﴿بَلْ كُنُمُ قَوْمًا طَلْغِينَ فَوْلُ رَبِناً إِنَّا لَذَا بِقُونَ ﴾ [الصافات: ٣٠، ٣١]. وهو التفات من المواجهة إلى التكلم، إذ لو جرى على الأصل لكان: بل كنتم قوماً طاغين فحق عليكم قول ربكم إنكم لذائقون (٢).

الصورة الرابعة: العدول عن المواجهة إلى الغيبة:

ومن شواهده: قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظُلَمُوا أَنفُهُمْ

وينظر في ذلك أيضاً: البقاعي (١٤١٥هـ)، نظم الدر في تناسب الآيات والسور ٢/٦٪.

⁽۱) ينظر: الأصفهاني (د.ت)، الأغاني (ط۲)، تحقبق: سمير جابر، بيروت، دار الفكر ۱٥٤/١٥.

⁽۲) ينظر: النيسابوري (۲۰۰۲م)، الكشف والبيان، تحقيق: محمد بن عاشور، بيروت، دار إحياء التراث العربي ۱۶۳/۸.

جَاءُوكَ فَأَسْتَغَفَرُواْ اللَّهَ وَأَسْتَغَفَكُرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللَّهَ قَوَّابُنَا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٦٤].

فصرف الكلام عن المواجهة في قوله: ﴿ حَامَ وُكَ ﴾ إلى الغيبة بذكر الاسم الظاهر ﴿ الرَّسُولُ ﴾ تشريفاً له ﷺ.

ومن الشواهد المشهورة في هذه الصورة:

قول تعالى: ﴿حَتَىٰ إِذَا كُنتُرُ فِي الْفَلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحِ طَيِّبَةٍ ﴾ ليونس: ٢٦]. فقوله: ﴿كُنتُرُ مواجهة، وقوله: ﴿يهِم فعيلة، فعدل عن مواجهتهم لما جرت بهم الريح وذهبوا بعيدا عن مقام الحطاب(١).

الصورة الخامسة: العدول عن الغيبة إلى التكلم:

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ ٱلَّذِي ٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَحَ فَتُثِيرُ سَعَابًا فَسُقَّنَهُ ﴾ [ماطر: 19.

ومنه أيضاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَبَعِدُ فَإِلَّهُ وَبَعِدُ فَإِلَّهُ وَبَعِدُ فَإِلَّهُ وَبَعِدُ فَارَهَبُونِ ﴾ النحل: (٥]. فقوله: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَبَعِدُ ﴾ جار على الغيبة، ثم عدل عن الغيبة إلى التكلم فقال: ﴿فَإِتَنَى فَأَرْهَبُونِ ﴾ ليحدث لفتاً إلى من ينبغي أن يخاف ويرهب. ولنذلك قال في موضع آخر: ﴿فَلا تَعَافُوهُمُ وَخَافُونِ ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

الصورة السائسة: العدول عن الغيبة إلى المواجهة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَكَمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَكَمِدُ فَالَهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الرَّحِيمِ اللهِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ أَنْ فَالْعَالَاقِ الْعَالَاقِ الْعَالَاقِ الْعَلَيْكُ ﴿ وَالْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَالَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَيْكِ اللَّهِ الْعَلَاقُ الْعَالَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلِقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلِقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلِيْكُ فَالْعَاقُ الْعُلُولُ الْعَلَاقُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعِلْمُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعِلْمُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعُلْمُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعَلَاقُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعَلَاقُ الْعَلِي الْعَلَاقُ الْعِلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ

⁽١) محمد محمد أبو موسى (٢٠٠٦م)، خصائص التراكيب، ص٧٥٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلِّذِينَ مَامَنُواْ مِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُواْ مَعَدُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعِ لَمْ يَدْهَبُواْ حَقَىٰ يَسْتَغَذِنُوهُ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَغَذِنُونَكَ وَكَانُواْ مَعَدُ عَلَىٰ أَلَٰذِينَ يَسْتَغَذِنُونَكَ يَسْتَغَذِنُونَكَ إِنَّا اللَّذِينَ يَوْمِنُونَ وَرَسُولِهِ ﴾ [النود: ٦٢]. فعدل عن الاسم الظاهر إلى المواجهة في قوله: ﴿ يَسْتَغَذِنُونَكَ ﴾.

وبعد؛ فتلك هي صور الالتفات وشواهدها في الكتاب، وقد رأين منها كيف تختلف جمالياتها وفوائدها. وهذا يؤكد عدم انحصارها في أسلوب معين أو سياق بعينه، وإن كان ثمة فائدة عامة لها وهي تطرية نشاط السامع وإيقاظ إصغائه كما ذكر الزمخشري(۱) كالله.



⁽١) الكشاف ١/٥٦.



مهاد

قد ينشأ من الانتقال من صيغة إلى أخرى تغيير الأسلوب مع النقل كما هو في الالتفات، غير أنه يشترط في الالتفات اتحاد الجهة كما رأينا، ولا يخرج الالتفات عن الضمائر الثلاثة: التكلم (أنا، نحن)، والمواجهة (أنت، أنت، أنت، أنتم، أنتن)، والعيبة (هو، هي، هما، هم، هن)(١).

وأما تغيير الأسلوب مع النقل فإنه لا يشترط فيه اتحاد الجهة أو لزوم حالة واحدة (٢٠).

⁽۱) هذا النوع من إضافات الدارس، وذلك لمقابلته تغيير الأسلوب دون النقل الذي ذكره ابن كمال باشا في رسالته «تلوين الخطاب» ولم يمثل له.

⁽٢) ربما كان الاعتماد على تغيير الأسلوب مع النقل في تحديد الالتفات هو أحد أسباب إدخال هذا الباب في الالتفات وخلطه بما ليس منه، ويذكر هاهنا أن قول الزمخشري: «أن الكلام إذا انتقل من أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع لا ينبغي أن يفهم منه أنه يعني الالتفات دون غيره، إذ يدخل فيه كل كلام يكون فيه تغيير بالانتقال من أسلوب إلى أخر أو بغيره، لتحقق فائدة الالتفات فيها. ولأن حصر عبارة الزمخشري في الالتفات يؤدي إلى إلحاق هذا الباب كله بالالتفات، هذا إن لم يكن قد أدى إلى ذلك فعلاً.

تعريفه

هو أن يكون الكلام في جملتين تخالف الثانية ما يقتضيه ظاهر الأولى مع النقل فيه دون مراعاة انحاد الجهة.

صوره

يأتي تغيير الأسلوب مع النقل على ثلاث صور:

* الصورة الأولى: وهي على ضربين:

الضرب الأول: أن يحل خطاب الواحد محل خطاب الاثنين أو الجمع ويراد به الاثنان أو الجمع (١):

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمّا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَلَشْقَى ﴾ [طه: ١١٧] فأحل خطاب الواحد ﴿ فَتَشْقَى ﴾ محل خطاب الاثنين (فتشقيا) وأراد به الاثنين (آدم وحواء) لأن الخروج من الجنة بعد دخولها شقاء على الاثنين، وإنما أفرد الخطاب لحكمة، منها: أن على الزوج كلفة المعيشة، من البيت، والنفقة، والكسوة، ولم تكن هذه على آدم في الجنة، ولا يخفى ما في تحصيلها من شقاء (٢)، والله أعلم.

⁽۱) نلاحظ أنه إذا حلّ خطاب الواحد محل خطاب الاثنين أو الجمع وأريد به الواحد؛ فإنه يدخل في باب العدول عن العام إلى الخاص، وعكسه عدول عن الخطاب الخطاب الخاص من هذا أن المراد بالخطاب هو ما يحدد توع الخطاب. ولذلك فإن من يرى الخطاب في قوله تعالى: ﴿ فَلَا يُغْرِبَهُ كُمّا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ أنه لآدم فقط، فإنه يدخله في باب العدول عن الخطاب العام إلى الخطاب الخاص، ويجوز دخول العام في حكم الخاص كما سبق بسط القول في موضعه من هذا البحث.

⁽٢) هذا في رأي من يرى إرادة الاثنين بخطاب الواحد، وأما في رأي من يرى ــ

ومن ذلك: قبوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ الْحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُوْمِنِينَ ﴾ [النوبة: ٦٢].

قال ابن عاشور. «أي. أحق منكم بأن يرضوهما»(١) فهو إذن تغيير أسلوب مع النقل لإرادة الاثنين.

الضرب الثاني: أن يحل خطاب الاثنين أو الجمع محل خطاب الواحد
 ويراد به الواحد:

ومن أمثنته: قوله تعالى: ﴿وَيَلْكَ عَادَّ جَحَدُواْ بِاَيْتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْاً رَسُلُهُ. وَاتَّبَعُواْ أَمْنَ كُلِّ جَبَّادٍ عَنِيدٍ﴾ [هود: ٥٩].

وضع خطاب الجمع ﴿رُسُلَهُ، موضع خطاب الواحد (رسوله) وأراد به الواحد وهو هود عليه.

قال ابن عاشور: "وجمع الرسل في قوله ﴿وَعَصَوْا رُسُلُهُ ﴾ وإنما عضوا رسولاً واحداً، وهو هود الله المراد دكر إجرامهم، فناسب أن يناط الجرم بعصيان جنس الرسل (٢٠) الأن تكذيبهم هوداً لم يكن خاصاً بشخصه... (٣).

⁼ إرادة الواحد، فلا يدخل في هذا الباب. ينظر: ص٧٠ من هذا البحث.

⁽١) التحرير والتنوير ١٠/ ٢٤٥.

⁽٢) ومن دلك قوله تعلى: ﴿ كُذَّبَتْ عَادُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٢٣]، ﴿ كُنَّبَ أَصْحَبُ لَعَمْ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦٠]، و﴿ كُذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦٠] و﴿ كُذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦٠] وما أرسل إلى قوم منهم إلا رسول واحد فكذبوه، لكن لما كان الأنبياء على دين واحد، ويدعون إلى عبادة الله وحده، كان من كذب واحداً مهم، فكأنما كذبهم جميعاً.

⁽٣) التحرير والتنوير ١٠٥/.

الصورة الثانية: نقل الكلام من صيغة الجمع الدال على التعظيم
 إلى صيغة الإفراد:

نلاحظ في هذا الموضوع إعجاز القرآن في استعمال ضمير التكلم، حيث يفرده في مواطن الدعوة إلى عبادة الله وتوحيد، ليناسب التوحيد التوحيد. ولئلا يتوهم فيها أن معه آلهة أخرى. ثم ينتقل به إلى صيغة الجمع الدال على التعظيم.

في المواطن الدالة على قدرة الله سبحانه وعظيم نعمائه على عباده.

ومن أمثلة ضمائر التعظيم: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءَ إِنَّا النَّهِ إِنَّا مُولُقَدٌ أَن نَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿ [النحل: ٤٠]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدَ خَلَقَنَكُمْ مُمّ مُورَنَكُمْ مُمّ قُلْنَا لِلْمَلْتِكَةِ السَّحُدُوا لِآدَمَ ﴾ [الأعسراك: ١١]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدَ اللَّهُ مَا مُؤَنَّكُمْ مُمّ قُلْنَا لِلْمَلْتِكَةِ السّحُدُوا لِآدَمَ ﴾ [الأعسراك: ١١]. وقوله تعالى: ﴿أَلَوْ جَعَلُ الْاَرْضَ مِهَدًا إِن وَالْجِبَالُ أَوْتَادًا ﴿ وَخَلَقَنَكُمْ مَا اللَّهُ وَخَلَلًا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَعَالًا اللَّهُ اللَّهُ مَعَالًا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمَعَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَمَعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّه

يلاحظ في الآيات السابقة أن الضمائر التي جاءت على صورة الحمع كلها تدل إما على قدرة الله سبحانه، أو على نعمه الكثيرة على عباده، فهو من قدرته أن يقول لشيء كن فيكون؛ لأنه هو الذي خلقنا بقدرته، وصورنا على ما لم نكن نعلم، وبسط الأرض، وأرسى الجبال، وجعلنا أصنافاً. ومن نِعَمِه علينا، أنه خلق لنا الليل وجعله ستراً وراحة، والنهار، لطلب المعاش....

وهذه النِّعَم كلها لا ينازعه فيها أحد، ولا يدُّعي أحد

من الملحدين أنه يفعل من ذلكم من شيء. ثم لمّ دعا إلى إخلاص العبادة له وحده سبحانه، أخرج الضمائر على صورة الإفراد.

فقال: ﴿إِنَّنِي أَنَا آللَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾ [طه: ١٤].

وقال: ﴿ إِنِّتَ أَنَّا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَكَلِمِينَ ﴾ [القصص: ٣٠].

وقَال: ﴿ وَمَا آَرْسَلُنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوجِئَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَآ إِلَّهَ إِلَّا أَنَا فَأُعَبُدُونِ ﴾ [الأنباء: ٢٥].

فعدل عن ضمير الجمع الدال على العظمة، ﴿وَمَا أَرْسَلْكَا﴾ إلى الإفراد فقال: ﴿لَا إِلَهُ إِلَّا أَنَّا فَأَعْبُدُونِ﴾.

فأبطل بهذه الآيات ومثلها دعوى الكاذبين الذين زعموا أنهم الهة يعبدون؛ كفرعون ونمرود.

* الصورة الثالثة: في تفكيك الضمائر:

وهو على ضربين:

الضرب الأول: نقل الكلام من الإخبار عن الأول إلى الثاني ومنه إلى
 الأول:

ومن شواهده: قوله تعالى: ﴿يَحَدُرُ ٱلْمُتَافِقُونَ أَن تُنَرَّلُ عَلَيْهِمُ الْمُتَافِقُونَ أَن تُنَرَّلُ عَلَيْهِمُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِي المُلْمُولِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ال

قال الزمخشري: "والضمير في ﴿عَلَيْهِمْ ﴾ و﴿نُنِيْنُهُم ﴾ للمؤمنين، و﴿فِي قُلُومِمْ ﴾ للمنافقين (١).

والمعنى: يحذر المنافقون أن تنزل على المؤمنين سورة تخبر

⁽¹⁾ IIZLIG Y/YYY.

المؤمنين بما في قلوب المنافقين (١).

ومن أمثلته كذلك: قوله تعالى: ﴿ أَنِ آتَذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَاقِهِ آلِيَتُمْ وَالسَّاحِلِ يَأْخُذُهُ عَدُقٌ لِي وَعَدُقٌ لَشْكُ لطه: ١٣٩.

قال ابن عاشور: «..، يجوز جعل الضمير بين الأخيرين (يعني: من الثلاثة المتقدمة) عائدين على التابوت ولا لبس في ذلك (٢). بخلاف ما يراه الزمخشري في هذه الآية، فإنه جعل الضمائر كلها عائدة على موسى الشراعية.

وأما من ذهب على التفكيك كابن عاشور مثلاً، فإن معنى الآية عنده هو: أن الله أوحى إلى أم موسى أن اقذفي موسى في التابوت، واقذفي التابوت في اليم وليلق اليم التابوت بالساحل، يأخذ التابوت من هو عدو لي وعدو لموسى. فنقل الكلام من الإخبار عن موسى (الأول) إلى الإخبار عن التابوت (الثاني)، ومن التابوت (الثاني) إلى موسى الله (الأول).

وهذا ما نقله السيوطي مما سماه ابن أبي الأصبع قسماً غريباً من الالتفات قال: «قال ابن أبي الأصبع: جاء في القرآن من الالتفات قسم غريب جداً لم أظفر في الشعر بمثاله، وهو أن بقدّم المتكلم في كلامه مذكورين مرتين، ثم يخبر عن الأول منهما،

⁽۱) من المفسرين من حملها على وتيرة واحدة؛ أي: عدم التفكيك. فجعل الضمائر كلها للمنافقين؛ والمعنى: يحذر المنافقون أن تنزل في شأنهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم.

⁽٢) التحرير والتنوير (د.ت) ٢١٦/١٦، ٢١٧.

⁽٣) الكشاف ٣/ ٦٤.

وينصرف عن الإخبار عنه إلى الإخبار عن الثاني ثم يعود إلى الإخبار عن الثاني ثم يعود إلى الإخبار عن الأول (١). ومثل له بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَنَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ۚ ۚ ۚ وَإِنَّهُ عَن الأُولِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

وهذا هو الضرب الأول من هذه الصورة.

ع أما الضرب الثاني: فهو نقل الكلام عن الإخبار عن الثاني إلى الأول:

ومن شواهده: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ وَهُمْ وَهُمْ يَصُدُونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَا أَمُنْ أَلَّهُ وَهُمْ يَصُدُونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَا أَمُنَ أَوْلَ إِلَّا ٱلْمُنْقُونَ ﴾ [الأنفال: ٣٣، ٣٣].

جعل المفسرون ضمير الغيب في ﴿مُعَذِّبَهُمْ للمشركين، وضمير ﴿وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ للمسلمين؛ لأنه لا يستغفر الله إلا المسلمون (٣). وقوله: ﴿وَمَا لَهُمْ للمشركين، وعلى هذا فهو نقل المسلمون الإخبار عن الثاني (وهم المسلمون) إلى الأول (وهم المشركون).

ومن ذلك أيضاً: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدُمَا سَمِعَهُ, فَإِنَّهَا إِثْمُهُ عَلَى اللَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ۚ [البقرة: ١٨١].

وفي أحد أوجه التفسير للآية، أن الضمير في قوله:

⁽١) ينظر: بديع القرآن، ص٤٥. وأيضاً: الإتقان في علوم القرآن، ص٠٩٠.

⁽٢) اختلف في مرجع الضمير في قوله: ﴿ وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَلِكَ لَشَهِيدٌ ﴾ قيل: إنه راجع إلى الإنسان، وهو رأي صاحب أضواء البيان (الشنقيطي ١٤٥/٢). وقيل: راجع إلى رب الإنسان على التفكيك وهو ما اختاره القرطبي وقدَّمه.

⁽٣) ابن عاشور (د.ت)، التحرير والتنوير ٩/ ٣٣٤.

﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ عَائد على الإيصاء، وقوله: ﴿ بَعَدَمَا سَمِعَهُ عَائد على أمر الله ، وقوله: ﴿ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَائد على الإيصاء المبدل. والمعنى _ والله أعلم _: فمن بدَّل الإيصاء بعد ما سمع أمر الله فإنما إثم التبديل على الذين يبدلونه. فنقل الكلام من الإخبار عن الثاني «أمر الله » إلى الأول «الإيصاء المبدل» (١).

وهكذا نجد أن كل ما جاء في كتب التفاسير من تفكيك الضمائر مما لا يؤدي إلى اللبس أو الإخلال بالنظم الكريم فإنه يعد من علوين الخطاب؛ لأنه عدول عن الأصل. إذ الأصل إجراء الضمائر على وتيرة واحدة.



⁽١) أبو حيان الأندلسي (١٤٢٠هـ)، البحر المحيط ١٦٦٢.

ذكر صاحب اللباب ستة أوجه للضمير في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ مُدَّلَّهُ، ﴾:

١ ـ أنه يعود على الوصية، وإن كان في لفظ المؤنث لأنها في معنى المذكر وهو الإيصاء.

٢ ـ أنه يعود على نفس الإيصاء المدلول عليه بالوصية لأن اعتبار المذكور
 في المؤنث قليل وإن كان مجازياً.

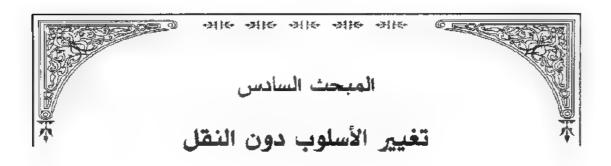
٣ ـ أن يعود على الإيصاء المبدل.

٤ ـ أنه يعود إلى معنى الوصية وهو قول أو فعل.

٥ ـ أنه يعود على الأمر، أو الغرض الذي أمر الله به وفرضه.

٦ ـ أنه يعود على الكتب أو الحق أو المعروف.

ينظر: اللباب في علوم الكتاب ١/٢٤٤.



مهاد(۱)

يعد هذا النوع أوسع أنواع تلوين الخطاب وذلك لثلاثة أمور: الأمر الأول: أننا نجده مفرقاً في جميع أقسام الكلام (الاسم والفعل والحرف).

الأمر الثاني: أن التحول فيه لا يستلزم الانتقال من صيغة إلى أخرى كما هو في الأساليب السابقة (٢).

والأمر الثالث: أنه يدخل فيه المجاز المرسل بجميع أنواعه. وبيان ذلك في الآتي:

تعريفه

هو أن يكون الكلام في جملة واحدة أو أكثر تخالف ظاهرها ما يقتضيه المراد بها، بلا انتقال فيه أو اتحاد جهة.

وتفسير ذلك: أن تغيير الأسلوب قد يكون في جملة واحدة،

⁽١) لم يمشِّ ابن كمال باشا لهذا النوع، ولم يعرِّفه.

⁽٢) وهي العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام والعكس. وصرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر، والعدول عن صيغة من الصيغ الثلاث دون اتحاد الجهة وبغيره (الالتفات)

كما في قوله تعالى: ﴿ رُبُّكَا يُودُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوَ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢].

فوضع لفظ: ﴿ أَيْمَا ﴾ الدال على الأقل بموضع الكما الدال على الأكثر. والمعنى: كثيراً ما يود (١). قال ابن عاشور في علة الإتيان باللفظ الدال على التقليل: «والتقليل هنا مستعمل في التهكم والتخويف. أي احذروا ودادتكم أن تكونوا مسلمين (٢). واختلفوا في الربّ هل هي للتقليل أو للتكثير، وذهب الأنباري إلى أنها للتقليل وقال: (ربّ معناها التقليل) (٣). ويرى ابن هشام عير ذلك فيقول: «ورب للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً "(٤). وذهب الماوردي في تفسيره أن «رب» معناها التكثير في هذا الموضع لا في كلها (٥).

وأيًّا ما كان، فإنها هنا دالة على التقليل والمراد بها التكثير.

وكما اختلفوا في معناها، اختلفوا في دخولها على المضارع، وأوَّلوا دخولها ههنا على المضارع بأن ما كان في القرآن من وعد

⁽۱) السجلماسي (۱۹۸۰م)، المنرع البديع في تجنيس أساليب البديع، تقديم وتحقيق: علال الغازي، الرباط، مكتبة المعارف، ص٣٠٦.

⁽٢) التحرير والتنوير ١١/١٤.

⁽٣) أسرار العربية (١٩٩٥م)، تحقيق: د. فخر صالح قداره، ببروت، دار الجيل، ص١٩٦٠.

⁽٤) ابن هشام الأنصاري (٢٠٠٣م)، أوضح المسالك، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية ٣/٤.

⁽٥) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (١٩٩٣م)، النكت والعيون، القاهرة، دار الصفوة ٢/٤٠٤.

ووعيد وما فيه فهو حق كأنه عيان فجرى الكلام فيما لم يكن بعد مجراه فيما كان (١).

وقد يكون تغيير الأسلوب في جملتين، كما في فوله تعالى: ﴿ هَٰذَانِ خَصَّمَانِ ٱخْنَصَمُوا فِي رَبِّهِم ﴾ [الحج: ١٩].

قال ابن عاشور: «فلمراعاة تثنية اللفظ أتى باسم الإشارة الموضوع للمثنى، ولمراعاة العدد أتى بضمير الجماعة (اختصموا)(٢). وقسر بأنهم نفر من المسلمين مع نفر من المشركين تقاتلوا يوم بدر».

صوره

ومدار تغيير الأسلوب دون النقل على ثلاث صور:

🕸 الأولى: في الاسم:

ويكون في وضع اسم موضع اسم، وهو على ثلاثة أضرب:

c الضرب الأول: وضع ضمير موضع ضمير:

ومن ذلك:

١ ـ وضع ضمير الاثنين موضع الواحد:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ يَغَمُّ مِنْهُمَا ٱللَّوْلُو ۗ وَٱلْمَرْجَاكُ ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]. قال السيوطي: وإنما يخرج من أحدهما وهو الملح دون

 ⁽۱) تفسير الطبري (۲۰۰۰م) ۲۰/۱۷.
 وينظر أيضاً: الكشاف ۲۳۳/۳.

⁽٢) التحرير والتنوير ١٧/٢٩.

العذب (۱) ومنه قوله تعالى: ﴿ فَيَسِا حُونَهُما ﴾ [الكهف ٦١]. عبر بالاثنين والناسي واحد وهو يوشع على بدليل قوله لموسى على: ﴿ فَإِنِّ نَسِيتُ ٱلْمُوتَ ﴾ [الكهف: ٦٣]. قال السيوطي: «وإنما أضيف النسيان إليهما معاً لسكوت موسى عنه (١).

٢ ـ وضع ضمير الاثنين موضع الجمع (٣):

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ أُمُّ أَتَجِعِ ٱلْمَرَ كَرُّنَيْ ۚ [المدك: ٤]؛ أي: كرات؛ لأن رجوع البصر خاسئاً حسيراً لا يكون إلا بكرَّات (٤).

٣ ـ وضع ضمير الجمع موضع الواحد:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّرَةٌ ثُمْ فِيهَا ﴿ [البقرة: ٢٧] والقاتل واحد (٥٠).

٤ ـ وضع ضمير الجمع موضع الاثنين:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَلِحًا أَنِ اللهِ عَمُودَ أَخَاهُمْ صَلِحًا أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَكَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [النمل: ٤٥].

⁽١) الإنقان في علوم القرآن، ص٤٠٠.

⁽٢) المصدر السابق، ص٤٩٩.

⁽٣) لا يدخل في وضع ضمير الاثنين موضع الواحد قوله تعالى: ﴿وَلِكُنْ خَافَ مَتَامٌ رَبِّهِ جَنَّانِ﴾ [الرحلن: ٤٦] بحمل الجنَّتين على جنة واحدة كما ذهب الفراء. لقوله تعالى بعدها: ﴿ وَدَوَانَا آفَنَانِ ﴾ [الرحلن: ٤٨] وإلا لما كان لهذه الآية معنى. ينظر في ذلك: البرهان في علوم القرآن، ص٥٧.

⁽٤) الإتقان في علوم القرآن، ص٤٩٩.

⁽٥) وهو ابن أخ المقتول، وقيل: سبب قتله إياه؛ لبنت له حسناء أحب أن يتزوجها. وقيل قتله طلباً لميراثه، وادعى قتله على بعض بأسباط. (راجع: النكت والعيون ١٤٢/١).

قال ابن عاشور: «... أعيد ضمير ﴿يَغْتَصِمُونَ ﴾ على المثنى وهو ﴿وَيِفَانِ ﴾ باعتبار اشتمال الفريقين على عدد كثير(١).

ومن قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآبِهَ اَلَهُ وَمِنِ الْمُوّمِنِينَ الْفَاتُلُوا فَأَصَلِحُوا بَيْنَهُمّا ﴾ [الحجرات ١]. ولم يقل اقتتلتا باعتبار اشتمال الطائفتين على عدد كثير فغلب الكثير (٢).

c الضرب الثاني: وضع صيغة موضع صيغة:

ومن ذلك:

١ _ وضع مصدر موضع اسم الفاعل:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿فَهَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِنَ سَفَرٍ فَعِنَ أَيَّامٍ أُخَرُ ﴾ [المقرة: ١٨٤]. فوضع المصدر ﴿عَلَىٰ سَفَرٍ هُ مُوضع اسم الفاعل "مسافر" بعد قوله: ﴿تَرِيشًا﴾. ليدل بالاستعلاء على السفر على ما فيه من الاختيار، بخلاف المرض فإنه قهري (").

⁽١) التحرير والتنوير ١٨/ ٢٧٨.

⁽Y) الذي بنظر إلى حال الأمة في يوم الناس هذا يرى الحكمة في تغلسب الجمع. فعند الحديث عن الاقتتال قال: ﴿ وَإِن طَآيِهَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقَلَنَالُوا فَأَصِّلِحُوا بَيْتُهُمّا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَنهُما عَلَ ٱلْأُخْرَىٰ فَقَيْلُوا ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَى يَفِيءَ إِلَىٰ أَمْ اللهُ فَأَن فَا اللهُ فَإِن فَا اللهُ اللهُ فَا اللهُ اللهُ

⁽٣) اللباب في علوم الكتاب ٣/ ٢٥٨.

٢ _ وضع اسم الفاعل موضع المصدر:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقَعَنِهَا كَاذِبَهُ ﴾ (١) [الواقعة: ٢]؟ أي: الكذب (٢).

٣ _ وضع اسم الفاعل موضع اسم المفعول:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿لا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ﴾ [هود: ٤٣]؛ أي: لا معصوم (٦).

٤ _ وضع اسم المفعول موضع اسم الفاعل:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ, كَانَ وَعْدُهُ مَأْنِيًّا ﴾ [مريم: ٦١]؟ أي: آتيا(٤).

ومنه قول تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْمَانَ جَعَلْنَا بَيْكَ وَيَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسَتُورًا ﴿ [الإسراء: ٤٥]؛ أي: ساتراً (٥).

⁽۱) قيل: هو من قبيل لحاق هاء التأبيث بالمصدر. كما في قوله تعالى: وفَهَلَ رَكَ لَهُم مِّنَ بَاقِيكُمْ فَ الحاقة: ١]، وقوله تعالى: ونَاصِيَةِ كَافِيَةٍ خَاطِئَةٍ خَاطِئَةٍ فَالْمَاءَ [العنق: ١٦]، فالباقبة بمعنى: البقاء، والخاطئة بمعنى الخطأ.

ينظر: اللباب في علوم الكتاب ١٣/١.

⁽٢) التحرير والتنوير ١٣١/١.

 ⁽٣) على أحد الأقوال أنه سمعنى لا معصوم إلا من رحمة الله فهو المعصوم.
 النيسابورى (٢٠٠٢م)، الكشف والبيان ٥/١٧١.

⁽٤) الشنقيطي (١٤١٥هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، بيروت، دار الفكر ٣/١٥٩.

⁽٥) المصدر السابق، ٣/ ١٦٠.

٥ ـ وضع النداء موضع صيغة التعجب:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَحَسَّرَةً عَلَى ٱلْعِمَادِ ﴾ [بس: ٣٠] قال الفراء: معناه: «بالها حسرة على العباد» (١). ونقل السيوطي قول ابن خالويه فيها: أنها من أصعب مسألة في القرآن؛ لأن الحسرة لا تنادى، وإنما ينادى الأشخاص، وفائدته التنبيه، والمعنى على التعجب (٢).

الضرب الثالث: وضع لفظ موضع لفظ:

وهو نوعان:

النوع الأول: وضع اللفظ الدال على الأقل موضع اللفظ الدال على الأكثر:

ومن ذلك:

١ - وضع لفظ: (ربما) موضع (كم) الدال على الأكثر؛ كما
 في آية الحجر (٣).

٢ - وضع جمع القدة موضع الكثرة، ومثاله: قوله تعالى:
 ﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَاتِ عَامِنُونَ ﴾ [سبأ: ٣٧].

قل السيوطي: "وضع القلة موضع الكثرة لأن غرف الجنة لا تحصى" (٤). ذلك لأن المجموع بالألف والتاء قلة (٥).

⁽۱) الفراء (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخريْن، مصر، دار المصرية ٢/ ٣٧٥

⁽٢) الإتفان في علوم القرآن، ص٥٠٠ _ ٥٠١.

⁽٣) السجلماسي (١٩٨٠م)، المنزع، ص٣٠٦٠

⁽٤) الإتقاذ، ص٠٠٥.

⁽٥) الزركشي (٢٠٠٦م)، البرهان في علوم القرآن، ص٨٤٧.

وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتِ ﴾ [البقرة: ١٨٤] كم ذهب السيوطي؛ لأن وضع لفظ موضع لفظ يستلزم وجود لفظ غير الموضوع، وليس لليوم جمع غير (أيام)، بل يستوي فيه القلة والكثرة، ومردُّ ذلك إلى السياق، وقد نبَّه الزركشي إلى ذلك (١).

النوع الثاني: يجيء في المجاز المرسل بأنواعه: ومن ذلك:

1 _ وضع لفظ: «الخمر» موضع «العنب»:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿إِنِّى أَرْبَنِيَ أَعْصِرُ خَمْراً ﴾ [يوسف: ٣٦]. فوضع لفظ: «الخمر» موضع «العنب»؛ لأنه في حال عصره لا يكون خمراً ولكنه يؤول إليه.

٢ _ وضع لفظ: «الرزق» موضع «الماء» لكونه سبب الرزق:
 ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَيُتَزِّكُ لَكُمْ مِنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقاً ﴾ [غافر: ١٣]

٣ _ وضع «الزينة» موضع «اللباس»:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿يَبَنِيَّ مَادَمَ خُذُواً زِينَتَكُرٌ عِندَ كُلِ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]؛ أي: لباسكم.

لعل من عدم إدراك وقوع جمع القلة موقع الكثرة انتقد بيت حسان بن
 الثابت رضى الله عنه في قوله:

لنا الجفنات الغريلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما قيل: إن النابغة قال له لم قلت جفانك وأسيافك، والصحيح أنه وضع القلة موضع الكثرة. ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج (ط٣)، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، ببروت، دار الفكر ٣٨٣/٩.

⁽١) البرهان، ص١٤٧.

٤ ـ وضع لفظ: «الصوم» موضع «الصمت»:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيَ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾ [مريم: ٢٦]؛ أي: صمتاً (١).

🏶 الصورة الثانية: وضع فعل موضع فعل:

وهي على ستة أضرب:

الضرب الأول: وضع الفعل المضارع موضع الفعل الماضي لاستحضار
 الحال الماضية والتعجيب منها:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي ٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَا ٓ فَتُثِيرُ سَمَانًا فَسُفَتَهُ الَّذِي َ أَرْسَلَ ٱلرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَمَانًا فَسُفَتَهُ إِلَى بَلِدٍ مّيِّتٍ ﴾ [فاطر: ٩] (٢). فوضع الفعل المضارع «فتثير» موضع

⁽۱) عند كثير من المفسرين أن الصوم هنا بمعنى الصمت، بدليل قوله بعدها: ﴿ فَانَ أُكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّا ﴾ [مريم: ٢٦]، وأنكره ابن عاشور فقال: ليس اطلاقاً للصوم على ترك الكلام، ولكن المواد أن الصوم كان يتبعه ترك الكلام على وجه الكمال والفضل.

ينظر: ابن عاشور (د.ت)، التحرير والتنوير ١٧/ ٩٠.

 ⁽٢) في الآية نوع آخر من تلوين الخطاب وهو «الالتفات» من الغببة في قوله:
 ﴿وَاللَّهُ ٱلَّذِينَ أَرْسَلَ ٱلرِّيئَے﴾ إلى التكلم في قوله: (فسقناه).

وقد جاء نظير هذه الآية في سورة الروم بلا التفات ولا وضع الفعل موضع الفعل موضع الفعل، قالَتِ عَلَيْ الله المنعل، قال المنعاء قال قال المنعاء قال المناع، قال المناع، ويجعله، أفعال مضارعة، وهي: (يرسل، فتثير، فيبسطه، كيف يشاء، ويجعله، فترى، يخرج، يستشرون) وقوله إذا أصاب لا يحمل على الماضي لأنه يدل على الاستقبال، وليس في الآية التفات كذلك؛ لأن الضمائر كمها على الغيبة

الفعل الماضي «فأثارت» استحضاراً لتلك الصورة البديعة التي تقع فيها إثارة الريح للسحاب.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلِّمًا مَرَّ عَلَيْهِ مَلاً مِن قَوْمِهِ مَخِرُوا مِنَهُ المصلات [٣٨]؛ أي: وصنع الفلك. قال ابن عاشور: "وإنما عبر عن صنعه بصيغة المضارع لاستحضار الحالة، لتخييل السامع أن نوحاً على بصدد العمل"(١).

الضرب الثاني: وضع الفعل المضارع موضع فعل الطلب^(۲)
 (الأمر، النهى):

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ إِن يَكُن مِنكُمْ عِشْرُونَ صَعَبِرُونَ يَغَلِبُواْ مِائَنَيْنَ ﴾ [الأنفال: ٦٥]. ومعناه: فليغلبوا. قال الجصّاص: ﴿ وإن كان لفظه الخبر فمعناه الأمر... ولو كان هذا خبراً لَمَا كان لقوله: ﴿ الْأَنْفَالَ: ٦٦] معنى؛ لأن التخفيف إنما يكون في المأمور به لا في المخبر عنه (٣٠).

⁽١) التحرير والتنوير ١٢/٦٢.

⁽٢) جاء كثير منه في باب وضع الخبر موضع الطلب، وهو أن يكون المفظ خبراً والمعنى على الإنشاء، والغالب فيه أن بجيء على الفعل المضارع، فرأيت أن الأولى دراسته في وضع الفعل المضارع موضع فعل الطلب. انظر في ذلك:

[.] الزركشي (٢٠٠٦م)، البرهان في علوم القرآن، ص ٨٤١٠٠

_ السيوطي (٢٠٠٨م)، الإتقان في علوم القرآن، ص٥٠٠ _ ٥٠١.

⁽٣) أحمد بن علي الرازي الجصّاص (١٤٠٥هـ)، أحكام القرآن، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، بيروت، دار إحياء التراث العربي ٢٥٧/٤.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَلِدَاتُ يُرْضِعَنَ أَوْلَادُهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة · ٢٣٣]. والمعنى: ليرضع الوالدات (١).

ومن ذلت قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَحَدُنَا مِيثَنَى نَنِيَ إِسْرَبِيلَ لَا تَعَبْدُونَ إِلَا اللَّهُ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ

ع الضرب الثالث: وضع الفعل الماضي موضع الفعل المضارع:

والتعبير بالمستقبل عن الماضي يجيء في القرآن للتأكيد على تحقق وقوع الفعل.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ أَنَّ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعُجِلُوهُ ﴾ [النحل: ١].

وقوله: ﴿ وَلَقَدَّ جِثْتُمُونَا فُرَدَىٰ كَمَا خَلَقْنَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكَّتُم مَّا خَوَّلْنَكُمْ وَرَآءَ فُهُورِكُمُّ وَمَا نَزَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَتُوا لَقَد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَ عَنصُم مَّا كُنتُمْ تَرْعُمُونَ اللهِ [الأنعام: ٩٤] (٣).

عبَّر بالماضي وأراه بالمستقبل؛ لأن تحقق وقوع ذلك ينزله منزلة الواقع بالفعل وهذه خصيصة أخرى من خصائص أسلوب القرآن الكريم. ولا يجيء في كلام الناس على حقيقته؛ لأنن لا نملك أن نعبِّر بالماضي عمَّا لم يقع بعد، فإن قلن كان ذلك دعاء أو تمنياً. كما في قولنا: «أكرمك الله وأعانك» (٤).

⁽۱) السيوطي (۱۹۸۵م)، إتمام الدراية لقراءة النقاية، تحقيق الشيخ إبراهيم العجوز، بيروت، دار الكتب العلمية، ص١٢٤.

⁽٢) السيوطي (٨٠٠٨م)، الإتقان في علوم القرآن، ص٠٠٥٠

 ⁽٣) انظر في ذلك: الأعراف: ٤٣، الحجر: ٤٧، القصص: ٧٥، الكهف:
 ٤٧، ٤٨، يس: ٥١، الزمر: ٦٩، ٧١، ٧٣، ٢٦٨.

⁽٤) راجع: ص٢٢، ٢٣ من هذا البحث.

الضرب الرابع: وضع الفعل الماضي موضع فعل الأمر:

جاء ذلك في قراءة من قرأ بالماضي على الخبر في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّ وَلَا أَشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ﴾ [الحن: ٢٠].

قرأ ،بن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي ويعقوب وعلي بن أبي طالب بالماضي؛ أي: قال إنما أدعو ربي، وروي عن يعقوب عن أبي عمرو أنه قال: «ما أبالي كيف قرأت، قل، أو قال»(١). ذلك لتعاقب الفعلين في القراءات(١). والله أعلم.

ت الضرب الخامس: وضع فعل الأمر موضع الفعل الماضي: ومنه ما اصطلح عليه بوضع الطلب موضع الخبر (٣).

فوضع فعل الأمر «اتخِذوا» موضع الفعل الماضي «اتخَذوا». ويؤيد ذلك قراءة «واتخَذوا» بالماضي على الخبر، وهي قراءة نافع وابن عامر والحسن (٤).

ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَالَةِ فَلْيَمَدُدُ لَهُ ٱلرَّحْمَنُ مَتَّأَ ﴾ [مريم: ٧٥]؛ أي: مدَّ^(٥).

⁽١) عبد اللطيف الخطيب (٢٠٠٢م)، معجم القراءات ١٢٩/١٠.

⁽٢) ذكر الزمخشري أنه قُرِئ قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِي لاَ أَمْلِكُ لَكُمْ صَرَّ وَلا رَشَدًا ﴾ [الجن: ٢١] بالماضي على الخبر؛ بمعنى: قال عبد الله للمشركين أو للجن. ينظر: الكشاف ٢٣٣/٤.

⁽٣) الزركشي (٢٠٠٦م)، البرهان في علوم القرآن، ص ٨٤١.

⁽³⁾ Ilasen 1/191.

⁽٥) يراد بصيغة الطلب: الإخبار على أحد أوجه التفسير. والمعنى: أن الله _

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ ۗ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [الأعراف: ٢٩]؛ أي: أمر بالقسط وبإقامة وجوهكم.

قال ابن الأثير: "إن تقدير الكلام: أمر ربي بالقسط وبإقامة وجوهكم عند كل مسجد، فعدل عن ذلك إلى فعل الأمر للعناية بتوكيده في نفوسهم فإن الصلاة من أوكد فرائض الله تعالى على عباده...»(1).

ختلف المفسرون في معنى الإقامة في قوله ﴿ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ ﴾. قال: مجاهد وابن زيد: يعني: وَجُهوا وجوهكم حيث ما كنتم في الصلاة إلى لكعبة، وقال الضحاك: يعني: إذا حضرت الصلاة وأنتم عند المسجد فصلُوا فيه ولا تقولوا أحب أن أصلي في مسجدي وإذا لم يكن عند مسجد فليأت أي مسجد فليصل فيه.

وقال الماوردي: أن المعنى اقصدوا المسجد في وقت كل صلاة، أمراً بالجماعة لها، ندباً عند الأكثرين، وحتماً عند الأقلين. وقيل: من معانيها إباحة الصلاة في كل موضع من الأرض؛ أي: حيثما كنتم فهو مسجد لكم. وقال الشيخ أبو زهرة: أن معناها هو الاتجاه إلى الله، وجعل منها قوله تعالى " ﴿ وَأَفِدْ وَجَهَا فَى اللهِ عَنِيفًا ﴾ وقال " «اارجوه هي الذوات "؛ أي: اتجهوا إلى الله تعالى بكل أنفسكم عند كل مسجد وهذا وجيه جداً.

انظر: الشيخ محمد أبو زهرة (د.ت)، زهرة التفاسير، القاهرة، دار الفكر العربي ٦/ ٢٨١٣.

النيسابوري (۱٤۲۲ه)، الكشف والبيان ٢/ ٢٢٧، ٢٢٨. الماوردي (١٩٩٣م)، النكت والعيون ٣٣/٢، ٢٤.

أجرى العادة بأنه يمهل الضال ويملي له فيستدرجه بذلك حتى يرى ما يوعده وهو في غفلة وكفر وضلال. ينظر: أضواء اليان ٣/ ٤٨٧.

⁽١) المثل السائر ١٢/٢.

€ الضرب السادس: وضع قعل الأمر موضع فعل المضارع:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ أَشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا أَنِي بَرِيٓ ۚ مِمَّا لَشَهِ وَاللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا أَنِي بَرِيٓ ۚ مِمَّا لَشَهُ كُوۡنَ﴾ [هود: ١٥٤.

قال الزمخشري: «فإن قلت: هلا قيل: إني أشهد الله وأشهدكم. قلت: لأن إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت في معنى تثبيت التوحيد وشدة معاقده، وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بدينهم ودلالة على قلة المبالاة بهم فحسب، فعدل به عن لفظ الأول (وهو فعل المضارع) لاختلاف ما بينهما، وجيء به على لفظ الأمر بالشهادة»(١).

الصورة الثالثة: في الحرف:

وتكون في وضع حرف موضع حرف بينهما تغاير في المعنى (٢).

توضَّع حرف الجر (في) موضع حرف الجر (على). فمن معاني (في) الظرفية، ومن معاني (على) الاستعلاء. وليس بين الحرفين معنى مشترك، وقد جاء التعاقب بينهما في التنزيل.

⁽۱) الكشاف ۲/ ۳۸۲.

⁽٢) وأما إذا لم يحدث الحرفان تغييراً في المعنى فلا يدخل في هدا الباب. وإنما هو من باب الإبدال أو ما درسه علماؤنا في باب تعاقب الحروف مثل التعاقب بين القاف والكاف في قراءة من قرأ «فلا تكهر» بالكاف بدل القاف. ينظر: معجم القراءات ٤٨٤/١٠.

انظر أيضاً: ابن جني (٢٠٠٦م)، الخصائص: ص٧٦٧، ٥٠٩.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَلَأَصَلِنَكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١]؛ أي: عليها (١).

وقوله سعالى: ﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَنْالُواْ الشَّيَنطِينُ عَلَىٰ مُلَكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فقوله: ﴿ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَنَّ ﴾ ؛ يعني: في ملك سليمان.

قال ابن قتيبة: ومنه قولك: كان كذا على عهد فلان؛ أي: في عهده (٢).

وضع (اللام) موضع (على):

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَا نَجَهَرُواْ لَدُ بِٱلْفَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمُ لِبَعْضِ﴾ [الحجرات: ٢]؛ أي: لا تجهروا عليه بالقول.

قال ابن قتيبة: والعرب تقول: سقط فلان لفيه؛ أي: على فيه (٣).

وضع (اللام) موضع (إلى):

قال تعالى: ﴿ بِأَنَّ رَمَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]؛ أي: أوحى إليها.

وقال تعالى: ﴿ الْحَمْدُ بِلَهِ ٱلَّذِى هَدَنَا لِهَاذَا ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ أي: إلى هذا (٤).

⁽١) وهذا مذهب كوفي، وأما مذهب البصريين فيقولون: ليست (في) بمعنى (على) ولكن شنه المصلوب في الجذع بالنحال في الشيء.

⁽٢) ابن قتيبة (د.ت)، أدب الكاتب، ص٣٠١.

⁽٣) تأويل مشكل القرآن، ص١٠٥.

⁽٤) المصدر السابق، ص١٢٥٠.

وقد جاء الاثنان على الأصل في التنزيل.

قال تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلفَّتْلِ ﴾ [النحل: ٦٨].

وقال تعالى: ﴿وَهَدَنهُ إِلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ۗ [النحل: ١٢١].

وضع (من) موضع (الباء) والعكس:

قال تعالى: ﴿ يَمْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللّهِ ﴾ [الرعد: ١١]؛ أي: بأمر الله. وقال تعالى: ﴿ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ ﴾ [غامر: ١٥]؛ أي: أمره (١).

والعكس: وضع (الباء) موضع (من):

قال تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ٢٨]. وقال تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦](٢).

وضع (الباء) موضع (اللام):

قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَا خَلَقْنَهُمَا إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الدخان: ٣٩]؛ أي: للحق (٣).

وضع (عن) موضع (من):

قال تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّذِي يَقْبَلُ اللَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشورى: ٢٥]؛ أي: من عباده. قال ابن قتيبة: تقول: أخذت هذا عنك؛ أي: منك (١٠).

⁽١) تأويل مشكل القرآن، ص١٣٥.

⁽Y) المصدر السابق نفسه.

⁽٣) المصدر السابق، ص١٦٥.

⁽٤) المصدر السابق نفسه، ص١٥٥

وضع (من) موضع (علي):

قال تعالى: ﴿ وَنَصَرَّنَكُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء: ٧٧]؛ أي، على القوم(١).

وضع (عن) موضع (الباء) والعكس:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَهَ يَنْطِقُ عَنِ ٱلْمُوَكَ ﴾ [السجم: ٣]؛ أي: بالهوى (٢). وعكسه: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَانُ فَسَّنَلَ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]؛ أي: فاسأل عنه (٣).

وبعد؛ فتلك مواضع تلوين الخطاب المتصلة بتغيير جهة الخطاب، وأكثر ما جاء في كتب التفاسير من إشارات إليه فمن هذا النوع، إلّا ضربين فهما مما أضافته هذه الدراسة، بعد طول تأمل وإنعام نظر.

أما أحدهما: فهو العدول عن الخطاب العام إلى الخطاب الخاص. ويقابله العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام الذي ذكره ابن كمال باشا في رسالته تلوين الخطاب، ولم يعرفه، بل اكتفى بذكر مثال واحد له، دون بيان أنواعه وما يدخل في التلوين وما لا يدخل فيه، فرأينا إضافة ذلك كله مع ذكر الوجه المقابل له.

وأما ثانيهما: فهو تغيير الأسلوب مع النقل، وهو أيضاً يقابل تغيير الأسلوب دون النقل الذي ذكره ابن كمال ناشا كَالله، ولم يمثل له، أو يعرفه، أو يذكر أنواعه وصوره، فرأينا ضرورة استكمال ذلك كذلك، والله ولى التوفيق.

⁽١) تأويل مشكل القرآن، ص٥١٥.

⁽٢) ابن قتيبة (د.ت)، أدب الكاتب، ص٢٩٧.

⁽٣) المصدر السابق، ص٢٩٥.





المبحث الأول

ويتضمن:

أولاً: تعريف مقتضى الظاهر ومقتضى الحال.

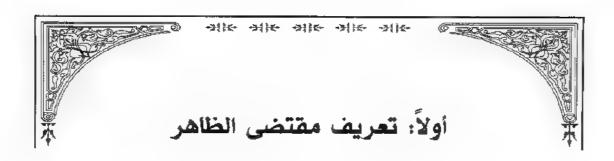
ثانياً: أنواع مقتضى الظاهر.

ثالثاً: الفرق بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال.

رابعاً: إطلاق أحدهما على الآخر، وأثر ذلك في البلاغة العربية.

خامساً: علاقة الاثنين بنظرية النظم عند الجرجاني.

سادساً: تخصيص نوع من التعبير بحال معينة وأثره في الدرس البلاغي.



مهاد

ثمة تداخل بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال في استعمال المفسرين، وقد أوقع هذا التداخل في إشكال كبير، ولذلك كان من الضروري تتبع هذا التداخل ومعرفة سببه وما أحدثه من إشكال في الدرس البلاغي، ثم كيفية الخروج منه.

وللوصول إلى هذه الغاية، طرحنا سؤالات تقول:

ما الفرق بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال؟ وهل يطلق أحدهم على الآخر؟ وإذا كان ذلك يكون، فما أثره في الملاغة العربية؟ وهل ثمّة علاقة شابكة بينهما وبين نظرية النظم عند الجرجاني؟.

وإذا علمنا أن الأحوال لا يمكن حصرها فما وجه تقييد نوع من التعبير بحال معينة كما هو عند السكاكي؟ وماذا عسى أن يفيد ذلك التقييد؟ وهل للبليغ أن يعدل عن تلك القيود أو القواعد البلاغية أو حتى النحوية التي توجب على البليغ الالتزام بها كما هو في الفصل والوصل مثلاً؟ وما أثر ذلك في الدرس البلاغي؟ تلك تساؤلات يحاول هذا الباب الإجابة عنها.

يقول الإمام السكاكي في الخبر الإنكاري بعد أن ذكر الخبر الابتدائي والطلبي يقول: في قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُم لَمُرْسَلُونَ﴾

[يس: ١٦]: "يسمَّى هذا النوع من الخبر إنكرياً. وإخراج الكلام في هذه الأحوال على الوجوه المذكورة ـ يعني: استغناء الخبر الابتدائي عن مؤكد، وتقوية الخبر الطلبي بمؤكد، وتعزيز الخبر الإنكاري بأكثر من مؤكد ـ إخراج على مقتضى الظاهر"(١).

وعزز الخطيب كلام السكاكي فذكر في جواب أبي العباس (٢) لأبي يوسف حبن قال أبو يوسف لأبي العباس: إني أجد في كلام العرب حشواً، يقولون: «عبد الله قائم» و«إن عبد الله قائم» و«إن عبد الله قائم» واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة. «فعبد الله قائم» إخبار عن قيامه (أي: خبر ابتدائي لا يحتاج إلى مؤكد لأن المخاطب فيه خالي الذهن). و«إن عبد الله قائم» جواب عن سؤال سائل (لأجل التعيين أو دفع الشك) و«إن عبد الله قائم» جواب عن إنكار منكر.

ثم قال: "وبسمى النوع الأول من الخبر ابتدائياً، والثاني طلبياً، والثالث إنكرياً، وإخراج الكلام على هذه الوجوه: إخراجاً على مقتضى الظاهر"(").

المراد بمقتضى الظاهر

وأما بيان المراد بمقتضى الظاهر فنجد ذلك عند التفتازاني؟ فهو عندما ذكر الأحوال الثلاثة (الخبر الابتدائي والطلبي والإنكاري)

⁽١) السكاكي (٢٠٠٠م)، مفتاح العلوم، ص٢٥٩٠.

⁽٢) أبو العباس هو: محمد بن يزيد المبرد.

⁽٣) لإيضاح، ص٣٠.

وقال فيها قول أسلافه: إذ إخراج الكلام عليها إخراح على مقتضى الظاهر، بيّن معنى مفتضى الظاهر فقال: "وهو أخص مطلقاً من مقتضى الحال" (١). وهذا مثل من مقتضى الحال؛ لأن معناه مقتضى ظهر الحال (١). وهذا مثل قولهم: "كاذ ذلك في هذا الأوان" بحذف المضاف إليه وتعويضه بالألف واللام (٢).

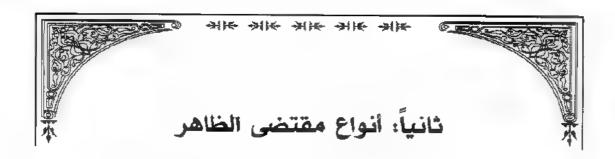
ونخلص من هذا، أن المراد بمقتضى الظاهر: هو مقتضى ظاهر الحال. وأن ثمَّة توافقاً في معنى إخراج الكلام على مقتضى الظاهر بمطابقة الكلام لمقتضى الحال.

وفيما يأتي بحث عن أنواع إخراج الكلام على مقتضى ظاهر حاله، أو مطابقة الكلام له.



⁽۱) التفتازاني (۲۰۰۳م)، مختصر السعد، شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة الوطنية، ص٥٦.

⁽٢) ابن السراج (١٩٩٨م)، الأصول في النحو (ط٣)، تحقيق: عبد الحسين الفتلى، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤٣/٢.



إن أكثر ما يتداول في البلاغة العربية من أمثلة وشواهد على مطابقة الكلام لمقتضى الظاهر ينصرف نحو الأحوال الثلاثة السابقة: (إخلاء الخبر الابتدائي من مؤكد، وتأكيد الخبر الطلبي والإنكاري بما يناسب كلاً منهما).

والحق أن ثمة أحوالاً أخرى تجيء على المقتضى الظاهر ولم تذكر عند كثير.

ونذكر ما وصلنا إليه من ذلك في الآتي:

النوع الأول: في الخبر الابتدائي والطلبي والإنكاري

قد رأينا فيما سبق كيف تداوله العلماء (١).

ومنه الإسناد الخبري.

يقتضى ظاهر حال الفعل أن يسند إلى ما هو له، وإسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له إخراج على مقتضى الظاهر.

⁽۱) راجع: السكاكي (۲۰۰۰م)، مفتاح العلوم، ص٣٦٩. والخطيب (۲۰۰۱م)، الإيضاح في علوم البلاغة، ص٣٠. وسعد الدين التفتازاني، مختصر السعد، ص٥٢.

وهذا النوع على أربعة أضرب، درسها العلماء في باب ما في الإسناد من حقيقة عقلية ومجاز عقلي، ولم يذكروا أحوالها(١).

€ الضرب الأول: ما يطابق الواقع واعتقاده:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنْرَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءُ فَأَخَيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَأً ﴾ [النحل: ٦٥].

فإسناد إنزال الماء من السماء إلى الله تعالى إسناد حقيقي مطابق للواقع والاعتقاد، وإخراج الكلام عليه إحراج على معتضى الظاهر.

ومنه قول المؤمنين من قوم موسى: ﴿ قَالُوٓا ءَامَنَّا بِرَبِ ٱلْعَالَمِينَ ﴿ وَمَنهُ وَهَنُرُونَ ﴾ [الشعراء: ٤٧، ٤٨].

فإسناد فعل الإيمان إلى المؤمن إسناد حقيقي مطابق للواقع والاعتقاد، وإخراج الكلام عليه إخراج على مقتضى الظاهر.

ع الضرب الثاني: ما يطابق الواقع دون اعتقاده:

ومن ذلك: حكاية المولى لقول المنافقين: ﴿نَتُهُدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴿ المنافقون: ١].

فقولهم إنك لرسول الله حق، ويشهد الله عليه، ولكنهم كاذبون في ذلك؛ لأنهم لا يعتقدونه. وإسناد فعل الشهادة إلى من تتأتى له الشهادة إسناد حقيقي، كما أن إخراج كلام المنافق مطابقاً للواقع دون الاعتقاد إخراج على مقتضى الظاهر.

⁽١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة على سبيل المثال؛ ص٣٣.

ع الضرب الثالث: ما يطابق الاعتقاد دون الواقع:

ومن ذلك: حكاية المولى لقول الكافرين: ﴿وَهَا يُهْلِكُا إِلَّا اللَّهُ وَمَا يُهْلِكُا إِلَّا اللَّهُ وَمَا اللَّهُ عند من يعتقد ذلك (وهذا دليل على فساد عقيدة الكفار والمشركين)، وإخراج الكلام مطابقاً لعقائدهم دون الواقع إخراج على مقتضى ظاهر حالهم.

يقول الطبري رَخُلُنُهُ: "يقول الكافرون ما يهلكنا فيفنينا إلَّا مرَّ الليالي والأيام وطول العمل، إنكاراً منهم أن يكون لهم ربِّ يفنيهم ويهلكهم الله العمل، إنكاراً منهم أن يكون لهم ربِّ يفنيهم ويهلكهم الله المعمل ا

ع الضرب الرابع: ما لا يطابق الاعتقاد والواقع:

ومن ذلك: حكاية المولى عن قول الكافرين: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن شَوَّمُ ﴾ [النحر: ٢٨] وقولهم: ﴿بَل لَمْ نَكُن نَدْعُوا مِن قَبْلُ شَيَّا ﴾ [غافر: ٧٤].

قال ابن عطية: «تضطرب أقوالهم ويفزعون إلى الكذب، وهذا من أشد الاختلاط وأبين الفساد في الدهر والنظر»(٢).

فنفي الكفار ثبوت فعل الدعاء من دون الله عن أنفسهم مع ثبوته عليهم مطابق لمقتضى ظاهر أحوالهم، وإخراج الكلام عليه إخراج على مقتضى الظاهر.

⁽۱) تفسير الطبري (۲۰۰۰م) ۷۸/۲۲

⁽٢) المحرر الوجيز (١٩٩٣م) ٤/٥٦٩.

والجدول الآتي يوضح الأحوال الأربعة: جدول رقم (١)

النوع	الحكم	مقتضى الظاهر	الحال	الآية
إخراج على	مسطاسق	أن يطابق	حال مؤمن	﴿ اَمَنَّا رِرَبِّ ٱلْعَنْمِينَ ۞ رَبِّ
مقتضى	للواقع	السواقسع		مُوسَىٰ وَهَدَرُونَ﴾ [الأعسراف:
	والاعتقاد			[144 - 141]
إخراج عدى	مطاسق	يطابق الواقع	حال منافق	﴿نَشَّهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱلنَّهِ
_	للواقع دون	_		[المنافقون: ١]
الطاهر	الاعتقاد	الاعتقاد		
إخراج على	مطابق	يطابق	حال كافر	﴿ وَمَا يُبِكُنَّا إِلَّا الدَّمَرُ ﴾
مقتضى	للاعتقاد	الاعتقاد		[الجائية: ٢٤]
	دون الواقع			
إحراح على	لا يىطالق	لأبطابق	حال كافر	﴿ لَمْ نَكُن نَدْعُواْ مِن قَسَلُ
مقتضى	الاعتقاد	الاعتقاد	مشرك	شَيْئًا﴾ [غافر: ٧٤]
الظاهر	والواقع	والواقع		

النوع الثاني: في المسند إليه

مقتضى ظاهر حال المسند إليه الذكر والتعريف والتقديم. وإخراج المسند إليه على نلك الأحوال إخراج على مقتضى الظهر.

وقد أشار الخطيب إلى ذلك فقال: «هذا كنه مقتضى الظاهر، يريد ذكر المسند إليه وتعريفه وتقديمه (١٠).

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ بَكَبَدَوُّا ٱلْحَلَقَ ثُمَّ يَعُيدُمُّهُ [يوس: ٣٤]، وقوله: ﴿ اللَّهُ خَلِقُ كُلِ شَيْءً ﴾ [الزمر: ٦٦].

⁽١) الإيضاح، ص٨١.

النوع الثالث: في المسند

يقتضي ظاهر حال المسند الذكر والتنكير والتأخير، وإخراج المسند على تلك الأحوال إخراج على مقتضى الظاهر.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ جُندُ مَّا هُنَالِكَ مَهَزُومٌ مِن الْأَخْرَابِ ﴾ [ص: ١١] على رأي من يرى «جند» خبر مبتدأ مضمر؛ أي: هم جند، و «ما» زائدة أو صفة لجند، و «هنالك» منصوب بمهزوم، و «مهزوم» خبر ثان لذلك المبتدأ المقدر «هم» (١٠).

ومن ذلك. قبوله تعالى: ﴿وَلَيِن سَأَلْنَهُم مِّنَ خَلَى السَّمَوَتِ وَأَلْإِنْ سَأَلْنَهُم مِّنْ خَلَى السَّمَوَتِ وَأَلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩]. فذكر المسند في قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ ﴾.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ أَفَا مِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰ أَن يَأْتِيهُم بَأْسُنَا بَيَتَا وَهُمْ يَلْعَبُونَ وَهُمْ يَلْعَبُونَ وَهُمْ يَلْعَبُونَ فَهُمْ يَلْعَبُونَ فَي أَفَا مَتَ مَا اللّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَسِرُونَ فَي أَنْ مَتَ مَتَ اللّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَسِرُونَ فَي أَنْ مَتَ مَتَ اللّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَسِرُونَ فَي الْأَعْمِ اللّهِ السّابِقة وما يحمله من التخويف والترهيب في غاية الحسن لائق بالمعنى (٢).

النوع الرابع: في متعلقات الفعل

بعني بالمتعلقات ما يتصل بالفعل ويتعلق به من فاعل، ومفعول به، ولأجله، ومصدر، وزمان، ومكان، وحال، وتمييز وغير ذلك (٣).

⁽١) ينظر: السمين الحلبي (١٩٩٤م)، الدر المصون ٥٢٦/٥.

⁽٢) المسند في الجملة الفعلية هو الفعل، وهو الخبر في الجملة الاسمية.

⁽٣) محمد محمد أبو موسى (٢٠٠٦م)، خصائص التراكيب، القاهرة، مكتبة وهبة، ص٣١٧.

ومقتضى ظاهر حال الفعل أن يتقدم على مفعوله، كما يقتصي الفاعل أن يتقدم على هذه الأحوال إخراج الفعل على هذه الأحوال إخراج على مقتضى الطاهر.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ غَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْصَ بِالْحَقِّ ﴾ [العنكبوت: 13]؛ فقدم الفعل على متعلقاته.

وقوله: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَــَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَكَرَامَ قِيَــَهُا لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة: ٩٧] وكل هذا إخراج على مقتضى الظاهر.

النوع الخامس: في القصر

* ١ ـ تعريفه:

هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص (١).

* Y - أنواعه:

القصر توعان أحدهما حقيقي والآخر إضافي.

أما القصر الحقيقي: فهو إثبات شيء لشيء ونفيه عن كل ما عداه.

أما القصر الإضافي: فهو إثبات الشيء لشيء ونفيه عن كل

⁽١) مختصر السعد، ص١٧٣.

⁽٢) أبو موسى (٢٠٠٨)، دلالات التراكيب، بيروت، مكتبة وهبة، ص٥٢٠.

ما عداه أو بعضه نفياً يقوم على التجوز (١٠). وقد مثل له أبو موسى بقوله تعالى الله أبو موسى بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَغْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلْمَتُوا اللَّهَ عَزِيزٌ عَمَادِهِ الْعُلْمَتُوا اللَّهَ عَزِيزٌ عَمَادِهِ الْعُلْمَتُوا اللهَ عَزِيزٌ عَمُورٌ ﴾ [فاطر: ٢٨].

ثم قال: "إذا نظرنا إلى الواقع وجدنا كثيراً من غير العلماء يخشون الله، بل إننا نجد كثيراً من العوامِّ أشدُّ خشية لله من كثير من العلماء، ولكن الجملة الشريفة جاءت في هذا السياق الذي المعنا إليه، فلم تعتد بخشية غير العلماء ولم تلتفت إليها وكأنها ليست واقعه؛ لأن العلم يزيد العالم المهتدي به بعبرة في أمر اعتقاده ويقيناً في أمر دينه؛ فتقع خشيته لله على بصيرة ودراية (٢).

وأنا لا أدري كيف يتصوَّر هذه الخشية في غير عالم؟ أو كيف يكون غير العالم أشدُّ خشية من العالم كما يقول الأستاذ أبو موسى؟ وهذا ينافي أقوال العلماء والمفسرين. يقول السيوطي في قوله تعالى: ﴿ يُؤْتِي الْحِكَمَةَ مَن يَشَآءً ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

قال: أخرج ابن حاتم عن العالية "يؤت الحكمة" قال: الخشية؛ لأن خشية الله رأس كل حكمة، وقرأ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَتُوأً ﴾ (٣) [فاطر: ٢٨]، وفي كلامه بيان واضح عن مدى ارتباط خشية الله بالعلم.

قال ابن مسعود رفي اليس العلم من كثرة الحديث ولكن

⁽١) دلالات التراكيب، ص٦١.

⁽٢) المصدر السابق، نفسه.

⁽٣) السيوطي (٢٠٠٣م)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تحقيق: مركز هجر للبحوث ٣/ ٢٩٠.

العلم من الخشية "('). فزادنا ابن مسعود بياناً أن كل من يخشى الله فهو عالم، وليس كل عالم يخشى الله. ويؤكد الشوكاني ذلك فيقول: «إن الله قد عين في هذه الآية أهل خشيته وهم العلماء، وأضاف: قال مجاهد: إنما العلم مل خشي الله وكان». وروى ما قاله مسروق: «كفى بخشية الله عدماً، وكفى بالاغترار جهلاً، فمن كان أعلم بالله كان أخشاهم له».

ثم إن غرض الآية موالله أعلم مان يبين الخاشون من هم، ويخبر أنهم العلماء خاصّه. يقول الإمام الجرجاني: "ولو أخر ذلك سم الله وقدَّم "العلماء" فقيل: "إنما يخشى العلماء الله" لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن؛ (أي: لصار على ما أراده أبو موسى في نيل غير العلماء مرتبة الخشية) ولصار الغرض بيان المخشي من هو، والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء، وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية. بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله تعالى أيضاً (كما أراد أبو موسى) إلا أنهم مع خشينهم الله تعالى يخشون معه غيره، والعلماء لا يخشون غير الله "كان يخشون غير الله".

ثم إن كلاً من القصر الحقيقي والإضافي يجيء ما على قصر صفة على موصوف، فلا يتصف بهذه الصفة إلا ذلك الموصوف، ولا يمنع هذا النفي أن يكون ذلك الموصوف موصوفاً بصفة أخرى. أو قصر موصوف على صفة، فلا يكون للموصوف إلا هذه الصفة،

⁽١) الدر المنثور في التفسير بالمأثور ١٢/ ٢٧٧.

⁽٢) دلائل الإعجاز، ص٣٩٠.

ولا يمنع أن تكون هذه الصفة وصفاً لموصوف آخر().

* ٣ ـ طرقه:

أشهر طرق القصر أربعة:

النفي والاستثناء: قيل: هو الطريق الأم بين طرق القصر، وغيره مقيس عليه (٢). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلّا مَسَكِنُهُم ﴾ [الأحقاف: ٢٥]؛ لأنه لما أطبق العذاب على قوم عاد، لم يبق منهم أثر من آثارهم إلا مساكنهم.

٢ - "إنما": قيل: إنها متضمنة معنى النفي والاستثناء، ويؤيد ذلك قول المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ ذلك قول المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣]. وأيضاً [النحل: ١١٥] بالنصب؛ معناه: ما حرَّم عليكم إلا الميتة (٣).

⁽١) التقتازاني (٢٠٠٣م)، مختصر السعد، ص١٧٤.

⁽٢) أبو موسى (٢٠٠٨م)، دلالات التراكيب، ص١٢٨.

⁽٣) تفسير الطيري ٣/٣١٧.

⁽³⁾ نقل السيوطي مخالفة بهاء الدين في كتابه عروس الأفراح، الجمهور في إفادة العطف بـ «لا» القصر، وقال: أي قصر في العطف بـ «لا»، وإنما فيه نفي وإثبات، فقولك: زيد شاعر لا كاتب، لا تعرض فيه لنفي صفة ثالثة، والقصر إنما يكون بنفي جميع الصفات غير المثبت حقيقة أو مجازاً، وليس هو خاصاً بنفي الصفة التي يعتقدها المخاطب، وأما العطف بـ «بل» فأبعد منه؛ لأنه لا يستمر فيها النفي والإثبات. ينظر: المسيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ص٢٢٥.

أو «لكن» كان المقصود عليه ما بعدهما(١).

والأصل في العطف بـ «لا» النص على المثبت والمنفي (٢). ومثاله: قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ حوالينا ولا علينا» ((ولم أقف على شاهد له في التنزيل). قيل: الواو زائدة؛ والمعنى: لا تنزل المطر إلا حوالينا.

قال ابن حجر: قال الطيبي: في إدخال الواو هنا معنى لطيف، وذلك أنه لو أسقطها لكان مستسقباً للآكام وما معها فقط، ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصوداً لعينه، ولكن ليكون وقاية من أذى المطر، فليست الواو مختصة للعطف ولكنها للتعليل، وهي كقولهم: تجوع المرأة ولا تأكل بثدييها. فإن الجوع ليس مقصوداً لعينه، ولكن لكونه مانعاً عن الرضاع بأجرة، إذا كانوا يكرهون ذلك آنفاً»(2).

ونقل البغدادي ما اختلف في العطف بـ الا " بعد الماضي؟ كقولك: القام زيد لا عمرو ". فقال: المنهم من أجاز ذلك وهم جل النحويين، ومنهم من منع، وإليه ذهب أبو القاسم الرجاجي في معاني الحروف، واستدل على ذلك بأن الا الله الماضي بها،

⁽۱) محيي الدين الدرويش (د.ت)، إعراب القرآن وبيانه؛ سورية، دار الأرشاد ٥/١/٥.

⁽٢) التعتازاني(٢٠٠٣م)، مختصر السعد، ص١٨٤.

⁽٣) ابن حجر العسقلاني (١٣٧٩هـ)، فتح الباري، شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة ٢/٥٠٥.

⁽٤) المصدر السابق، نفسه.

وإذا عطف بها بعده كانت نافيةً له في المعنى، فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي؛ لأنك إذا قلت: «قام زيد لا عمرو»، كأنك قلب: «لا قام زيد ولا عمرو» وهذا لا يجوز، وكذلك ما في معناه، ورد أنه قد ينفي به الماضي قليلاً نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلا صَلَّ فَي وَلَا كُنَابُ وَتَوَلَّ فَي الله الميامة: ٣١، ٣٣]. يريد لم يصدِّق ولم يصلِّ (١)، وهكذا عند الطبري في الآية: قال: «فلم يصدِّق بكتاب الله ولم يصلِّ له صلاة» (١).

وأما العطف بـ "بل فيكون للإضراب عن الحكم الأول وإثباته للثاني على جهة إبطال الأول، ويستفاد من الجملة الثانية ما لا يستفاد من الأولى (٣). بخلاف "لكن"، فليس فيه إعراض عن الأول؛ لأنه ليس بمذكور، بل الحكمان متحققان. وفيه إخبار أن أحدهما نفي والآخر إثبات. ومثاله، قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَهِيمُ يَهُودِيًا وَلا نَصْرَانِياً وَلاَ نَصْرَانِياً وَلاَ مَنع القصر عند وثير من العلماء.

التقديم: كتقديم المفعول على الفعل. كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٤) فقدَّم المفعول به الضمير على الفعلين ﴿نَبُدُ ﴾ و﴿نَسْتَعِينُ ﴾ وهو (إيا) عند جمهور النحاة،

⁽۱) البغدادي (۱۹۹۸م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي وأميل بديع اليعقوب، بيروت ١٨٥/١١.

⁽٢) تفسير الطبري ٢٤/ ٨٠.

⁽٣) أبو حيان (١٤٢٠هـ)، البحر المحيط ١٢٤/٤.

⁽٤) ابن عاشور (د.ت)، التحرير والتنوير ١/ ٨٠. الكشاف ١/٣.

غير الكاف اللاحقة، فقد عدوها حرف خطاب لا محل له من الإعراب(١).

وهدا التقديم يفيد التخصيص، والمعنى نخصُّك بالعبادة لا نعبد أحداً إلا إياك، ونخصُّك بالاستعانة لا نستعين أحداً إلا إياك.

قال ابن عاشور: «من يفسر قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعَبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥] بأن نعبدك، لم يطّلع على تمام المراد؛ لأنه أهمل ما يقتضيه تقديم المفعول من القصر».

• مسائل في طرق القصر:

أ_ (ما) و(إلا) و(إنما):

مجامعة «ما» و ﴿إِلَّا» بـ (إنما»:

ا _ يقع الاختصاص مع "إلا" في الذي تؤخره من الفاعل والمفعول، فكذلك يقع مع "إنما" في المؤخر منهما دون المقدم (٢).

فإذا قلت: "إنما ضرب عمرو زيداً» كان الاختصاص في المضروب، وإذا قلت: "إنما ضرب عمراً زيد» كان الاختصاص في الضارب. كما أن قولك: "ما ضرب عمرو إلا زيداً» إنه لتعيين المضروب، وقولك: "ما ضرب عمراً إلا زيد» لتعيين الضارب.".

وكما لا يجوز أن يستوي الحال بين التقديم والتأخير مع "إلا"

⁽١) التحرير والتنوير ٢٠/١.

⁽٢) الجرجاني (٢٠٠٤م)، دلائل الإعجاز، ص٠٤٣٠.

⁽٣) المصدر السابق، ص٣٣٩.

كذلك لا يجوز أن يستويا مع «إنما»(١).

ولذلك ذهب المفسرون إلى أن معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْــتَةَ﴾ (٢). أنه بمعنى: ما حرم عليكم إلا الميتة.

ويؤكد عبد القاهر أهمية التقديم والتأخير في الاثنين، يشير إلى ما صنع الفرزدق في قوله:

أنا الذائدُ الحامي الذِمار وإنّما يدافعُ عن أحسابِهم أنا أوْ مِثلي

يقول: إن الذي صنعه الفرزدق في تقديم (أنا) لو لم يصنعه لم يصح له المعنى، ذاك لأن غرضه أن يخص نفسه بالمدافعة، ولو قال: "إنما أدافع عن أحسابهم" لصار المعنى أنه يخص المدافع عنه لا نفسه، وأنه يزعم أن المدافعة منه تكون عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم. ذلك لأن الضمير (أنا) يكون حينئذ توكيداً للفاعل الذي هو الضمير المستكن في فعل "أدافع" ولا يكون فاعلاً كما هو. ولا يقال إنه فعل ذلك لضرورة الشعر؛ لأنه كان يمكن أن يقول (وإنما أدافع) دون أن يختل الوزن(٢).

لا ــ أن الاختصاص في «ما» و «إلا» يقع في واحد من الفاعل والمفعول ولا بقع فيهما جميعاً، وبقع في الذي يكون بعد «إلّا» منهما دون الذي قبلها. وكذلك في «إنما» يقع في واحد منهما (٤).

⁽١) دلائل الإعجاز، ص٠٤٣.

⁽٢) تفسير الطبري ٣١٧/٣

⁽٣) الدلائل، ص٣٤١، ٣٤٢ (بتصرف).

⁽٤) المصدر السابق، ص ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠ (بتصرف).

ب_ مجامعة «إنما» بـ «لا» العاطفة:

ا ـ أنهما يفيدان في الكلام إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره. قال عبد القاهر، "فإذا قلت: "إنما جاءني زيد" عقل معه أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره، فمعنى الكلام معها شبيه بالمعنى في قولك: "جاءني زيد لا عمرو"، إلّا أن لها مزيّة، وهي أنك تعقل معها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة في حال واحدة، وليس كذلك الأمر في: "جاءني زيد لا عمرو" فإنك تعقلهما في حالين" ().

٢ ـ يقال: "إنما" و"لا" العاطفة، مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا، فيتوهم أنه قد كان من ذلك، فتحقق على المخاطب فتقول: "إنما جاءني زيد" أو تقول: "جاءني زيد لا عمرو" فيعلم أنه زيد (٢).

٣ ـ لا تقول: «جاءني زيد لا عمرو» أو «إنما جاءني زيد»
 حتى يكون قد بلغ المخاطب «أن قد جاءك جاء» (٣).

وشرط مجامعة "إنما" (لا) العاطفة: أن لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ [لأنعام: ٣٦].

فإن كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع، ولذلك لا يصلح فيه (لا) العاطفة كأن يقال: "إنما يستجيبون الذين يسمعون لا الصم".

⁽١) الدلائل، ص٣٥٥.

⁽٢) المصدر السابق، ص٣٣٦ (بتصرف).

⁽٣) المصدر السابق نفسه، (بتصرف).

قال عبد القاهر: «ومما يجب أن يعلم: أنه إذا كان الفعل بعدها فعلاً لا يصح إلا من المذكور ولا يكون من غيره؛ كالتذكر الذي يعلم أنه لا يكون إلا من أولي الألباب، لم يحسن العطف بـ(لا) فيه، كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور ويصح من غيره (١).

ثم قال: تفسير هذا: أنه لا يحسن أن تقول: «إنما يتذكر أولو الألباب لا الجهال» كما يحسن أن تقول: «إنما يجيء زيد لا عمرو»(۲)؛ لأن فعل المجيء لا يختص به زيد.

• مسائل في النفي والاستثناء:

يكون الخبر في النفي والاستثناء لأمر ينكره المخاطب ويشك فيه (٣).

يقول الجرجاني: "إذا قلت: "ما هو إلا مصيب" أو "ما هو إلا مخطئ" قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت، وإذا رأيت شخصاً من بعيد، فقلت: "ما هو إلا زيد" لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد. وأنه إنسان آخر، ويجد في الإنكار أن يكون زيداً" (3).

قال تعالى: ﴿ قُلُ آمَٰلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَاَسْتَكُنْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَنِيَ ٱلسُّوَةُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَمَا مَسَنِيَ ٱلسُّوَةُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِتَوْمِ يُوْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

⁽١) الدلائل، ص٥٥٥.

⁽٢) المصدر السابق، نفسه.

⁽٣) الإيضاح، ص١٣٩.

⁽٤) دلائل الإعجاز، ص٣٣٧.

قال ابن عاشور: «إن السامعين يتوهمون ما نفاه عن نفسه، وهو يقول إنه نفسه، ..»، وتعجبوا من نفيه ذلك عن نفسه، وهو يقول إنه رسول الله إليهم، فببّن لهم أن الرسالة منحصرة في النذارة على المفاسد وعواقبها، والبشارة بعواقب الانتهاء عنها واكتساب الخيرات»(۱).

مسائل في العطف بـ (الا):

العطف بـ «لا» يجامع التقديم و «إنما» ولا يجامع النفي والاستثناء، وقد عرفنا في السابق شرط مجامعته (إنما)، وأما التقديم فلا شرط فيه، يقول عبد القاهر: إنك إذا قلت: «زيد هو الجائي» يعقل منه أن هذا المجيء لم يكن من غيره، ولا يمنع ذلك من أن تجيء فيه بـ «لا» العاطفة، فتقول: «زيد هو الجائي لا عمرو» (٢)

وأما أنه لا يجامع النفي والاستثناء، فلأنه ليس من كلام الناس أن يقولوا: «ما زيد إلا قائم لا قاعد» كما ذكر عبد القاهر (٣).

ولأنك إذا قلت بعد قولك: «ما ريد إلا قائم» «لا قاعد» كنت قد نفيت بـ(لا) العاطفة شيئاً قد بدأت منفيته، وهي موضوعة لأن تنفي بها ما بدأت فأوجبته (1).

⁽١) التحرير والتنوير ٩/ ٢٠٨، ٢٠٩.

⁽٢) دلائل الإعجاز، ص٣٤٨ (بتصرف)، وانظر أيضاً: الإيضاح، ص١٣٨.

⁽٣) دلائل الإعجاز، ص٧٤٧.

⁽٤) دلائل الإعجاز، ص٧٤٧.

• مسائل في «إنما»:

١ _ تجيء «إنما» لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره (١):

قال عبد القاهر: «إنك تقول للرجل» «إنما هو أخوك» و"إمما هو صاحبك القديم» لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقربه، إلَّا أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب»(٢).

٢ ـ وتجيء للتعريض:

قال عبد القاهر: "إنا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَكِ ﴾ [الرعد: ١٩، الزمر: ١٩]. أن يعدم السامعون

⁽١) دلائل الإعجاز، ص٣٦٠.

⁽٢) المصدر السابق، نفسه.

⁽٣) المصدر السابق، ص ٣٣١.

⁽٤) أنكر التفتازاني أن يكول (إنما) فيما يعلمه المحاطب ولا ينكره، وقال: «وفيه بحث؛ لأن المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصح القصر، بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم».

انظر: مختصر السعد، ص١٨٧، ١٨٨.

ظاهر معناه، ولكن أن يذم الكفار وأن يقال إنهم من فرط العناد، ومن غلبة الهوى عليهم، في حكم من ليس بذي عقل. وإنكم إن طمعتم منهم في أن ينظروا ويتذكروا كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولى الألباب الله المناب الألباب الألباب المناب الألباب المناب الألباب المناب المناب

 $\Upsilon = \frac{1}{2}$ القلب رمية واحدة، كما قال أبو موسى (٢):

وهذا معنى قول عبد القاهر: «أنك تعقل معها إيحاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة في حال واحدة»(٣).

٤ _ الاختلاف في إفادة (إنما) الحصر:

قال السيوطي: «وأنكر قوم إفادتها إياه، منهم أبو حيان» (٤) والجمهور على أنها للحصر كما رأينا في السابق.

وألحق الزمخشري والبيضاوي «أنما» المفتوحة الهمزة بالمكسورة، وقال في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَى أَنَّمَا الله كُمْ إِلَكُ أَنَّمَا الله كُمْ إِلَكُ أَنَّمَا الله كُمْ إِلَكُ أَلَّهُ كُمْ إِلَكُ الله بمنزلة: إنما زيد قائم، وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي إلى رسول الله على مقصور على استئار الله بالوحدانية» (٥).

⁽١) الدلائل، ص٥٤.

⁽٢) دلالات التراكيب، ص١٦٦.

⁽٣) الدلائل، ص٣٥٥.

⁽٤) الإتقان في علوم القرآن (٢٠٠٨م)، ص٢١٥.

⁽٥) الكشاف ٣/١٣٩.

وأما البيضاوي فقال في الآية: «أي: ما يوحى إليّ إلا أنه لا إله لكم إلا إله واحد، وذلك لأن المقصود الأصلي من البعثة مقصور على التوحيد، فالأولى (يعني: إنما) لقصر الحكم على الشيء، والثانية (يعني: أنما) على العكس (١١).

وردً أبو حيان (ت٥٤٥هـ) على الزمخشري (ت٢٩٥هـ)، دون البيضاوي (ت٢٩١هـ) على عدم إفادة «إنما» المكسورة الهمزة الحصر بله المفتوحة. وقال: "وأما ما ذكره (يعني: الزمخشري) في «إنما» إنها لقصر ما ذكر، فهو مبني على (إنما) للحصر، وقد قررنا أنها لا تكون للحصر، وإنما مع «أن» كـ «هي» مع «كان» ومع «لعل»، فكما أنها لا تفيد الحصر في التشبيه ولا الحصر في الترجي فكذلك لا تفيده مع «أن». وأما جعله (يعني: الزمخشري دون البيضاوي) «إنما» المفتوحة الهمزة مثل مكسورتها يدل على القصر، فلا نعلم الخلاف إلا في «إنما» بالكسر، وأما بالفتح فحرف مصدري ينسبه منع مع ما يعدها مصدر، فالجملة بعدها ليست جملة مستقلة، ولو كانت «إنما» دالة على الحصر لزم أن يقال إنه لم يوح إليه شيء إلا التوحيد. وذلك لا يصح الحصر فيه، إذ قد أوحي له أشياء غير التوحيد» (٢)

⁽۱) البيضاوي (د.ت)؛ تفسير البيضاوي، بيروت؛ دار الفكر ١١١/٤. وليس يمتنع في مذهب سيبويه وقوع «أنما» موقع «إنما» في مثل هذا الموضع.

ينظر: الكتاب ١٢٩/٣ ـ ١٣٠.

⁽Y) البحر المحيط ٧/ ٤٧٣.

* ٨ - أقسام القصر الإضافى:

يجيء القصر الإضافي على ثلاثة أقسام:

١ _ قصر إفراد:

ويكون عندما يعتقد المخاطب شركة الثاني، كأن يعتقد أن زيداً كاتب وشاعر، فيقال له: «ما زيد إلا كاتب»، أو «زيد كاتب لا شاعر».

وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدُ إِلَّا رَسُولُ قَدَ خَلَتُ مِن قَبْلِهِ السُّلُ النبي عَلَيْهِ لما أصيب الرُّسُلُ الله والنبي عَلَيْهِ لما أصيب في يوم أحد، صاح الشيطان قائلاً: قد قتل محمد، ففشل بعض المسلمين، حتى قال قائل: قد أصيب محمد فأعطوا بأيديكم فإنما هم إخوانكم، وقال آخر: "لو كان رسولاً ما قتل، فرد الله عليهم ذلك، وأخبرهم بأنه رسول قد خلت من قبله الرسل، وسيخلو كما خَلُوًا". . . والقصر قصر إفراد، كأمهم استبعدوا وفاته، فأثبتوا له صفتين: الرسلة، وكونه لا يموت، فرد الله عليهم ذلك بأنه رسول لا يتجاوز ذلك إلى صفة أنه لا يموت»(١).

٢ _ قصر قلب:

وهو أن يقلب فيه المتكلم حكم السامع.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُّوا أَنَّمَا نُمْلِي لَمُمَّ خَيْرٌ

 ⁽۱) الشوكاني (۲۰۰۸م)، فتح القدير ۱/۲۲۸، ۲۲۹.
 وانظر أيضاً: تفسير أبي السعود ۲/ ٤١.

ومحمود عبد الرحيم صافي، الجدول في إعراب القرآن ٤/ ٢٥.

لِأَنْفُسِهِمُّ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا إِنْـمَا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ ثُمْهِينٌ ﴾ [آل عمران: ١٧٨].

والمعنى: ما نملي لهم إلا ليزدادوا إثماً، وبذلك لا يكون الإملاء لهم خيراً لهم كما يعتقدون، بل هو شر لهم (١).

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوفَوْكَ أَجُورُكُمْ يُوْمُ يُوْمُ اللَّهِ وَمِن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوفَوْكَ أَجُورُكُمْ يُوْمُ القصر: «قصر القيكمة ﴿ وَهُ اللَّهِ مَن الحزن على قتلاهم وعلى قلب »، لتنزيل المؤمنين فيما أصابهم من الحزن على قتلاهم وعلى هزيمتهم، منزلة من لا يترقب من عمله إلا منافع الدنيا وهو النصر والغنيمة، مع أن نهاية الأجر في نعيم الآخرة »(٢).

٣ ـ قصر تعيين:

ويكون عندما يتساوى الأمران عند المخاطب، كأن يعلم أن زيداً إمّا قاعد أو قائم، ولا يعلم أنه بماذا ينصف منهما بعينه (٣).

ومثاله في التنزيل: قوله تعالى: ﴿ أَوْلَتِكَ ٱلَّذِينَ هَدَنْهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [الزمر: ١٨]. قال ابن عاشور: ﴿ وقد أفاد تعريف الجزأين في قوله: ﴿ أَوْلَتِهِكَ ٱلَّذِينَ هَدَنْهُمُ ٱللَّهُ ﴾ قصر الهداية عليهم، وهو قصر صفة على موصوف، وهو قصر بضافي قصر تعيين؛ أي: دون الخاسرين الذين خسروا أنفسهم وأهليهم ﴾ (٤).

⁽١) ابن عاشور (د.ت)، التحرير والتنوير ١٧٦/٤، ١٧٧.

⁽٢) المصدر السابق، ١٨٨/٤.

⁽٣) الإيضاح؛ ص١٣٤.

⁽٤) التحرير والتنوير ٢٣/٢٦٦.

ومن ذلك: قوله تعالى حكايةً عمَّا قاله ابن المغيرة في كتابه العزيز: ﴿إِنَّ هَٰذَاۤ إِلَّا سِمْرٌ يُؤْتُرُ ﴾ [المدثر ٢٤].

قال ابن عاشور: "وصيغة الحصر في قوله: ﴿إِنَّ هَنا إِلَا سِنْمُ وَاللهِ عَلَا إِلَا سِنْمُ وَاللهِ اللهِ اللهِ السبر والتقسيم أنتج له أنه من قبيل السحر، فهو قصر تعيين لأحد الأقوال التي جالت في نفسه؛ لأنه قال: ما هو بكلام شاعر ولا بكلام كاهن ولا بكلام مجنون (١).

« مقتضى الظاهر في القصر:

إن كل ما ذكرناه من طرق القصر وما يتعلق بها من مسائل تعد من مقتضى الظاهر. فالنفي والاستثناء مثلاً مقتضاه أن يجيء في خبر يجهله المخاطب وينكره، كما رأينا في السابق. وإخراج الكلام عليه إخراج على مقتضى الظاهر.

كما أن القصر بـ إنما » يقتضي أن يجيء فيما يعلمه المخاطب ولا ينكره ، وإخراج الكلام عليه إخراج على مقتضى الظاهر. وهكذا.

النوع السادس: في الإنشاء الطلبي (٢)

قال الخطيب: «الإنشاء ضربان: طلبي وغير طلبي».

⁽١) التحرير والتنوير ٢٩/ ٣١٠.

 ⁽٢) وأما الإنشاء غير الطلبي فهو ما لا يستدعي مطلوباً؛ كالتعجب والقسم وأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وغيرها، مما لا يراد بها الإخبار وايس طاباً

والطلبي يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل(١).

* أنواع الإنشاء الطلبي:

١ _ التمني:

ويفيد طلب غير الواقع فيما مضى، وما يقبل واقعاً مع حكم العقل بامتناعه (٢). وأداته «ليت».

ومثاله: قوله تعالى حكاية عن قول الكافر يوم القيامة عند معاينته العذاب: ﴿ بَالَتَنَنِي كُنُتُ تُرَابًا ﴾ [النبأ: ٤٠].

ذلك أن الله جل وعز، يجمع الوحوش يوم القيامة فيقتص بعضها من بعض ثم يقول لهم: كونوا تراباً، فيتمنى الكافر لو كان خنزيراً في الدنيا ثم صار تراباً كحال الوحوش.

والتمني باليت هو المقتضى الظاهر، وقد يتمنى بغيره، وسيجيء في باب العدول عن مقتضى الظاهر.

* الفرق بين التمني والرجاء:

قال الحريري: إن التمني يقع على ما يجوز أن يكون، ويجوز أن لا يكون؛ كون؛ ويجوز أن لا يكون؛ كقولهم ليت الشباب يعود. والترجي يختص بما يجوز وقوعه. ولهذا لا يقال: لعل الشباب يعود. ولأجل افتراقهما في هذا المعنى فرَّق البصريون من النحويين بينهما في باب الجواب بالفاء.

وأجازوا أن تقع الفاء جواباً للتمني في مثل قوله تعالى:

⁽١) الإيضاح، ص١٤٧.

⁽٢) مفتاح العلوم، ص٤١٨.

﴿ يَلْيَتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوَزًا عَظِيمًا ﴾ [السه: ٧٣]، ومنعوا أن تقع الفاء جواباً للترجي. وضعّفوا قراءة من قرأ: ﴿لَعَلِيّ أَبُلُغُ ٱلْأَسْبَبَ شَا الفاء جواباً للترجي فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَكِ مُوسَىٰ ﴾ [غـنـر ٣٦، ٣٦] بنصب ألسَّمَوْتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَكِ مُوسَىٰ ﴾ [غـنـر ٣٦، ٣٦] بنصب «أطلع» (١) ورجحوا قراءة من قرأ بالرفع (٢).

٢ _ الاستفهام:

وهو طلب العلم بشيء بأدوات معروفة (٣).

والألفظ الموضوعة له: الهمزة، و«هل» و«ما» و«من» و«أي» و«أي» و «أي» و «كم» و «كيف» و «أين» و «أيَّى» و «متى « و «أيَّان» (٤٠٠٠).

* ١ _ الهمزة: هي لطلب التصديق أو التصور:

تقول: «أحضر علي؟» أو تقول: «أأنت المسافر أم أخوك».

ومن ذلك: قبوله تبعالى: ﴿فَلَ أَبِاللَّهِ وَءَايَناهِ، وَرَسُولِهِ، كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٥].

⁽۱) قرأ الأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم وعيسى بن عمر والسلمي وحفص عن عاصم ﴿فَأَطَّلِعَ ﴾ بالنصب، على وجوب الترجي ﴿لَمَنِي أَبَلُغُ ٱلأَسْبَكِ ﴾ وذلك بإنزال الترجي منزلة النمني. وأما البصريون فهو عندهم حواب للأمر «ابن».

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم "فأطلَعُ" بالرفع عطفاً على "أبلغُ". انظر: عبد اللطيف الخطيب (٢٠٠٠م)، معجم القراءات ٨/ ٢٢٥، ٢٢٦.

⁽٢) درة الغواص في أوهام الخواص، ص١٥٨.

⁽٣) الخطيب (٢٠٠٢م)، تلخبص المفتاح في المعاني والبيان والبديع، تحقيق: ياسين الأيوبي، بيروت، المكتبة العصرية، ص١٠٠٠.

⁽٤) الإيضاح، ص١٤٨.

* ٢ - «هل»: تختص بطلب التصديق:

قال السكاكي: "ولا بد لـ(هل) من أن يخصص الفعل المضارع بالاستقبال، فلا يصح أن يقال: هل تضرب زيداً وهو أخوك؟ على نحو: أتضرب زيداً وهو أخوك؟ في أن يكون الضرب واقعاً في الحال»(١).

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَنِعِيسَى ٱبْنَ مَرْبَيَهُ هَلَ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآيِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآيِّ (المائدة: ١١٢].

قال الفراء: "قد يكون ذلك على قولك: هل يستطيع فلان القيام معنا؟" وأنت تعلم أنه يستطيعه (٢).

* ٣ _ «ما»: هي والبواقي لطلب التصور، ويسأل بها عن الجنس:

ومن أمثلتها: قوله تعالى في ذكر سؤال فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٣٣].

قال الطيبي: «يحتمل أنه قد سأل عن جنس الإله مبنياً على التشبيه، وحين كان على عالماً بالتقديس أجاب بالوصف جوابه الحكيم: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَوَتِ الشعراء: ٢٤]. تنبيها به على النظر المؤدي إلى العلم»(٣).

قال السكاكي: "ويحتمل أن يكون فرعون قد سأل بـ "ما" عن الوصف، لكون رب العالمين عنده مشتركاً بين نفسه وبين من دعاه

⁽١) مفتاح العنوم، ص٤١٩.

⁽٢) معاني القرآن ١/٣٢٥.

⁽٣) التيان في البيان، ص٣٣٢.

إليه موسى في قوله: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَكَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦]؛ لجله وفرط عتوه...». وتسويل نفسه الشيطانية له ذلك الضلال الشنيع من ادعاء الربوبية...(١).

* ٤ _ «من»: للسؤال عن الجنس من ذوي العلم:

ومنه: قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿ قَالَ فَمَن رَّ يُكُمّا يَمُوسَى ﴾ [طه: ٤٩]. قال السكاكي: «أراد من مالككما ومدبر أمركما؟ أملك هو، أم جني، أم بشر؟ منكراً؛ لأن يكون لهما رب سواه، لادعائه الربوبية لنفسه "(٢).

* ٥ _ «أيّ»: للسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيِّنِ خَيِّرٌ مَّقَامًا﴾ [مربم: ٢٣]؛ أي: أنحن أم أصحاب محمد؟ (٣)

* ٦ _ «كم»: للسؤال عن العدد:

قال تعالى: ﴿ قَالَ قَابِلٌ مِنْهُمْ كُمْ لَيِثْتُمْ ﴾ [الكهف: ١٩]؛ أي: كم يوماً؟ أو كم ساعة لبثتم نياماً؟

* ٧ _ «كيف»: للسؤال عن الحال:

ومن ذلك: قوله تعالى ﴿ ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِمُ رَبِّ أَدِنِي كَيْفَ تُحِي ٱلْمَوْتَى ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. قال البغوي: «قال الحسن وقتادة وعطاء الخراساني وابن جريح: كان سبب هذا السؤال من إبراهيم على أنه مرَّ

⁽١) المفتاح، ص٤٢١.

⁽٢) المصدر السابق، ص٢٢٦.

⁽٣) المفتاح، ص٤٢٢، ٤٢٣. الإيضاح، ص١٥٧.

* ٨ - «أين»: للسؤال عن المكان:

قال تعالى: ﴿ يَقُولُ آلِانسَنُ يَوْمَإِذِ أَيْنَ ٱلْمَقَرُ ﴾ [القبامة: ١٠]. والمفر اسم مكان الفرار (٢).

قال الرازي: «يقول هذا الإنسان المنكر للقيامة إذا عاين هذه الأحوال أين المفر»(٣).

* ٩ ـ «أنى»: تأتي بمعنى «كيف» وبمعنى «من أين»(٤): وأما مجيئها على معنى (كيف) فكما في قوله تعالى:

⁽۱) أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (۱۹۹۷م)، معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين (ط٤) ٣٢٢/١.

⁽٢) السمين الحلبي، الدر المصون ٦/٤٢٨.

 ⁽٣) فخر الدين الرازي (د.ت)، مفاتيح الغيب، بيروت، دار إحياء التراث العربي ٣٠/ ٢٥٥.

⁽٤) السكاكي (٢٠٠٠م)، مفتاح العلوم، ص٤٢٤.

﴿ فَأَتُوا حَرِّنَكُمُ أَنَى شِنْتُمُ ۚ [البقرة: ٢٢٣]. ومثال مجيئها معنى (من أين) قوله تعالى: ﴿ أَنَّ لَكِ هَلَاً ﴾ [آل عمران: ٣٧]؛ أي: من أين لك هذا (١).

* ١٠ _ "متى و «أيان»: وهما للسؤال عن الزمان:

قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَذَا الْوَعَدُ إِن كُنتُمْ صَكِيقِبَ ﴾ [الأنبياء: ٣٨، النحل: ٧١، سبأ: ٢٩، يس: ١٨، الملك: ٢٦]؛ أي: متى يكون القيامة والبعث الذي تعدونا به.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَتَثُلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَمَةِ ﴾ [لقيامة: ٦].

وقال تعالى: ﴿ يَسْتَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الذريات: ١٦].

قال السكاكي: «عن علي بن عيسى الربعي، رحمة الله عليه...، أن (أيان) تستعمل في مواضع التفخيم»(٢). فذكر الآسين:

وهذه كلها على مقتضى الظاهر؛ أعني: استعمال هذه الألفاظ في معاني الاستفهام وقد تجيء في معان غير الاستفهام كما سنرى إن شاء الله.

٣ _ الأمر:

وهو طلب الفعل على سبيل الاستعلاء. وله حرف واحد وهو اللهم البجازم كما في قوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ مِّن سَعَتِهِ مِّن سَعَتِهِ مِّن سَعَتِهِ مِّن سَعَتِهِ مِّن سَعَتِهِ مَن سَعَتِهُ مَن سَعَتِهِ مِن سَعَتِهِ مَن سَعَتِهِ مَنْ مَن سَعَتِهِ مَن سَعَلَق مَن سَعَتِهِ مَن سَعَتِهِ مَن سَعَتِهِ مَن سَعَتِهِ مَن سَعْتِهِ مَن سَعَتِهِ مَن سَعَتِهِ مَن سَعَتِهِ مَن سَعَتِهِ مَن سَعَتِهِ مَن سَعَتِهِ مَن سَعَتَهُ مَن سَعَتْهِ مَن سَعَتْ مَن سَعْتِهِ مَن سَعَت مَن سَعَت مَن سَعَت مَن سَعَت مَن سَعَتِهُ مَن م

⁽١) معتاج العلوم، ص٤٢٤.

⁽٢) المصدر السابق نفسه.

قال الشوكاني: "فيه الأمر لأهل السعة بأن يوسعوا على المرضعات من نسائهم على قدر سعتهم" في لغة العرب عبارة عن استعمالها أعني استعمال نحو: لينزل، وانزل، وفزال، وصه على سبيل الاستعلاء" (٢).

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوَةَ وَمَاثُوا ٱلرَّكُوٰهُ ۗ [المقرة: ٢٠]. البقرة: ١١٠، النساء: ٧٧، النور: ٥٦، المزمل: ٢٠].

وإن استعمل الأمر على سبيل النضرع كان دعاء كما في قوله تعالى: ﴿ رَبُّنَا عَالِهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَفِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَقِيا عَذَابَ اللَّهُ اللَّالَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ ا

وإن استعمل على سبيل التلطف؛ كقول كل أحد لمن يساويه في المرتبة: «افعل، بدون استعلاء، كان التماساً» (٣).

وإخراج الأمر على ما سبق إخراج على مقتضى الظاهر.

٤ _ النهى:

وله حرف واحد وهو «لا» الجازم.

قال السكاكي: «والنهي محذوً به حذو الأمر في أن أصل الاستعمال: لا تفعل، أن يكون على سبيل الاستعلاء»(٤).

⁽۱) فتح القدير (۲۰۰۸م) هر۲۲۲.

⁽٢) مفتاح العبوم، ص٤٢٨.

⁽٣) المصدر السابق، نفسه.

⁽٤) المصدر السابق، ص٤٢٩.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ الْحَسَنُ حَتَّىٰ يَبُلُغُ ٱشُدَّا أَهُ الإسراء: ٣٤].

قال الشوكاني: «والنهي عن قربانه مبالغة في النهي عن المباشرة له وإتلافه» (١) وإذا كان النهي على سبيل التضرع كان دعاء، كما في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُوَاخِذْنَا إِن نَسِيناً أَوْ أَحْطَأَناً ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وإخراج النهي على ما سبق إخراج على مقتضى الظاهر.

ه _ النداء:

وأدواته: الهمزة، و«أي، للقريب، و«يا، للبعيد(٢).

وإخراج النداء عليها؛ أعني: نداء البعيد بريا والقريب براي الخراج على مقتضى الظاهر. وأكثر النداء في التنزيل عدول عن مقتضى الظاهر.

قال تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ آعَبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١].

قال «صاحب اللباب»: «قال ابن الخطيب، روى علي ابن أبي طالب روى علي أن: «يا» نداء للنفس، و«أي» نداء القلب، و«ها» نداء للروح»(۳).

⁽١) فتح القدير ٣/٣١٤.

 ⁽۲) الطيبي (۱۹۹٦م)، التبيان في البيان، ص٣٣٦، الكشف ١/٩٨.
 وذكر سيبويه منها: أيا، هيا. ينظر: الكتاب ٢/٢٢٩، ٢٣٠.

⁽٣) اللباب في علوم الكتاب، ١/٥٣٥.

ونوضح ذلك كله في الجدول الآتي: جدول رقم (٢)

الحكم	مقتضى الظاهر	ِ الأداة	الصيفة	نوع الجملة	#31
لمقتضى الظاهر	طلب غير الواقع فيما مضى واقعاً مع حكم المعقل		التمني	إنشاء طلبي	﴿ يَلَكِنَنَى كُنُتُ تُرَاّلُهُ الْأَعْرَافُ : ١٢٢]
مقتضى	سؤال عن الحنس من ذوي العلم	∜من≯	الاستفهام	إنشاء طلبي	﴿فَمَن رَّيُّكُمَا يَسُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩]
مقتضي	طلب الفعل على سبيل الاستعلاء	«لام» الأمر	الأمر	إنشاء طلبي	﴿ لِيُنفِقَ ذُو سَعَةِ مِن سَعَتِيْنَ ﴾ [الطلاق: ٧]
عللى	طلب عدم الفعل على سببل الاستعلاء	«لا» الناهية	النهي	إنشاء طلبي	﴿ وَلَا نَفْرَنُوا مَالَ الْيَتِيمِ اللَّهِ اللَّا اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّذِ
إخــراج عــلــى مقتضى الظاهر (مطابق)	لنداء البعيد عن الصراط المستقيم	(עוַ אַ	النداء	إنشاء طلىي	﴿ يَكَأَيُّهُا اللَّذِينَ كَفَرُوا لَا مُعَنَّذِرُوا اللَّهِ اللَّذِينَ كَفَرُوا لَا مُعَنَّذِرُوا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ اللللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللْمُلِمُ اللللللْمُواللَّهُ الللللْمُولِمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللِمُ الللِلْمُولِي الللللِّهُ الللللْمُولِي اللللللِمُ الللللِمُ ا

النوع السابع: الفصل والوصل

قال أهل البلاغة: إذ الوصل هو: عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه.

قال الخطيب: "وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة من عظيم الخطر، صعب المسلك، دقيق المأخذ، لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط بكنهه إلا من أوتي في فهم كلام العرب طبعاً سليماً، ورزق في إدارة أسراره ذوقاً صحيحاً. ولهذا قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل والوصل"(١).

مواضع الفصل:

ا ـ لا يعطف على الجملة المؤكدة للتي قبلها أو المبينة لها لكمال الاتصال بينهما. كما في قوله تعالى: ﴿الَّمَ إِنَّ فَلِكَ ٱلْكِنَابُ لَا لَكِنَابُ فِيهُ ﴿ البقرة: ١، ١].

قال الجرجاني: "فقوله تعالى: ﴿لَا رَبُّ فِيهُ بِيانَ وَتَأْكِيدُ لَقُولُهُ: ﴿ وَيَادَةُ تَشْبِيتُ لَهُ ، بِمَنزِلَةً أَنْ تَقُولُ: هو ذلك الكتاب، وهو ذلك الكتاب. . . ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضام يضمه إليه، وعاطف يعطفه عليه "(٢).

شم قال. "وكندلك قوله كلل . ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ عَامَنَّا اللَّهِ وَبِالْيَوْمِ اللَّهَ وَالَّذِينَ عَامَنُوا ﴾ إِللَّهِ وَبِالْيَوْمِ اللَّهَ وَالَّذِينَ عَامَنُوا ﴾ البقرة: ٨، ١٩]. إنما قال ﴿ يُخَالِعُونَ ﴾ ولم يقل: "ويخادعون » و لأن

⁽١) الإيضاح، ص١٦٦.

⁽٢) دلائل الإعجاز، ص ٢٢٧.

هذه المخادعة ليست شيئاً غير قولهم ﴿ وَامَنَا ﴾ من غير أن يكونوا مؤمنين. فهو إذن كلام أكّد به كلام آخر هو في معناه وليس شيئاً سواه (١).

٢ ـ لا يعطف على جملة بينها وبين الأولى شبه كمال
 الاتصال، كأن تكون جواباً عن سؤال اقتضته الأولى.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَبْرِيْ نَفْسِى ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُ السُّوِّ الوسف: ٥٣]. قال الخطيب: «كأنه قيل: هل النفس أمارة بالسوء؟ فقيل: إن النفس لأمارة بالسوء (٢٠).

" ـ لا يعطف على جملة بينها وبين الأولى كمال الانقطاع، كأن تكون الأولى إنشائية والثانية خبرية أو العكس، وليس بينهما جهة جامعة؛ كقولهم: «لا تدنُ من الأسد يأكلُك» بالرفع.

٤ لا يعطف على جملة بينها وبين الأولى شبه كمال الانقطاع، كأن يكون عطفها عليها موهماً لعطفها على غيرها.

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلُواْ إِلَىٰ شَيَطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا خَنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۚ إِلَىٰ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥، ١٥].

قال الخطيب: «لم يعطف ﴿ أَلَهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمَ على ﴿ إِنّا مَعَكُمْ ﴾؛ لأنه لو عطف عليه لكن من مقول المنافقين، وليس منه » (٣).

⁽١) دلائل الإعجاز، ص٢٢٨.

⁽٢) الإيضاح، ص١٧٤.

⁽٣) المصدر السابق، ص١٦٦٠.

* مواضع الوصل:

١ ـ يعطف على جملة أتت بعد جملة لها محل من الإعراب،
 وقصد التشريك بينها وبن الثانية في حكم الإعراب.

كما في قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَغَرُجُ مِنْهَا وَمَا يَغَرُجُ مِنْهَا وَمَا يَغَرُجُ مِنْهَا وَمَا يَغَرُجُ فِيهَا ﴾ [سأ: ٢، الحديد: ٤].

٢ ـ يعطف على جملة أتت بعد جملة بينها اتفاق في الخبر أو الإنشاء لفظا ومعنى. ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمِ ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤].

" يعطف على جملة أتت بعد جملة بينها اتفاق في الخبر أو الإنشاء معنى لا لفظاً ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنَقَ بَنِي إِشْرَهِ بِلَ لَا لَفَظاً ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنَقَ بَنِي إِشْرَهِ بِلَ لا نَعْبُدُونَ إِلَّا اللّهَ وَبِالْوَلِائِينِ إِحْسَانًا وَذِى الْقُرْبَى مِيثَنَقَ بَنِي إِشْرَهِ بِلَ لا نَعْبُدُونَ إِلَّا اللّهِ وَاللّهِ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا تَعْبُدُونَ ﴾ اللقرة: ١٨٣]. عَطَفَ قوله: ﴿وَقُولُوا على قوله: ﴿وَقُولُوا لا تعبدوا).

ويُسَمِّي البلاغيون التاني والثالث ما وقع وسطاً بين الكمالين. يريدون: كمال الانقطاع وكمال الاتصال(١).

٤ - إذا أوهم ترك العطف خلاف المقصود، نحو قولهم: "هل برى علي من مرض؟" فعقال: "لا". فإن أربد الدعاء للسائل بعد الإجابة بـ "لا" فلا بد من الوصل، فيقال: لا، ورعاك الله؛ لأن الفصل يوهم أنه دعاء على المخاطب بعد الرعاية.

وتلك هي مواضع الفصل والوصل، مقتضاها أن يحيء كل

⁽١) الإيضاح، ص١٧٧ ـ ١٧٨.

موضع على نحو ما ذكرنا، إما لأنها هي الأصل، وإما لأنه لا مسوغ للعدول عنها. وإخراج الكلام على تلك الأحوال إخراج على مقتضى الظاهر.

النوع الثامن: الإيجاز والإطناب

مهاد:

قال أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ): إن الإيجاز والإطناب لمحتاح إلبهما في جميع الكلام، وكلِّ نوع منه، ولكل واحد منهما موضع؛ فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكنه؛ فمن أزال التدبير في ذلك عن جهته، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز، واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ»(١).

ونفهم من كلام أبي هلال أمرين:

أحدهما: أن ثمة مواضع لا يصلح فيها إلّا الإيجاز، لأجل ما يقتضيه ظاهر الحال في ذلك الموضع، كما أن ثمّة مواضع أخرى لا يصلح فيها إلا الإطناب للغرض نفسه.

وثانيهما: أن الإيجاز والإطناب كلاهما أصل، له موضعه؛ فليس الإيجاز عدولاً عن الإطناب، وليس الإطناب عدولاً عن الإيجاز.

وأصل الإيجاز أن يكون لفظه قليلاً ومعناه كثيراً دون أن يتعلق شيء من المعنى الكثير على محذوف. ولذلك نجد أن كثيراً ممن

⁽۱) أبو هلال العسكري (۱۹۸۲م)، كتاب الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصوية، ص١٩٠٠.

تعرضوا لمفهوم الإيجاز من المتقدمين؛ كالإمام الرازي مثلاً، جعلوا حده محصوراً على إيجاز القصر.

يقول الإمام: "وحده: أنه العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف من غير إخلال (١) ثم مثل له بقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَوَّةً ﴾ [المقرة. ١٧٩]. ولا يفهم من هذا الحد والتعريف للإيجاز، إيجاز حذف، بل إني أرجِّح أنه يَخْمَتُهُ لم يكن يرى الحذف داخلاً في الإيجاز، ويؤيد ذلك أنه فصل بين الحذف والإضمار، وبين الإيجاز، كما جاء في الباب الرابع الذي جعل عسوانه: في الحذف والإضمار والإيجاز.

وأما أصل الإطناب فهو زيادة الدفظ على المعنى لفائدة (٢). وهذه الفائدة هي: الاحتراز من التطويل والحشو^(٤). وأما زيادة اللفظ على المعنى لفائدة غير الاحتراز عن التطويل والحشو؛ كتأكيد معنى اللفظ أو تقريره ونحو ذلك فهو خروج عن أصل الإطناب أو مقتضى ظاهره كما سنرى إن شاء الله.

⁽۱) الرازي (۱۹۸۵م)، مهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، بيروت، دار العلم للملايير، ص٣٣٦.

⁽٢) المصدر السابق، نفسه.

⁽٣) المراغي (٢٠٠٧م)، عنوم البلاغة (ط٤)، بيروت، دار الكتب العلمية، ص١٩١.

⁽٤) قال الخطيب: وقلنا "لفائدة" احترازاً من شيئين: أحدهما: التطويل. وهو أن يتعين الزائد في الكلام كقوله: وألفى قولاً كذبا ومينً. فإن الكذب والمين واحد. وثانيهما: ما يشتمل على الحشو وهو ضربان أحدهما يفسد به المعنى، والآخر لا يفسد به انظر الإيضاح، ص ١٩٥٠ ١٩٦٠.

ويؤيد ذلك ما نجده عند الطيبي في فصله بين مبحث الإطناب، ومباحث التذييل والتكميل والاعتراض ونحوها، فقد بحثها في باب التحسين الراجع إلى اللفظ والمعنى دون باب الإيجاز والإطناب، ذلك لأن الزيادة فيها ليست احترازاً من الحشو أو التطويل كما هو في الإطناب.

وذهب السكاكي في «المفتاح» إلى أن الإيجاز والإطناب لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق واللجوء إلى شيء عرفي، وذلك لكونهما نسبيين، كما يرى، وجعل كلام أوساط الناس على مجرى متعارفهم في التعبير عن المعاني مقياساً لهما، وقال: «الإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف عليها الأوساط. والإطناب: هو أداؤه بأكثر من عباراته، سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل»(٢).

وقد رده الخطيب، فقال: «وفيه نظر؛ لأن كون الشيء نسبياً لا يقتضي أن لا يتيسر الكلام إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي. ثم البناء على متعارف الأوساط، والبسط الذي يكون المقصود جديراً به، ردِّ إلى جهالة، فكيف يصلح للتعريف»("). ثم قال: «والأقرب أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المعنى: هو

⁽۱) الطيبي (۱۹۹٦م)، التبيان في البياذ، باب الإيجاز والإطناب من ص٢١٤ __ ٣١٤.

والباب الثاني: في التحسين إلى اللفظ والمعنى من ص٤٧٦. ٤٩٦.

⁽٢) المفتاح، ص٧٨٧، ٣٨٨.

⁽٣) الإيضاح، ص١٩٤،

تأدية أصل المراد بلفظ مساوٍ له، (يعني: المساواة) أو ناقص عنه واف (يعني: الإيجاز) أو زائد عليه لفائدة الإطناب.

والذي يطهر لي: أن السكاكي كان يحاول أن يضع معياراً علمياً يُقاس عليه الإبجاز والإطناب. وهذا جهد مشكور، وقد أفاد منه كثير من الباحثين اللغويين، واحتهدوا في وضع مقاييس علمية لضبط المصطلحات اللغوية. فهو تَخَلَّنهُ وإن لم ينجح في طرح مقياس علمي منضبط، فقد نجح في فتح أبواب من العلوم، وكأنه أراد ذلك في عنو ن كتابه، ولعل "مفتاح السكاكي" كان سبباً لاندفاع باحث مثل عبد الله صوله، نحو البحث عن بديل لمقياسه تَخَلَّنهُ،

يقول عبد الله صوله منتقداً مقياس "متعارف الأوساط":

"القاعدة أو المقياس الذي نقيس به ونقيس عليه هذا العدول (يريد:

الإيجاز والإطناب؛ لأنه يراهما عدولاً كما يرى كل زيادة عدولاً)
لا يمكن أن يكون "متعارف الأوساط" كما ذهب إلى ذلك
السكاكي، لكون هؤلاء الأوساط لهم هم أيضاً إطنابهم وإيجازهم
فيما يقولون وفيما يكتبون بحسب ما يقتضيه منهم المقام الذي فيه
يقولون وفيه يكتبون" "أ. ثم يقول مطرحاً مقياس السكاكي: "ليس في
رأينا (يعني: متعارف الأوساط) من الجد والصرامة ما يجعلنا نطمئن
إليه" ").

ثم قال مقترحاً بديل مقياس السكاكي: "نصوغ مقياساً آخر أكثر

⁽١) الإيضاح، ص١٩٤.

⁽٢) عبد الله صوله (٢٠٠١م)، الحجاج في القرآن، ص ٢٤١.

⁽٣) المصدر السابق، ص ٢٤٢،

دقة وأقرب إلى الضط، هو: الجملة في مظهرها الخبري الابتدائي البسيط المجرد، باعتبارها من الناحية النحوية مفيدة معنى في ذاتها، وبصرف النظر عن استخداماتها القولية المختلفة المرتبطة بالمقامات المختلفة، لم تتوخ فيها زيادة ولا نقصان بالنسبة إلى صورتها الخبرية الابتدائية المذكورة. فإن زيدت بتأثير المقام أو لخلق مقام لفظاً لإفادة معنى زائد على معناها الأصلي الذي لها في صورتها الخبرية الابتدائية تلك، سمي ذلك عندنا عدولاً كمياً بالزيادة، وإن أنقص منها بفعل المقام أو لصنع مقام أيضاً... سمين ذلك عدولاً كمياً بالنقصان (۱).

وهذا الكلام حسن جداً، لولا ما فيه من اعتبار كل زيادة عدولاً، كما يؤكد عبد الله صوله في موضع آخر حين يقول: "إذ الكلام المؤكد بما هو عدول عن الأصل يحمل في الوقت نفسه الأصل..."(٢).

فيرى أن التوكيد زيادة، وهو عدول عن الأصل، وقد رأينا فيما سبق أن توكيد الخبر الطلبي والإنكاري ليس عدولاً عن الأصل وإنما هو أصل يقتضيه حال المخاطب.

ثم إن الزيادة لأجل تأكيد المعنى هي زيادة على المعنى الأصلي الذي أفادته الجملة السابقة لها؛ لأننا إذا حذفنا الجملة الزائدة فيها ذهب معنى التأكيد.

⁽١) عبد الله صوله، الحجاج، ص٢٤٢.

⁽٢) المصدر السابق، ص٢٤٤.

وإذا كان عبد الله صوله يريد أن ما يسميه العدول الكمي بالزيادة لا يكون إلا عندم تفيد الزيادة معنى زائداً على المعنى الأصلي، فذلك في منظور دراستنا هذه عدول عن أصل الإطناب، وليس عدولاً عن الجملة الابتدائية الخبرية.

فالجملة التي براها معدولة عن الأصل، هي جملة أصلية لها مواضع تجيء فيها كما رأينا في الخبر الطلبي والإنكاري. وجملة الإطناب إن أفادت معنى غير الاحتراز من الحشو والتطويل كانت عدولاً عن أصل الإطناب.

* تعريف الإيجاز والإطناب في منظور الدراسة:

نستخلص مما تقدم أن الإيجاز هو زيادة المعنى على اللفظ الموضوع له، وأن الإطناب هو زيادة النفظ على المعنى المراد دون حشو أو تطويل.

ومن هنا نعرف أن أصل الإيجاز هو إيجاز القصر، فبه لا بغيره يتحقق إيراد المعاني الكثيرة على اللفظ التام. أعني بالتام ما استوفى متطلبات التراكيب النحوية دونما حذف.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وُخُذِ ٱلْعَقُو وَأَمْنُ بِٱلْمُرْفِ وَٱعْرِضْ عَنِ الْمُهْ الله وَمَا الله وَمُا الله وَمُا الله وَمُا الله وَمَا الله وَمِا الله وَمَا الله وَمَا الله

«الإعراض عن الجاهلين» الصبر، والحلم، وتنزيه النفس عن مماراة السفيه، ومنازعة اللجوج»(١).

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيْوَةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩]. قال بهاء الدين فيها: "إن لفظه يسير، ومعناه كثير؛ لأنه قام مقام قولنا: الإنسان إذا علم أنه إذا قتل يقتص منه كان ذلك داعياً له قوياً مانعاً من القتل، فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان ارتفاع القتل حياة لهم»(٢).

وأما أصل الإطناب، فهو أن يزيد اللفظ على معناه دون حشو أو تطويل (٣). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَاكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفَوْهِكُمْ الله وَ الله الأفواه (٤)، لكن ليبين الأخواب: ٤]. ومعلوم أن القول لا يكون إلا بالأفواه (٤)، لكن ليبين أن هذا القول لا حقيقة له. وهو قولهم: «زيد بن محمد» فادعوا نساً لا حقيقة له (٥).

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ وَلَكِنَ تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلِّي وَلَكِنَ تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ آلِّي فِي ٱلصَّدُورِ ﴾ [الحج: ٤٦]. قال الطيبي: «ففائدة الصدور مزيد إثبات

⁽١) تأويل مشكل القرآن، ص١٨.

 ⁽۲) بهاء الدين السبكي (۲۰۰۹م)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح،
 تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية ١/٥٨٦.

 ⁽٣) ذكرنا معنى الحشو والتطويل، يراجع في مكانه من البحث ص١٦٥٠.
 وينظر: الخطيب، الإيضاح، ص١٩٥ ـ ١٩٦٠.

⁽٤) ولذلك يتعجب الكافرون يوم القيامة حين تشهد عليهم جلودهم، فيقولون لجلودهم لم شهدتم علينا؟ قالوا: ﴿أَنطَفَنَا اللَّهُ ٱلَّذِي ٱلطَّقَ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [فصلت ٢١].

⁽٥) البغوي (١٩٩٧م)، معالم التنزيل ٦/٢١٧.

المجاز، فإنه قد تعورف واشتهر أن العمى على الحقيقة مكانه البصر كما أن فائدة ﴿يَطِيرُ بِجُنَاحَيْدِ﴾ [الأنعام: ٣٨] مزيد إرادة الحقيقة(١).

وبعد؛ فنلك هي مواضع مقتضى الظاهر في علم المعابي، وردت متفرقة في كتب أهل العلم، ورأينا حصرها في هذا الفصل لنؤسس عليها في الفصل القادم بياناً للمعدول عنه من المعدول إليه، أو بعبارة أخرى، ما جاء على غير مقتضى الظاهر.

وننبه ههنا، إلى أنه يصح القول فيما جاء على مقتضى الظهر أنه جاء على الأصل دون العكس؛ فلا يصح القول فيما جاء على الأصل أنه جاء على مقتضى الظاهر؛ لأن ذلك يوهم أنه قد يعدل عنه في بعض المقامات.

وقد علمنا أنه متى وجد أصلان للتعبير لا يمكن القول في أحدهما إنه عدول عن الآخر، فلا نقول مثلاً: الإيجاز عدول عن الإطناب، والإطناب عدول عن الإيجاز. وكذلك لا نقول إن الحقيقة عدول عن المجاز، والمجاز عدول عن الحقيقة. إذ هما أصلان للتعبير، يبدرجان تحت قائمة بدائل للمتكلم يختار منها ما يناسب غرضه في الكلام، أو يناسب حال المخاطب، أو المقام الذي بلقي فيه الخطاب. ولهذا قالوا إن الإطناب يجيء في موضع المدح، والإيجاز يجيء في موضع الشكر أو الاعتذار (٢). فمعرفة المواضع التي يأتيان فيها دليل على أنهما أصلان، فلا مسوّغ إذن للإيجاز في موضع المدح والإطناب في موضع الشكر.

⁽١) الطيبي (١٩٩٦م)، التبيان في البيان، ص٣٢٣.

⁽٢) المراغي (٢٠٠٧م)، علوم البلاغة، ص ٤١.

وإذا قلنا في مواضع مقتضى الظاهر: إنها جاءت على مقتضى الظاهر علمنا أن ثمة مواضع تجيء فيها على خلافه.

وبيان ذلك: إذا قلنا مثلاً في توكيد الخبر الإنكاري إنه إخراج على مقتضى الظاهر، لزم ذلك أن تكون ثمة مواضع تجيء فيها على خلافه وإن لم تكن متعينة، مثل إخلاء الخبر الإنكاري عن مؤكدات.

ومما ينبغي أن نكون على ذكر منه دائماً هو أن نكتة العدول عن مقتضى الظاهر لا يمكن التنبؤ بها قبل مثول ما جاء على خلاف مقتضى الظاهر أمامنا، وقبل الوقوف على الموضع الذي جاء فيه الأننا متى استطعنا أن نقول، يعدل عن كذا، إلى كذا، لأجل كذا، كان ذلك أصلاً معروفاً لا يدخل في تلوين الخطاب، لغياب عنصر المفاجأة فه.

وكلام المتقدمين في هذا الباب دقيق جداً؛ لأنهم اكتفوا بالتمثيل له ولم يحددوه تحديداً. انظر مثلاً إلى كلام السكاكي في هذا الموضع إذ يقول: "قد ينزلون منزلة غير المنكر من لا يكون إياه، إذا رأوا عليه شيئاً من ملابس الإنكار فيحوكون حبير الكلام لهما على منوال واحد»(١).

يفهم من كلام السكاكي أنه قد يكون إرادة ذلك سبباً للعدول، ولا تعني عبارته التي ابتدأها بقوله: «قد ينزلون» أنه لا يكون العدول تأكيد الخبر الإنكاري إلا لهذا الغرض.

ومن يتتبع أسلوب القرآن الكريم يجد فيه هذا الذي نميل إليه.

⁽١) مفتاح العلوم، ص٢٦٧ ـ ٢٦٣.

اقرأ مشلا قوله تعالى: ﴿ الْمَ ﴿ وَلَكَ الْكِنْبُ لَا رَبَّبُ فِيهِ ﴾ [البقرة: ١، ٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْمَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ اللّهِ وَلَكِن تَصْدِينَ اللّهِ مِن رَبِ الْعَالَمِينَ ﴾ ولَا كِن تَصْدِينَ اللّهِ مِن رَبِ الْعَالَمِينَ ﴾ ولَا رَبَّ فِيهِ مِن رَبِ الْعَالَمِينَ ﴾ [يوس: ٣٧].

وقوله تعالى: ﴿ لَهُ تَمْوِلُ الْكِتَابِ لَا رَبِّ فِيهِ مِن رَبِّ الْعَالَمِينَ الْعَالَمِينَ وَقُولُونَ اَفْتَرَيْلُهُ بَلْ هُوَ اَلْحَقُّ مِن رَبِّكَ ﴾ [السجدة: ١ ٣].

فإخلاء قوله تعالى: ﴿لَا رَبُّ فِيدُ في آية البقرة من المؤكدات، إنزال المنكر منزلة غير المنكر كما ذكر المفسرون والبلاغيون(١٠).

ولكن هل يقال ذلك أيضاً في آيتي يونس والسجدة؟ .

إن نكتة العدول عن تأكيد الخبر في الآيتين يمكن أن تكون للدلالة على براءة الكتاب من أن يكون مفترى، وبراءة الرسول الله من افترائه. فكما أن الذي شهد له الناس بالصدق والأمانة لا يحتاج إلى محرجات الأيمان ليصد قوة فيما يخبر، فكذلك شأن الكتاب فلا حاجة بتأكيد أنه لا ريب فيه وأنه غير مفترى من دون الله، ولما كان أصل تشككهم هو قولهم زوراً إن القرآن مفترى، وأن الذي افتراه هو الرسول المنهم واعتقادهم.

أم القرآن، فقال فيه رب العزة: ﴿ وَمَا كَانَ هَنَدَا ٱلْقُرْهَانُ أَن يُفْتَرَيَكُ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَكِن تَصَّدِينَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيِّهِ ﴾ [يونس: ٣٧].

قال ابن عاشور: "إن قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْمَانُ أَن

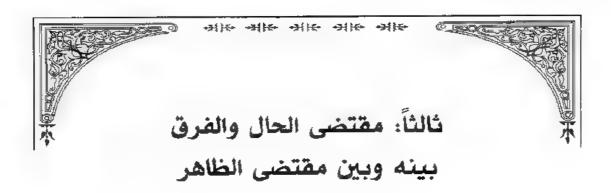
⁽١) المفتاح، ص٣٦٣. ابن عاشور (د ت)، التحرير والتنوير ١/٣٢٣.

يُفْتَرَىٰ أَبِلغ من أَن يقل: ما هو بمفترى لما يدل عليه فعل الكون من الوجود؛ أي: ما وجد أن يفترى؛ أي: وجوده مناف لافترائه الله (١).

وإذا ثبت أنه غير مفترى، وأنه من عند الله ربِّ العالمين، بطل قولهم أن النبي ﷺ افتراه، فأخرج الكلام مخرج من لم يتهم في صدقه للدلالة على صدقه وأمانته ﷺ وبعده عما يقول الظالمون.



⁽١) التحرير والتنوير ١/٢٢٣.



لا نكاد نجد في المصادر الفكر البلاغي اختلافاً في معنى مقتضى الحال عند المتقدمين والمحدثين على سواء. يقول السيوطي: «الحال: الأمور الداعية إلى التكلم على وجه مخصوص. ومقتضى الحال. ما يقتضيه الأمور الداعية إلى ذلك»(١).

وهو كذلك عند بدوي طبانة، يقول: «الحال هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما، وتلك الخصوصية هي مقتضى الحال»(٢).

وهذه الخصوصية في التعبير التي نفهمها عند السيوطي وطبانة هي ما أسميناها بالعدول عن مقتضى الظاهر؛ لأنه يخرج الكلام عن أصله المعتاد إلى نوع من التعبير، إذا تأملناه وجدناه مناسباً لغرض المتكلم أو حال المخاطب أو ظروف المقام.

وأما معنى مطابقة الكلام له، فهو وصول الإنسان بعبارته إلى

⁽١) السيوطي (١٤٢٤هـ)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، القاهرة، مكتبة الآداب، ص٩٣.

⁽٢) بدوي طبانة (د.ت)، معجم البلاغة العربية (ط٣)، جدة، دارة المنارة، صر٨٤.

وينظر في ذلك: المراغي (٢٠٠٧م)، علوم البلاغة، ص٣٦٠.

الإفصاح عن كُنَهِ ما قي قلبه، كما ذكر صاحب الطراز (١٠). أو وصول النص بعبارته إلى الإفصاح عن غرضه.

محاور مقتضى الحال

وقوام مفتضى الحال على ثلاثة محاور:

* المحور الأول: المتكلم:

ويتمثل في غرضه من الكلام، أو الأمور الداعية إلى التكلم على وجه مخصوص. وبيان ذلك: إن كان غرض المتكلم هو إقناع المنكر للخبر، فمقتضى الكلام فيه التأكيد، وإخراج الكلام مؤكداً إخراج مطابق للحال.

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ آلِهُ كُمْ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَا إِلَهُ إِلَّا هُوَّ ﴾ [طه: ٩٨].

قال الإمام أبو زهرة: «عندما يشتد قول الباطل يكون من مقتضى الحال أن يؤكد بيان الحق ليمحو الأوهام»(٢). وقد عرفنا في باب القصر إفادته للتأكيد.

وينشأ لههنا سؤال، وهو: كيف نقول في ما مضى إن إخراج الخبر الإنكاري مؤكداً إخراج على مقتضى الظاهر، ثم نقول لههنا هو مطابقة للحال، ونحن نزعم أنهما شيئان مختلفان؟

والجواب عن ذلك: هو أنه قد يتفق مقتضى الظاهر مع مقتضى

⁽۱) يحيى بن حمزة العلوي (۱۹۸۲م)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٢٢/١.

⁽٢) زهرة التفاسير ٩/ ٢٨١٤.

الحال، وفي هذه الحالة يغلب مقتضى الظاهر، كما في المثال السابق، وهذا هو الأصل، وقد يختلفان، فيعدل عن مقتضى الظاهر لأجل ما يقتضيه الحال، وله وجوه كثير نأتي إليها في باب العدول عن مفتضى الظاهر إن شاء الله.

ومثال اختلاف مقتضى الحال عن مقتضى الظاهر قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحَدَنْهُ مَا فَتُذَكِّرُ إِحَدَنَهُ مَا الْأُخُرَٰنُ ﴾ [البقرة: ٢٨٧]. حيث أظهر في مقام الإضمار على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأن مقتضه أن يفال: فتذكرها الأخرى (١).

والإحدى والأخرى _ كما قال ابن عاشور _: وصفان مبهمان لا يتعير الشخص المقصود بهما، فكيهما وضعتهما في موضعي الفاعل والمفعول كان المعنى واحداً (٢).

وفي «الدر المصون»، قال أبو البقاء: «فإن قيل لِمَ لَمَ يقلُ «فتذكرها الأخرى» (أي: على مقتضى الظاهر) قيل فيه وجهان:

أحدهما: أنه أعاد الظاهر ليدل على الإبهام في الذكر والنسيان، ولو أضمر لتعين عوده على المذكور.

والثاني: أنه وضع الظاهر موضع المضمر تقديره: فتذكرها،

⁽۱) أنكر التفتاز اني كونه من وضع المظهر موضع المضمر، وقال: اومما ينبغي أن يتعرض له وجه تكرير لفظ: الحداهما ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر، إذ ليست المذكرة هي الناسية، إلا أن يجعل الحداهما الثانية في موقع المفعول، ولا يجوز ذلك لتقديم المععول في موضع الإلباس"، نقله ابن عاشور، ينظر: التحرير والننوير ٣/١٠٠.

⁽٢) المصدر نفسه ٣/ ١١٠.

وهذا يدل على أن ﴿إِحْدَثُهُ مَا ﴾ الثانية مفعول مقدَّم ولا يجوز أن يكون فاعلاً مع هذا الوجه (()). وإلَّا لزم أن تكون المذكرة هي الناسية، وذلك لا يجوز. وهو ما اعتمد عليه التفتازاني في إنكاره وضع المظهر موضع المضمر فيه. ورد عليه، أن هذا من المقصور الدي لا يضر تقديم مفعوله على فاعله، فهو نحو: كسر العصا موسى.

قال ابن عاشور: "ولما كان ﴿أَن تَضِلَ ﴾ في معنى ضلال إحداهما صارت العلة في الظاهر هي الضلال، وليس كذلك، بل العلة ما يترتب على الضلال من إضاعة المشهود به، فتفرع عليه قوله: "فتذكر إحداهما الأخرى" "عند نسيانها". ثم قال: ووجّهه "صاحب الكشاف" أن فيه دلالة على الاهتمام بشأن التذكير حتى صار المتكلم يعلل بأسبابه المفضية إليه لأجل تحصيله" "، وهذا مذهب البصريين.

قال سيبويه: "فإن قال إنسان: كيف جاز أن تقول: ﴿أَن تَضِلُ ﴾ ولم يعد هذا للضلال وللالتباس؟ (قيل) فإنما ذكر أن تضل؛ لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل: أعددته أن يميل الحائط فأدعمه. وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكن أخبر بعلة الدعم وبسببه "(٤).

والكوفيون يرون أن التقدير في ﴿فَتُذَكِّرَ إِمَّدَنَهُمَا ٱللَّخُرَيُّ ﴾ إن ضلت، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله ففتحت «أن» وفتح «أن»

⁽١) الدر المصون ١/ ٦٧٩.

⁽٢) الزمخشري (د.ت)، الكشاف ١/ ٣٥١، ٣٥٣.

⁽٣) التحرير والتنوير ٣/١٠٩ ـ ١١٠.

⁽٤) سيبويه (٢٠٠٩م)، الكتاب ٣/ ٥٣.

⁽٥) الرركشي (٢٠٠٦م)، البرهان في علوم القرآن، ص٦٢٨ ـ ٦٨٣.

قراءة الجمهور. وقرأ حمزة وأبان تغلب والأعمش «إن تضل» بكسر همزة «إن»، وهي حرف شرط(۱).

قال الفراء: «يفتح أن ويكسر، فمن كسرها نوى بها الابتداء فجعلها متقطعة عمَّا قبلها، ومن فتحها فهو أيضاً على سبيل الحزاء، إلَّا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير.

- وقال -: والمعنى - والله أعلم - استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله وصار جوابه مردوداً عليه. ومثله في الكلام، قولك: "إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى" فالذي يعجبك الإعطاء أن يسأل، ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار. ومثله: "استظهرت بخمسة أجمال أن يسقط مسلم فأحمله"، إنما استظهرت بها لتحمل الساقط لا لأن يسقط مسلم. فهذا دليل على التقديم والتأخير" ").

وفي «الدر المصون»، قال الفارسي: «ما ذكره الفراء دعوى لا دلالة عليها والقياس يفسدها. ألا ترى أننا نجد الحرف العامل إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغييراً في عمله ولا في معناه، كذلك «إن» الجزائية ينبغي إذا فتحت ألّا يتغير عملها ولا معناها.

ومما يبعده أيضاً أنَّا نجد الحرف العامل لا يتغير عمله بالتقديم ولا بالتأخير، ألا ترى لقولك: «مررت بزيد»، ثم تقول: «بزيد مررت» فلم يتغير عمل الباء بتقديمها من تأخيرها»(٣).

⁽١) عبد اللطيف الخطيب (٢٠٠٠م)، المعجم ١/٤١٦.

⁽٢) الفراء (د.ت)، معانى القرآن ١٨٤/١.

⁽٣) السمين الحلبي (١٩٩٤م)، الدر المصون ١/ ٢٧٨.

ومهما يكن من أمر، فإن فيه عدولاً عن مقتضى الظاهر، لأجل ما يقتضيه الحال. وللوقوف على نكتة العدول هنا، أو ما اقتضته الحال في هذه الخصوصية في المعبير بوضع الظاهر موضع المضمر، نجد اختلافاً بينهم كذلك.

يقول الخفاجي فيها: «أقول: قالوا إن النكتة: الإبهام؛ لأن كل واحدة من المرأتين يجوز عليها ما يجوز على صاحبتها من الإضلال والإذكار؛ والمعنى: إن ضلت هذه أذكرتها هذه، فدخل الكلام معنى العموم، وأنه من وضع الظاهر موضع المضمر، والتقدير: فتذكرها، وهذا يدل على أن إحداهما الثانية مفعول متقدم، وإنما يمتنع التقديم إذا وقع إلباس يغيّر المعنى، فإن لم يكن إلباس نحو كسر العصا موسى لم يمتنع»(١). فنكتة العدول عند الخفاجي هي الإبهام.

وأما ابن عاشور، فيقول: "والذي أراه، أن هذا الإظهار في مقام الإضمار لنكتة هي قصد استقلال الجملة بمدلولها، كيلا تحتاج إلى كلام آخر فيه معاد الضمير لو أضمر، وذلك يرشح الجملة لأن تجري مجرى المثل. وكأن المراد هنا الإيماء إلى أن كلتا الجملتين علمة لمشروعية تعدد المرأة في الشهادة، فالمرأة معرضة لتطرق النسيان إليها، وقلة ضبط ما يهم ضبطه، والتعدد مظة لاختلاف مواد النقص والخلل، فعسى أن لا تنسى إحداهما ما نسيته الأخرى. فقوله: ﴿ فَتُنْكِنَ العدم الاكتفاء بالواحدة، وقوله: ﴿ فَتُنْكِنَ الله عليل لهنهاد امرأة ثانية حتى لا تبطل شهادة إحداهما الإشهاد المرأة ثانية حتى لا تبطل شهادة

⁽١) شهاب الدين الخفاجي (١٩٩٧م)، حاشية الشهاب ٢/ ٦١٢.

الأولى من أصلها)(١).

وهذان الوجهان صحيحان، ولكن يظل البحث عن نكتة العدول مقصداً للباحثين وغاية لأولي الألباب؛ لأنه لا يمكن أن يقال إن نكتة العدول فيه هي ما قاله الخفاجي أو ما قاله ابن عاشور مثلاً، فننفض أيدينا منه جملة واحدة، بل لا بد من محاولة للوقوف على أسرار العدول عن مقتضى الظاهر لأجل ما اقتضته الحال، وهي غاية بعيدة المنال، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله.

* المحور الثانى: حال المخاطب:

ألح ابن رشيق _ وهو محق _ على ضرورة معرفة حال المخاطب، وجعل ذلك غاية الشاعر في شعره، وأنه به تفاوت الباس، فقال: «فأول م يحتاج إليه الشاعر _ بعد الجد الذي هو الغاية، وفيه وحده الكفاية _ حسر التأتي والسياسة، وعلم مقاصد القول. فإن نسب ذل وخضع، وإن مدح أطرى وأسمع . . ولكن غايته معرفة أغراض المخاطب كائناً من كان؛ ليدخل إليه من بابه، ويداخله في ثيابه. فذلك هو سر صناعة الشعر ومغزاه الذي تفاوت الناس وبه تفاضلوا»(٢).

ومن مراعاة حال المخاطب، العدول عن المواجهة التي يقتضيها ظاهر العتاب في قوله تعالى: ﴿عَسَ وَتَوَلَّ ۞ أَن جَآءُهُ التّي يقتضيها ظاهر العتاب في قوله تعالى: ﴿عَسَ وَتَوَلَّ ۞ أَن جَآءُهُ النّعُنيُ ﴾ [عبس: ١، ٢].

⁽١) التحرير والتنوير ٣/١١٢.

⁽٢) ابن رشيق (٢٠٠٢م)، العمدة في محاسن الشعر ١/ ٣٣١.

قال ابن عاشور: "ولمّا كان صدور ذلك (يعني: العتاب) من الله لنبيّه على، لم يشأ الله أن يفاتحه بما يتبادر منه أنه المقصود بالكلام، (يعني: لم يشأ أن يواجهه بالعتاب كما يقتضيه ظاهر الحال). فوجهه إليه على أسلوب الغيبة، ليكون أول ما يقرع سمعه باعثاً على أن يترقب المعنى من ضمير الغائب فلا يفاجئه العتاب، وهذا تلطف من الله برسوله على أن يقع العتاب في نفسه مدرجاً وذلك أهون وقعاً (()(۲)).

* المحور الثالث: المقام:

قال السكاكي: «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة. فمقام التشكر يباين مقام الشكاية. ومقام التهنئة يباين مقام التعزية،

⁽۱) التحرير والتنوير ۳/۱۰۵.

⁽٢) ذكر الواحدي، أن سبب نزولها هو أن ابن مكتوم ـ وكان رجلاً ضريراً ـ أتى النبي على وهو يناجي عتبة بن ربيعة وأبا جهل بن هشام وعباس بن عبد المطلب وأبياً وأمية بن خلف، ويدعوهم إلى الله تعالى ويرجو إسلامهم، فقام ابن أم مكتوم، وقال: يا رسول الله، علمني مما علمك الله، وجعل يناديه ويكرر النداء، ولا يدري أنه مشتغل مقبل إلى غبره حتى ظهرت الكراهية في وجه رسول الله ويه لقطعه كلامه، وقال في نفسه يقول هؤلاء الصناديد إنما أتباعه العميان والسفلة والعبيد، فعبس رسول لله وأعرض عنه وأقبل على القوم الذين يكلمهم، فأنزل الله تعالى هذه الآيات. فكان رسول الله ويه بعد ذلك يكرمه، وإذا رآه يقول: مرحباً بمن عاتبني فيه ربي.

ينظر: أسباب النزول، ص٤٤٩. ابن عاشور (د.ت)، التحرير والتنوير ٣٧٧، تفسير أبي السعود ٣٧٦،

ومقام المدح يباين مقام الذم. . . ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»(١).

ومما جاء في النزيل وطبق مقتضى الحال دون مقتضى الظاهر قبوله تعالى: ﴿ فُنَ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيرُ الْكَرِيمُ ﴿ [الدحان: ٤٩]. فمقتضى الظاهر أن يقال: «ذق إنك أنت الذليل المهان» لأن الخطاب لأبي جهل، وقيل فيه يوم أن قتل ببدر، أو يقال له ذلك في جهنم يوم الدين. ولكنه عدل عن مقتضى الطاهر تأكيداً للمعنى الهكمي، فقد كان يقول: «والله إني لأنا أعر من جبليها». وقبل: إنه لقي النبي عَنِيجَ يوماً فقال له: «لقد علمت أني أمنع البطحاء، وأنا العزيز الكريم» فقتله الله يوم بدر وأذلّه وعيّره بكلمته، ويوم القيامة هو من المقبوحين بها(٢).

وهذا مثل قول قوم شعيب لنبيهم على : ﴿ أَصَلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَتْكُ كَا نَشَتَوُّأُ إِنَكَ لَأَنَ ٱلْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧].

قال أبو السعود: "وصفوه على الوصفين على طريق التهكم، وإنما أرادوا بذلك وصفه بضديهما" (").

وبعد؛ فتلك هي محاور مقتضى الحال. وقد تطابق مقتضى الظاهر، وفي هذه الحالة، تقتضي البلاغة إخراج الكلام على مقتضى الظاهر، إد المخالفة فيها بعدٌ عن البلاغة. وأما إذا اختلف

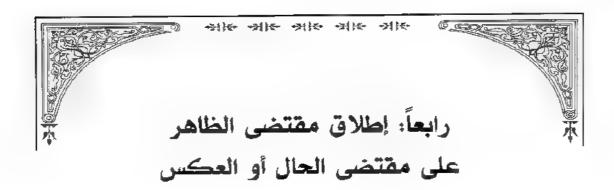
⁽١) مفتاح العليوم، ص٢٥٦.

⁽٢) ينظر: الواحدي (٢٠٠٥م)، ص٣٧٧.

⁽٣) تفسير أبى السعود ٣/ ٣٤٢.

مقتضى الحال عن مقتضى الظاهر فإن البلاغة تقتضي إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر، إذ إخراجه عليه لا يكون من البلاغة في شيء. وهذا معنى قولهم: إن البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال.





لا يصح إطلاق مقتضى الظاهر على مقتضى الحال، ولا إطلاق مقتضى الحال على مقتضى الظاهر.

أما الأول؛ فلأنه ليس في كلامهم ذلث. وأما الثاني؛ فلإيفاعه في لبس شديد. فمثلاً: عندما يقول التفتازاني: "كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم، والتأكيد مقتضى الحال، وقولك له: إن زيداً في الدار _ مؤكداً بـ "إنّ كلام مطابق لمقتضى الحال" (١).

لا شك أنه يريد فيما ذكر مقتضى ظاهر الحال. وبكون التقدير هكذا: «كون المخاطب منكراً للحكم حالٌ ظاهر يقتضي تأكيد الحكم، والتأكيد مقتضى ظاهر الحال، وقولك: إن زيداً في الدار _ مؤكّداً بـ «إنّ» _ كلام مطابق لمقتضى ظاهر الحال».

وإنما قلنا إنه يريد مقتضى الظاهر لا مقتضى الحال امتناع إرادة مقتضى الحال في السببين:

أحدهما: أنه يجوز العدول فيما ذكره، ولو كان المراد مقتضى الحال لم جاز العدول عنه، إذ البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

⁽١) التقتازاني (٢٠٠٣م)، مختصر السعد، ص٣١.

وأما الآخر: فهو قوله في موضع آخر في الكتاب حين ذكر الخبر الابتدائي والطلبي والإنكاري ومقتضياتها. قال: "وإخراج الكلام عليها؛ أي: على الوجوه المذكورة، وهي الخلو عن التأكيد في الأول (يعني. الخبر الابتدائي)، والتقوية بمؤكد استحساناً في الثاني (يعني: الخبر الطلبي)، ووجوب التأكيد في الثالث (يعني: الخبر الطلبي)، ووجوب التأكيد في الثالث (يعني: الخبر الإنكاري؛ كالمثال السابق) إخراجاً على مقتضى الظاهر. فرفع بهذا الكلام ما قد أوهم في الأول أنه يريد مقتضى الحال(1).

ولم يحذ المراغي حذو التفنازاني في بپان ما قد يوهم أن المراد هو مقتضى ظاهر الحال، بل جعل كلامه كأنه لا يريد إلا مقتضى الحال.

يقول: «كون المخاطب منكراً يوم البعث حال يقتضي التأكيد، والتأكيد مقتضي، وكونك تخاطبه بقولك: «إن يوم الساعة لا شك فيه» مطابقة لمقتضى الحال»(*). وكان الأولى أن يغلب مقتضى الظاهر ههنا لمطابقته مقتضى الحال، ولتضمين الكلام معنى آخر هو جواز العدول فيه. نعم، إنه لم يجئ على مقتضى الظاهر إلا لأجل ما اقتضته الحال، بَيْدَ أننا نعلم أن ليس في عدم القول في ما جاء على الأصل أنه مطابق لمقتضى الحال كبير فائتة، لأنه ليس فيه ما يوهم خروجه عن مقتضى الحال، ولأن الكلام البليغ لا يكون إلا مطابقاً لمقتضى الحال، بخلاف مقتضى الظاهر، فعلم من هذا أنه يريد ـ كما أراد أسلافه ـ بمقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال. فكما

⁽١) محتصر السعد، ص٥٢.

⁽٢) المراغى (٢٠٠٧م)، علوم البلاغة، ص٣٦.

أننا لا نقول: «جاءني زيد» ونحن نريد «غلام زيد»، إذ لو حذف «غلام زيد» لم يعلم هل الجائي نفس زيد أو غلامه، فكذلك مقتضى ظاهر الحال، فدو حدف المضاف (ظاهر) لم بنعين المراد أهو مقتضى الحال أم مقتضى ظاهر الحال^(۱).

ونعم، قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْمِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣]؛ أي: حبّ العجل(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَجَانَهُ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٧]. قيل: المواد به' أمر ربك (٣).

بل قد يحذف أكثر من مضاف واحد.

كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَاتِمِ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تُقُوك الْفُوبِ ﴿ [الحج. ٣٢]. والتقدير: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب. فحذف (تعظيم) وأقيم المضاف إليه ضمير الجر (ها) مقامه. وحذف (أفعال) وأفيم (ذوي) مقامه، ثم حذف (ذوي) وأقيم مقامه (تقوى) فصار معرباً بإعراب المضاف الأول، وهو تدرج في الحذف (٤).

⁽۱) ينظر: ابن هشام الأنصاري (۲۰۰۵م)، مغني اللبب عن كتاب الأعاريب، وبهامشه حاشية الدسوقي على معتز الله ومعه السبك العجيب نظم مغني اللبيب لعبد الحفيظ بن الحسن بن محمد العلوي (ط۲)، مصر، دار السلام ۲/ ۱۲٤۲.

⁽٢) المصدر السابق، ٢/١٢١٩.

⁽٣) المصدر السابق، ٢/ ١٢٨٢.

⁽٤) المصدر السابق، ٢/ ١٢٨٥.

وقال تعالى: ﴿ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةً ﴾ [النجم: ٥٨].

قال ابن جني: «تقديره: ليس لها من جزاء عبادة معبود دون الله كاشفة. فحذف المضاف الأول، فصار تقديره: ليس لها من عبادة معبود دون الله كاشفة. ثم حذف المضاف الثاني الذي هو «عبادة» فصار تقديره: ليس لها من معبود دون الله كاشفة. ثم حذف المضاف الثالث: فصار إلى قوله: ﴿ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللهِ كَاشِفَةً ﴾ [النجم: ٥٨](١).

ثم قال: «ولا تستنكر كثرة المضافات المحذوفة هناك، فإن المعنى إذا دل على شيء وقبله القياس أمضي على ذلك ولم يستوحش منه، ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿ فَقَبَضَتُ فَبَضَكُ مِن أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ [طه ٩٦]. ألا ترى أن معناه: من تراب أرض أثر وطء حافر فرس الرسول؛ أي: من تراب الأرض الحاملة لأثر وطء فرس الرسول؛ لأنه في تصحيحه من تقريه لاستيفاء معانيه، وإذا دل الدليل كان التعجب من حيلة العاجز الذليل "(٢). وفي مثل هذا يجوز الحذف لأنه لا يوقع في لبس (٣).

ومما وقعت عليه في كتب التفاسير من إطلاق مقتضى الحال على مقتضى الظاهر ما جاء في تفسير ابن عاشور، المعروف بالتحرير والتنوير:

⁽۱) ابن جني (۱۹۸۸م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية ۲/ ۳٤٥.

⁽٢) المصدر السابق: ٣٤٦/٢.

⁽٣) ينظر: شروط الحذف الثمانية في كتاب مغني اللبيب ٢/ ١٧٤٢. وبهامشه حاشة الدسوقي.

قال ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِم مِن سُلُطُنِ اللّٰهِ اللّٰهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ إِلّٰا لِنَعْلَمُ مَن يُوْمِنُ بِالْآخِرَةِ مِمَّنَ هُوَ مِنْهَا فِي شَكِّ وَرَيُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَملة حَفِيظًا ﴾ [سأ: ٢١]. «خولف في النظم بين الصلتين، فحاءت حملة (من يؤمن بالآخرة) فعلية، وجاءت جملة (هو منه في شك) اسمية؛ لأن الإيمان بالآخرة طارئ على كفرهم السابق ومتجدد ومتزايد آنا فأنا، (وهذا من نكات العدول عن مقتضى الظاهر في هذا الموضع) فكان مقتضى الحال (قلت: يعني: مقتضى ظاهر الحال، ومقتضى فلك معلى هو ما فهمناه في علمة العدول) إسراد الفعل في صلة أصحابه (1).

وفي قوله تعالى: ﴿ أَلَوْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبَنِيّ ءَادَمَ أَن لَا تَعْبُدُوا الشّيَطَانِ ﴾ [يس: ٦٠]. قال: (وإذا اقتضى الحال، من حق البلاغة إيثار كلمة بالذكر إذ لا يعد لها غيرها، فعرض من تصاريفها عارض ثقر لا يكون حق مقتضى الحال البلاغي (قلت: يعني: مقتضى الظاهر) موجباً إيرادها (٢٠).

يريد أن مقتضى الحال توالي العين والحاء للدلالة على إنكارهم ذلك العهد وهو أن لا يعبدوا الشيطان. والعين والحاء حرفان متقاربا المخرج من حروف الحلق، ولكنهما لم يحدثا ثقلاً في النطق بالكلمة ينافي الفصاحة بموجب بنافر الحروف؛ لأن ابتقال النطق في مخرج العين من وسط الحلق إلى مخرج الهاء من أقصى الحلق خفف النطق بهما، وكذلك الانتقال من سكون إلى حركة زاد

⁽۱) التحرير والتنوير ۲۲/ ۱۸٤.

⁽٢) المصدر السابق، ٢٣/ ٤٧.

ذلك خفة. ومقتضى الظاهر عدم توالي حرفين متقاربي المخرج (۱). وتلك بعض الشواهد على إطلاقهم مقتضى الحال على مقتضى الظاهر، وقد رأينا ما قد يحدثه من إشكال وما يوهمه من معنى غير مراد. فالأولى إذن أن يذكر «مقتضى الظاهر» في موضعه عند إرادة مقتضى ظاهر الحال، ولا يذكر «مقتضى الحال» إلّا في حاقً موطنه.



⁽١) التحرير والتنوير ٢٣/٤٦، ٧٤.

قد عدمنا في ما مضى معنى مقتضى الحال، فما علاقته بنظرية النظم؟ وللإجابة عن هذا السؤال، لا بد لنا أن نعرض موجزاً لمعنى نظرية النظم كما جاءت عند صاحبها. يقول عبد القاهر: «اعلم أن ليس النظم إلا أن نضع كلامك الوضع الذي يقتضيه «علم النحو» وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها»(١).

ثم راد ذلك إيضاحاً، فقال: "أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فيضطر في "الخبر" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق" و"زيد ينطلق" و"زيد ينطلق ريد" و"نيطلق زيد" و"منطلق ريد" و"زيد المنطلق" و"المنطلق ريد" و"زيد هو المنطلق" و"المنطلق والجزاء" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إن تخرج أخرج" و"إن خرجت خرجت... و"إن تخرج فأنا خارج".".

⁽١) دلائل الإعجاز، ص٨١.

⁽٢) المصدر السابق، نفسه.

 ⁽٣) لمثل هذا شواهده من القرآن الكريم، وهو الأولكي بالدكر في مقام الحديث عن دلائل الإعجاز، ومن ذلك، في الشروط وجزائه مثلاً، _

وفى «الحال» إلى الوجوه التي تراها في قولك: «جاءني زيد مسرعاً» و«جاءني يسرع» و«جاءني وهو يسرع» و«جاءني وهو مسرع» أو «وهو يسرع» و«جاءني قد أسرع» و«جاءني وقد أسرع».

فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له.

وينظر في «الحروف» التي تشترك في معنى، ثم تنفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ «ما» في نفي الحال. بـ «لا» إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ «إن» فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ «إذا» فيما علم أنه كائن.

وينظر في «الجمل» التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع «الواو» من موضع «الفاء»، وموضع «الفاء» من موضع «ثم»، وموضع «أو» من موضع «بل».

ويتصرف في التعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير، في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له (١).

ثم قال: «فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ إلى «النظم» ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو

قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدُ ﴾ [الأنمال: ١٩]. وقوله: ﴿وَإِنْ عُدنُمُ عُدْناً ﴾ [الإسرء: ٨]. وقوله: ﴿وَإِن عَدنُمُ عَدَالُ ﴾ [الإسرء: ٨]. وقوله: ﴿وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتَ سُنَتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال: ٣٨].

⁽١) دلائل الإعجاز، ص٨١، ٨٢.

معنى من معاني السحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزبة وذلك لفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه»(۱).

وخلاصة الكلام: «أن «النظم»؛ يعني: تَوَخِيَ معاني النحو، ويقتضي ذلك معرفة أحوال اللفظ، ليجاء بكل لفظ حيث ينبغي له. وهذا هو مقتضى الحال عندنا»(٢)، ويؤيد ذلك تصرفنا في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام بحسب ما يقتضيه الحال والمقام، وقد عد الجرجاني ذلك التصرف من مقتضيات النظم، وأن الصواب والحطأ فيه يرجعان إليه. وكذا في مقتضى الحال فإنه لا بدأن يجيء لنكته، وإلا كان خطأ.

ومن أمثلة ما ذكره من فساد النظم، قول أبي تمام: ثَابِيهِ فِي كَبِدِ السَّماءِ، ولم يكنْ كاثنينِ ثانٍ إذ هما في الغارِ

⁽١) دلائل الإعجاز، ص٨٢، ٨٣.

⁽٢) وشأن النظم شأن «الأسلوب» عند حازم القرطاجني، يقول: «ولما كان الأسلوب في المعاني بإزاء النظم في الألفاظ وجب أن يلاحظ فيه من حسن الاطراد والتناسب والتكلف في الانتقال عن جهة إلى جهة والصيرورة من مقصد إلى مقصد ما يلاحظ في النظم من حسن الاطراد من بعض العبارات إلى بعض، ومراعاة المناسبة ولطف النقلة». ينظر: حازم القرط جني (د.ت)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب، دار الكتب الشرقية، ص٣٦٤.

يقول الجرجاني: «إن الفساد والخلل كانا من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب، وصنع في تقديم أو تأخير، أو حذف وإضمار، أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه، وما لا يسوغ ولا يصح على أصول هذا العلم»(١).

إن الفساد الذي يذكره في البيت السابق وجعل مرده في النظم. هو ما نسميه العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة في التقديم أو التأخير أو الحذف والإضمار ونحو ذلك.

وقد علمنا أن العدول عن المقتضى الظاهر لا يكون إلا لأجل ما اقتضته الحال، ولا يخالف مقتضى الحال مقتضى الظاهر إلا للكتة، فإن لم تكن ثمة نكتة للعدول تسوغ إخرج الكلام على مقتضى الحال المخالف لمقتضى الظاهر كان خطأ محضاً. وهذا ما أكَّده الجرجاني في قوله: «إن الفساد والخلل كانا من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب».

ومما ذكره من حسن النظم قول البحتري:

بَلوْنا ضَرائبَ مَنْ قَدْترى فَمَا إِنْ رأينا لفتح ضريب هوالمرءُ أَبُدت لهُ الحَادِثا تُعزماً وشيكاً ورأياً صليب تنقل في خلقى سؤدد سماحاً مرجّى وبأساً مهيبا فكالسيف إن جئتهُ صارحاً وكالبحر إن جئتهُ مستثيبا

قال عبد القاهر: "فإذا رأيتها قد رقتك وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازاً في نفسك، فعد، فانظر في السبب واستقص في

⁽١) دلائل الإعجاز، ص٨٤.

النظر، فإنك تعلم صرورة أن ليس إلا أنه قدَّم وأخر، وعرَّف ونكر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرر، وتوخى على الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها «علم النحو»، فأصاب في دلك كله، ثم لطف موضع صوابه، وأتى مأتى يوجب القضيلة»(١).

ثم قال مبيناً ما في الأبيات من حسن: «أفلا ترى أن أول شيء يروقك منها قوله: «هو المرء أبلت له الحادثات» ثم قوله: «تنقل في خلقى سؤدد» بتنكير «السؤدد» وإضافة «الخلقين» إليه، ثم قوله: «فكالسيف» وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ؛ لأن المعنى لا محالة: فهو كالسيف. ثم تكريره «الكاف» في قوله: «وكالبحر»، ثم إنّه قرن إلى كل واحد من التشبيهين شرطاً جوابه فيه، ثم إنّه أخرج من كل واحد من الشرطين حالاً على مثال ما أخرج من الآخر، وذلك قوله: «صارخاً» هناك، ومستثيباً ههنا؟ لا ترى حسناً تنسبه إلى النظم ليس سببه ما عددت، أو ما هو في حكم ما عددت، فاعرف ذلك» (٢).

⁽١) دلائل الإعجاز، ص٨٥.

⁽۲) المصدر السابق، ص٨٦.

وربما كان أمثل من دلك النظر في الآية التاسعة والتسعين من صورة الأنعام، ففيها كل ما ذكر في أبات المحتري وزبادة.

قَالَ تعالى عَالَى : ﴿ وَهُو الَّذِي أَنْهُلَ مِنَ السَّمَانِ مَا أَهُ فَأَخْرَجْنَا بِدِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءِ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَصِرًا نُحْرِجُ مِنْهُ حَبَّا مُنْزَاكِنَا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْمِهَا فِنْوَانُ دَائِيةً وَجَنَّتِ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّبْتُونَ وَالزُّمَانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِيَّ الظُّرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا آثَمُو وَبَنْهِوْ اِنَ فِي ذَلِكُمْ لَآئِنِ لِقَوْمِ بُوْمِنُونَ ﴾ [الانعام: 94].

- ونستخرج من الآية حسب ما وصلنا إليه مما ذكره الجرجاني في أبيات البحترى، ثم نذكر زيادة الآية على الأبيات:
- عدَّد الجرجاني الأمور الآتية وجعلها سبب حسن النظم في الأبيات ونذكرها كلها في الآية:
 - * ١ ـ التقديم والتأخير: في الآية أنواع من التقديم والتأخير:
- أ ـ التقديم الإعرابي: ويتمثل في قوله: ﴿ وَرَمِنَ ٱلنَّخَلِ مِن طَلَبِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾ [الأنعام: ٩٩]. فقدم الخبر (ومن النخل) على المبتدأ (قنوان)، ينظر: ابن عاشوره التحرير والتنوير ٧/ ٤٠٨.
- ب ـ تقديم الأهم فالأهم: ويتمثل في تقديم الزرع على الشجر للدلالة على أن الزرع أفضل من النخل، فالزرع غذاء، وثمار الأشجار فواكه والغذاء مقدم على الفاكهة، وقدم النخل على سائر الفواكه؛ لأن التمر يجري مجرى الغذاء بالنسبة إلى العرب. ينطر: الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي (د.ت) ٨٦/١٣.
- * ٢ م المتعريف والتنكير: وفي الآية أنواع منها: تعريف «النخل» و «الزيتون» و «الرمان». قال ابن عاشور: «وإنما جيء بالتعريف فيه للإشارة إلى أنه الجنس المألوف المعهود للعرب، (يعني: تعريف النخل) فإن النخل شجرهم وثمره قوتهم» (التحرير والتنوير ٧/ ٠٠٤).
- * ٣ ـ الحذف والإضمار: في قوله تعالى: ﴿وَجَنَّتِ مِنْ أَعْنَابِ وَالزَّيْتُونَ وَالْرَّبُونَ وَالْأَمْانَ وَالْأَمْانَ وَالْمَانَ فَوَلَهُ عَلَى إضمار الفعل ﴿وَأَخْرَجْنَا ﴾ ﴿وَالزَّمَانَ ﴾ والمناه: وشجر الزيتون والرمان، فحذف الشجر واكتفى بذكر ثمره. (تفسير الطبرى ١١/ ٧٧٥).
- * 3 الإعادة والمتكرار: في قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَضَا بِهِ، نَبَاتَ كُلِ شَيْءٍ فَا أَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُحْرِجُ مِنْهُ حَبَّا﴾ فانظر إلى ما فيه من حسن التقسيم في إخراج النبات من الأرض وإخراج القنو من الطلع (ينظر: زهرة التفاسير ٥/٢٦٠٧).

* ٥ - العطف بالفاء: في قوله تعالى: ﴿ فَأَخَرَجُنَا بِهِ، نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ وقوله: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا ﴾ فالفاء الأولى للتقريع، وفي الثانية تفصيل لمضمون جملة ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ، نَبَاتَ كُلِّ شَيّءٍ ﴾ ! أي: فكان من النبت خضر ونخل وشجر، وهذا تقسيم الجنس إلى أنواعه. (انظر: التحرير التنوير ٧/ ٣٩٩). * 7 - الإضافة: في قوله تعالى: ﴿ نَبَاتَ كُلِّ شَيّءٍ ﴾ . قال الفراء: "يجوز في العربية أن تضيف النبات إلى كل شيء وأنت تريد بكل شيء النبات أيضاً » (معانى القرآن ١/ ٣٤٧).

قال الطري في معنى الإضافة: "أخرجنا من الماء الذي أنزيناه من السماء من غذاء الأبعام والبهائم والطير والوحش وأرزاق بني آدم وأقواتهم ما يتغذون به ويأكنونه فينبتون عليه وينمون» (تفسير الطبري ١١/٥٧٣). وقال: "ولو قيل معناه: فأخرجنا به نبات جميع أنواع النبات، فيكون "كل شيء» هو أصناف النبات كان مدهباً وإن كان الوجه الصحيح هو

* ٧ - الحال: في قوله تعالى: ﴿مُتَشَدِّيهُا﴾.

القول الأول؛ (السابق).

قال ابن عاشور: "متشابها وغير متشابه" حال ومعطوف عليه، والواو للتقسيم بقرينة أن الشيء الواحد لا يكون مشبها وغير متشابه؛ أي: بعضه متشابه وبعضه غير متشابه، وهما حالان من الزيتون والرمان معاً وإنما أفرد ولم يجمع (إذ الصناعة تقتضي المطابقة) اعتباراً بإفراد (اللفظ). (التحرير والتنوير ٧/٢٠٤). وهذا قول الزمخشري فيه (الكشاف ٢/٢٥) وعلى كل، فإن "متشابها" حال إما من "الرمان" لقربه، أو حال من "الزيتون"، وحذفت حال الثاني، وإنما لغوا من جعله حالاً لهما لعدم المطابقة، ومقتضاها أن يقال: "مشتبهين وغير متشابهين" (الدر المصون ٣/٢٤٢). ويدل ذلك كما قال القشيري: "على تجانس أجزاء الأرض وتوافق أقطار الكون، وتباين النبات في اللون والطعم" (الطائف الإشارات (د.ت)، تحقيق: إبراهيم بسيوني، الهبئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١/٤٩١)

وبعد؛ فقد حاولنا في الهامش أن نستخرج من الآية ما استخرجه الجرجاني من أبيات البحتري وأعجب منها أيّما إعجاب، وبزيد على ما ذكره الجرجابي من حسن النظم في أبيات البحتري، ما زادت عليه الآية حسب ما توصلت إليه، ومن يتدبر الآية يجد فيها فوق ما ذكرت.

ومن ذلك:

١ ـ الالتفات، في قوله: ﴿ فَأَخَرَجْنَا بِهِ. ﴾ بعد قوله: ﴿ وَهُو ٱلَّذِى الْمَالَةِ عَالَ الشيخ محمد أبو زهرة: ﴿ وَإِضَافَةَ الْإِخْرَاجِ إِلَى ذَاتُهُ الْعَلَيةُ بَصِيغة المتكلم لبيان عظيم فضله ».

٢ ـ أسلوب القصر في تعريف المسند إليه والمسند في قوله
 تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِئَ أَنْزَلَ ﴾.

ثم قال الجرجاني: وإن أردت أظهر أمراً في هذا المعنى، فانظره إلى قول إبراهيم بن العباس (١٠):

فلو إذ نبا دهر، وأنكر صاحب، وسلط أعداء، وغاب نصير تكون عن الأهواز داري بنجوة، ولكن مقادير جرت وأمور وإني لأرجو بعد هذا محمداً لأفضل ما يرجى أخ ووزير

قال الجرجاني: "فإنك ترى ما ترى من الرونق والطلاوة، ومن الحسن والحلاوة، ثم تتفقد السبب في ذلك، فتجده إنما كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو "إذ نبا" على عامله الذي هو "تكون"، وأنّه لم يقل: "فلو تكن على الأهواز داري بنجوة إذ نبا

⁽١) دلائل الإعجاز، ص٨٦.

دهر». ثم إنّه قال: «تكون» ولم يقل: «كان»، ثم نكر الدهر ولم يقل: «فلو إذ نبا الدهر» ثم إنّه ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به من بعد. ثم إنّه قال. «وأنكر صاحب» ولم يقل: «وأنكرت صاحبا» ولم يقل: «وأنكرت صاحباً»، لا ترى في البيتين الأولين شيئاً غير الذي عددته لك تجعله حسناً في النظم، وكله من معانى النحو كما ترى»(1).

وبعد؛ فقد تبيَّن لنا من خلال ما تقدم علاقة مقتضى الحال بنظرية النظم. فليس النظم عند الإمام إلا مراعاة مقتضيات المقام والحال على الوجه الذي بيَّنته هذه الدراسه، وقد أكَّد الخطيب دلك فقال: "وهذا _ أعني: تطبيق الكلام على مقتضى الحال _ هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم"(٢).

⁽١) دلائل الإعجاز، ص٨٦.

وال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَ قُرْءَانَا سُيْرَتَ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ فُطِعَتَ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِمَ بِهِ ٱلْمَوَنَّى بَلَ لِللَّهِ اللَّهِ الْمَاتَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ لَهُدَى الْمَوْنَى بَلَ لِلَّهِ اللَّهُ اللَّهُ لَهُدَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَهُدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُم بِمَا صَنعُوا فَارِعَةً أَوْ تَحُلُ قَرِيبًا مِن النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُم بِمَا صَنعُوا فَارِعَةً أَوْ تَحُلُ قَرِيبًا مِن مَانِيعَ مَنْ يَأْنِينَ وَعَدُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾ [الرعد: ٣١].

ومن يتدبر هذه الآية يجد فيها جميع ما ذكره الجرجاني من حسن النظم في أبيات إبراهيم بن العباس من تفديم؛ «كتقديم الجبال على الأرض مع سبق الأرض في الخلق»، وتنكير القرآن، وقوله: ﴿ سُبِرَتُ ﴾ و ﴿ فُطِّعَتُ ﴾ ولم يقل: «سيرتُ » أو «قطعتُ »، وغير ذلك من مزيات ما لو التمسناها لوجدناها تفوق على ما ذكره الحرجاني في أبيات إبراهيم بن العباس. وفي الإشارة هنا _ لضيق المقام _ غنيَّة عن التفصيل.

⁽٢) الخطيب القزويني (٢٠٠٦م)، الإيصاح في علوم البلاغة، ص١٦.

حاول الإمام السكاكي أن يحدد مواضع حذف المسند إليه، وهي من مواضع العدول عن مقتضى الظاهر (مخالفة مقتضى الحال مقتضى الظاهر). فقال: «أما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند إليه فهي: إذا كان السامع مستحضراً له، عارفاً منك القصد إليه عند ذكر المسند، والترك راجع إما لضيق المقام، وإما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وإما لتخيّل أن في تركه تعويلاً على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشهادتين، وإما لإيهام أن في تركه تطهيراً عنه، أو تطهيراً له عن السائك، وإما. وإما . وإما . وإما الله يسعه المقام.

ثم أدرك الإمام أنه ليس في وسعه أن يحصيها عدداً، فوقف قائلاً: "وإما لأغراض سوى ما ذكر" (٢). وكان همه كَثَمَّهُ أن يذكر لنا في هذا الموضع الأحوال التي يحذف فيها المسند إليه، وهي أحوال لا تحكمها قاعدة، وإنما مردها إلى العقل السليم والذوق المستقيم (٣). وإذا ثبت ذلك، انتفت القدرة على حصرها في موضع. وإذا كان ذلك كذلك، كان كل ما جاء في دراستهم لمواضع حذف

⁽١) مفتاح العلوم، ص٢٦٥، ٢٦٦.

⁽٢) المصدر السابق؛ ص٢٦٦.

⁽٣) المصدر السابق، نفسه.

المسند إليه ونحو ذلك من مقتضيات الأحوال محمولة على أمثلة وشواهد لا غير.

وليست تحديداً لمواضع مقتضى الحال؛ لأنه متى استطعنا أن نقول يقال كذا في موطن كذا، انصرف ذلك إلى مقتضى الظاهر لا مقتضى الحال كما علمنا.

ولهذا، فإنه ليس من الصواب _ في رأينا _ تخصيص نوع من التعبير بحال معينة، كأن نقول: يحذف المسند إليه في حال كذا. وإذا قلنا، فإننا نقول: قد يحذف المسند إليه للاحتراز عن العبث مثلاً لما في ذلك من دلالة على حذفه لغير هذا الغرض.

وبعد؛ فقد حاولنا في هذا الفصل أن نوضح الفرق بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال، والمراد بكل واحد منهما. وحاولنا فيه أن نتلمس الفرق بين مطابقة مقتضى الحال مقتضى الظاهر ومخالفته إياه.

وعلمنا أنه إذا طابق مقتضى الظاهر مقتضى الحال فإنه يغلب مقتضى الظاهر والإخراج عليه إخراج على الأصل لا يدخل في تلوين الخطاب.

وأما إذا خالف مقتضى الحال مقتضى الظاهر فهو ما نسميه بالعدول عن مقتضى الطاهر.

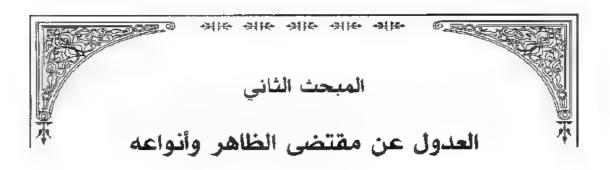
وتبيَّن لنا من ذلك: أن الإخراج على مقتضى الحال نوعان: إخراج مطابق لمقتضى الظاهر، وإخراج مخالف له.

أما الأول فليس من تلوين الخطاب، وأما الثاني فهو تلوين الخطاب بالعدول عن مقتضى الظاهر.

ثم وقفنا على علاقة مقتضى الحال بنظرية النظم، وانتهينا إلى: أن ما يريده الجرجاني بـ «النظم» هو ما نريده بمقتضى الحال. ثم ختمنا الفصل بمناقشة مسألة تخصيص تعبير معين بحال معينة، ورأينا فيها أن ذلك ليس من الصواب، فلا يقال مثلاً: يحذف المسند إليه في حال كذا، والأولى أن يقال: قد يحذف المسند إليه اللاحتراز عن العبث مثلاً، لِمَا في هذا الكلام من دلالة على عدم الحصر والتقييد.

وبقي لنا سؤال من تلكم التساؤلات، نستصحبه إلى الفصل القادم إن شاء الله، وهو هل للبليغ أن يعدل عن تلك القواعد البلاغية أو النحوية التي توجب على البليغ الالتزام بها، وما أثر ذلك في البلاغة العربية؟





مهاد

قد علمنا في الفصل السابق معنى مقتضى الظاهر وأنواعه، وعممنا أنه قد يطابقه مقتضى الحال وقد يخالفه، وأنه إذا طابقه فإن البلاغة تقتضي إخراج الكلام عليه؛ أي: على مقتضى الظاهر. وأن إخراج الكلام في هذه الحالة على خلاف مقتضى الظاهر خروج عن البلاغة. وقلنا فيه، إنه يلزم تغليب مقتضى الظاهر على مقتضى الحال في هذه الحالة؛ لأنا لا نقول إن الكلام أحرج على مقتضى الظاهر ويكون ذلك صواباً إلّا إذا طابق مقتضى الحال. وعلمنا أن هذا النوع لا يدخل في تلوين الخطاب؛ لأنه هو الأصل.

ثم قلنا إنه - أي: مقتضى الظاهر - إذا خالفه مقتضى الحال، فإن البلاغة تقتضي إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر، وهو ما نسميه هنا بالعدول عن مقتضى الظاهر، وقلنا بدخوله في تلوير الخطاب؛ لأنه عدول عن الأصل أو الظاهر.

وأما من حيث المكانة البلاغية لهذا النوع من التعبير، فيقول الإمام السكاكي: «وهذا النوع، أعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر، متى وقع عند النظار موقعه، استهش الأنفس، وأنق الأسماع، وهزّ القرائح، ونشّط الأدهان، ولأمر ما تجد أرباب

البلاغة وفرسان الطراد في ميدانها الرامية في صدق البيان، يستكثرون من هذا الفن في محاوراتهم»(١).

ثم بين الإمام أن هذا الفن لا يقدر عليه أي أحد، فقال: "وأن هذا الفن لا تلين عريكته، ولا تنقاد قرونته بمجرد استقراء صور منه، وتتبع مظان أخوات لها، وإتعاب النفس بتكرارها، واستيداع الخاطر حفظها وتحصيلها، بل لا بد من ممارسات لها كثيرة، ومراجعات فيها طويلة، مع فضل إلهي من سلامة فطرة، واستقامة طبيعة، وشدة ذكاء، وصفاء قريحة، وعقل وافر" (٢).

وحسبك من علم لا يبلغ إليه إلا بتلكم الأدوات. وفيما يأتي تتبع لأنواعه وصوره:

أنواع العدول عن مقتضى الظاهر النوع الأول: في الإسناد الخبري

وله صور كثيرة منها:

١ ـ تاكيد الخبر الابتدائي(٣):

قال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىَّ عُظِيدٌ ﴾ [الحج: ١]. قال أبو حيان: ﴿ إِنَّهَ المُعَامِدِ لَتَبْبِيتُ مَظِيدٌ ﴾ [الحج: ١]. قال أبو حيان: ﴿ إِنَّهَا تَجِيءَ لَتَبْبِيتُ مَا يَتُرُدُ الْمُحَاطِبُ فِي ثُبُوتُهُ وَنَفَيْهُ، فَإِنْ قَطْعِ بِأَحَدُ الْأُمُويِنِ فَلْيُسُ مَا يَتُرُدُ الْمُحَاطِبُ فِي ثُبُوتُهُ وَنَفَيْهُ، فَإِنْ قَطْعِ بِأَحَدُ الْأُمُويِنِ فَلْيُسَ

⁽١) مفتاح العلوم، ص٢٦٣.

⁽٢) المصدر السابق، نفسه.

⁽٣) راجع ص١٢٧ من هذا البحث في معنى الخبر الابتدائي ومقتضى ظاهره.

من مظنّها، فإن وجدت داخلة على ما قطع فيه بأحد الأمرين ظاهراً، فيكون ذلك لتنزيله المتردد فيه لأمر ما (۱). كما هي هنا، وإنما وقعت جملة «إن زلزلة الساعة» في موضع العلة للأمر بالتقوى؛ لأن المخاطب لما استشرفت نفسه وتطلعت إلى العلة استشراف الطالب المتردد نزل منزلته.

وهذا كثير في القرآن الكريم، ومنها الآيات االمؤمنون: ٢٧، التوبة: ١٠٣].

٢ - المبالغة في تأكيد الخبر الابتدائي:

قال تعالى: ﴿ أُمَّ إِنَّكُم بَعَدَ ذَالِكَ لَمَيْتُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٥]. أكّد إثبات الموت بتأكيدين، وهو مما لا ينكر، لكنهم لما كانوا معرضين عن العمل لما بعد الموت كانوا كمن ينكره، فخوطبوا بما يناسب أعمالهم على خلاف مقتضى الظاهر، ويسمى هذا النوع تنزيل غير المنكر منزلة المنكر ".

٣ ـ الاستغناء عن تأكيد الخبر الإنكاري(٣):

قال تعالى: ﴿ وَالِكَ اللَّكِنَابُ لَا رَبُّ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]. فقوله تعالى: ﴿ لَا رَبُّ فِيهِ ﴾ الناهر، تعالى: ﴿ لَا رَبُّ فِيهِ ﴾ خال من التأكيد على خلاف مقتضى الظاهر، لوحود ما لو تأملوه ارتدعوا عن الإنكار والتماري.

قال السكاكي: «وكم من شقي مرتاب فيه»(٤).

⁽١) البحر المحيط ٢٦٩/١.

⁽٢) الخطيب القزويمي (٢٠٠٦م)، الإيضاح في علوم البلاغة، ص٣٧٠.

⁽٣) ينظر: صر١٢٨ من هذا البحث معنى الخبر الإنكاري ومفتضى ظاهره.

⁽٤) المفتاح، ص٢٦٣.

النوع الثاني: في المسند إليه

وفيه ثلاث صور:

١ ـ حذف المسند إليه^(١):

قال تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَانُ فَسَّنَلَ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٩]. حذف المسند إليه على أحد أوجه الإعراب. وتقديره: هو الرحمن (٢).

ومن أسباب العدول عن مقتضى الظاهر هنا ما ذكره ابن عاشور: «أن الخبر هنا أهم؛ لأن وصف الرحمٰن أهم في الغرض المسوق له الكلام، وهو الأمر بالتوكل عليه، وهو وصف يقتضي أنه يدبر أمور من توكل عليه. بقوي الإسعاف» (٣).

ومن ذلك الآيات [التوبة: ١، النور: ١، الجن: ٢٦، النبأ: ٣٧] على قراءة من قرأ «رب السماوات» بالرفع وهي قراءة ابن مسعود، ونافع، وأبو عمرو، وابن كثير وغيرهم (١).

وعلة العدول عن مقتضى الظاهر في كل آية منها تختلف عن الأخرى.

٢ ـ تنكير المسند إليه:

قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ مَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلِ يُنَيِّثُكُمْ إِذَا مُزْقَتُمْ كُلُّ مُمَزَّقِ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقِ جَسَدِيدٍ ﴾ [سبا: ٧].

⁽١) ينظر: ص١٣٠ من هذا البحث في أحوال المسند إليه التي تجيء على مقتضى الظاهر.

⁽٢) السمين الحلبي (١٩٩٤م)، الدر المصون ٥/ ٢٦٠.

⁽٣) التحرير والتنوير ١٩/١٩ (بتصرف).

^(£) المعجم ١٠/ ٢٧٤.

قال ابن عاشور: "فالتعبير عن الرسول ﷺ بـ(رجل) منكر مع كونه _ ﷺ ـ معروفاً بينهم وعن أهل بلدهم، بقصد التجاهل"(١).

وقال السكاكي: «كأن لم يكونوا يعرفون منه إلا أنه رجل ما»(۲).

وقال أبو السعود: «وإنما قصدوا بالتنكير الطنز والسخرية قاتلهم الله تعالى»(٣). وما ذكره أبو السعود سبب من أسباب العدول عن مقتضى الظاهر هنا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهِن مَّسَّتُهُمْ نَفَحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُكَ يَنُويُلُنَا إِنَّا كُنَّا ظَلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٦].

قال ابن عاشور: "والنفحة: المرة من الرضخ في العطية، يقال: نفحه بشيء إذا أعطاه، وفي مادة النفح أنه عطاء قليل نزر. وبصميمة بناء المرة فبها والتفكر، وإسناد المس إليها دون فعل آخر أربع مبلغات في التقليل، فما ظنك بعذاب يدفع قليله من حل به إلى الإقرار باستحقاقه إياه، وإنشاء تعجبه من سوء حال نفسه (2).

ومن ذلك، الآيات في [البقرة: ٧ء ١٩٧، البور: ٥، القصص: ٢٠].

ومع أن صورة العدول عن مقتضى الظاهر فيها صورة واحدة، وهي تنكير المسند إليه، فإننا نجد أن كل موضع من مواضعها يختص

⁽١) التحرير والتنوير ٢٢/ ١٤٨.

⁽٢) المفتاح، ص٢٨٧.

⁽٣) تفسير أبي السعود ٧٤٦/٥.

⁽٤) التحرير والتنوير ١٧/ ٧٩ ـ ٨٠.

بنكتة تختلف عن غيره. ومن أغراض تنكيره: التعظيم، أو التحقير، أو التكثير، أو التقليل وغير ذلك (١٠).

٣ ـ تاخير المسند إليه:

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [القلم: ٣٤]. أُخَّر المسند إليه ﴿جَنَّتِ ﴾ لتشويق السامع إليه (٢).

وقال تعالى: ﴿وَيَإِلْأُخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤]. أخّر المسند إليه ﴿هُمْ ﴾ ليفيد أن المؤمنين المتقين هم أهل اليقين المختصون، وأن إيقانهم ذاك محصور في حقيقة الآخرة لا يتعداها إلى خلاف حقيقتها، وكأن غيرهم ليس من أصاحب اليقين (٢)(٤).

النوع الثالث: في المسند

وفيه ثلاث صور:

١ _ حذف المسند:

قال تعالى: ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْفَمْرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [العنكبوت: ٦١].

⁽١) التفتازاني(٢٠٠٣م)، مختصر السعد، ص٨٧ ـ ٨٨.

⁽٢) التحرير والتنوير ٢٩/ ٩٠.

⁽٣) عز الدين محمد الكردي (٢٠٠٧م)، التقديم والتأخير في القرآن الكريم، بيروت، دار المعرفة، ص١٣٧.

⁽٤) اختلفوا في إفادة التقديم الاختصاص، والذي عليه محققوا البيانيين أن الاختصاص في التقديم غالب لا لازم.

انظر: الزركشي (٢٠٠٦م)، البرهان في علوم القرآن، ص٧٧٧ ـ ٧٧٣٠

وقال تعالى: ﴿وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَن نَزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَ فَأَحْيَ بِهِ الْمُؤْنَ مِنْ بَعْدِ مُوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ [العنكبوت: ٦٣].

وقال تعالى: ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُكَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُكَ اللَّهُ ﴾ [لقمان: ٢٥، الزمر: ٣٨].

وقال تعالى: ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَّنَ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ أَنَّهُ ﴾ [الرخرف ١٨]. ومما يستفاد من أقوال المفسرين في نكتة العدول عن مقتضى الظاهر بحدَف المسند، وهو (خلقهن) ما يأتي:

ا - في آية ٦١: من سورة العنكبوت: أن الخطاب لمشركي العرب، وهم قوم بؤمنون بالله لكنهم يشركون به. قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكَثَرُهُم بِاللهِ إِلَّا وَهُم مُشْرِكُونَ السوسف: ١٠٦]. وكانوا يعرفون البر والذنب، ولذلك ناسبت أن تختم بقوله: ﴿فَأَنَى تُؤْفَكُونَ الانعام. ٩٥]؛ لأنه ما بعد الإفك إلّا أن يعدموا أن الله هو خالق السموات والأرض، وأنه هو الذي سخّر الشمس والقمر، ثم السموات والأرض، وأنه هو الذي سخّر الشمس والقمر، ثم يجعلون له شركاء، فيقولون في تلبينهم: «لبيك لا شريك لك: إلا شريك هو لك تملكه وما ملك»(١).

٢ - وفي آية: ٦٣ من سورة العنكبوت: تعريض بالمشركين بأنهم لم يشكروا نعم الله عليهم في إنزاله الماء من السماء،

⁽۱) ينظر: التحرير والتنوير ۱۱۰/۱۸، النيسابورى (۱۲۲۲هـ)، الكشف والبيان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ۴/۳۵۲. إسماعيل حقي (د.ت)، تفسير روح البيان، بيروت، دار إحياء التراث العربي ۲۰/۷. أحمد بن عبد الله التنوخي (۱٤۲۲هـ)، رسالة الغفران، تحقيق: علي حسن فاعور، بيروت، دار الكتب العلمية، ص۲۵۰.

وإحياء الأرض بعد موتها، وأنهم لم ينتفعوا بعلمهم أن الله هو الذي ينزل من السماء ماء فيحيي به الأرض، ولذلك ناسبت أن تختم بقوله: ﴿قُلِ الْحَمَدُ بِلَّهِ بَلَ أَكَا أَمُّ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ العنكبوت: ٣٦]. إذ لو كانوا يعقلون لهداهم عقولهم إلى أن القادر على إحياء الأرض بعد موتها فهو على إحيائهم بعد موتهم قدير على كذلك. قال ابن عاشور: "وهذا إدماج استدلالي تقريبي لإثبات البعث»(١).

"وحاصل الاستدلال بالخلق الأول لمخلوقات عظيمة أنه يدل على «وحاصل الاستدلال بالخلق الأول لمخلوقات عظيمة أنه يدل على إمكان الخلق الثاني لمخلوقات هي دون مخلوقات الأولى»(٢). ﴿لَخَلِّقُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلِقِ ٱلنَّاسِ ﴾ [غافر: ١٥٧].

٤ ـ وفي آية ٣٨: من سورة الزمر: استدلال على استحالة وجود آلهة غير الله بعد خلق السموات والأرض، وأن النافع الضار في السماء والأرض هو الله، والآلهة لا تنفع فيها ولا تضر. ولذلك ناسبت أن ختمت بقوله تعالى: ﴿قُلَ أَفْرَءَ يَشُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ إِنْ أَلَاكَ اللّهُ بِعْمَ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهِ أَلّهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهِ أَلَهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهِ أَلُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهَ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلُهُ عَلَيْهِ مَنْ كَنْهُ عَلَيْهِ مَنْ كَنْهَ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلْهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلْهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلْهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلْهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلْهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلُولُ أَلْهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلُهُ أَلَالُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلْهُ عَلَيْهِ مَنْ كُولُهُ اللّهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرُهُ أَلْهُ عُلَيْهِ مَنْ كُرْهُ أَلِهُ أَلْهُ عَلَيْهِ مَنْ كُمُ أَلُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرُهُ أَلُولُهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرُهُ مَا لَهُ مُعْ أَلِهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرُهُ مَا لَا مُعْرَاهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرُهُ مَا لَاهُ عَلَيْهِ مَنْ كُرُهُ مُنْ كُلُكُونَا هُمْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ مَنْ كُلُكُونَا هُمْ الللّهُ عَلَيْهِ مَنْ كُلُولُونَا عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مِنْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ مَا عَلْهُ عَلَيْهِ مَنْ عَلْهُ عَلَيْهِ مِنْ اللّهُ اللهُ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهُ مِنْ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ مَا عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مَا عَلَيْهُ مَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَا هُمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَاهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَا عَلَيْهُ عَا عَلَيْهُ عَلَاهُ عَلَا عَلَيْهُ عَلَاهُ عَلَيْهُ عَلَاهُ عَلَيْ

٥ ـ وفي آية ٨٧: من سورة الزخرف: استدلال لإثبات الوحدانية لا لإثبات وجود الصانع قاله ابن عاشور (٣). قال

⁽١) التحرير والتنوير ٢١/٢٨.

⁽٢) المصدر السابق، ٢٠/٣٠.

⁽٣) المصدر السابق، ٧١/٣٩.

أبو السعود: «والسؤال هنا للعابدين والمعبودين ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ لَتعذر الإنكار لغاية بطلانه (١٠).

وهكذا، فإن كل موضع من مواضع العدول عن مقتضى الظاهر في الآيات السابقة له نكتة تختلف باختلاف المواضع. وقد يحذف المسند لغير ذلك، كالاحتراز عن العبث، والثقة بشهادة العقل ونحو ذلك^(۲).

٢ ـ تعريف المسند:

قال تعالى: ﴿ وَمَن يُوفَى شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَيَكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [التغابن: ١٦]. قال ابن عاشور: «المعنى: أن الإنفاق يقي صاحبه من لشح المنهي عنه، فإذا يسر على المرء الإنفاق فيما أمر الله به فقد وقي شح نفسه وذلك من الفلاح.

ولما كان ذلك فلاحاً عظيماً جيء في جانبه بصبغة الحصر بطريقة تعريف المسند، وهو قصر جنس المفلحين على جنس الذين وقوا شح أنفسهم، وهو قصر ادعائي، للمبالغة في تحقيق وصف المفلحين الذين وقوا شح أنفسهم، نزل الآن فلاح غيرهم بمنزلة العدم»(۳).

ومن تعريف المسند، قوله تعالى: ﴿ اللهُ ٱلصَّامَدُ ﴾ [الإخلاص: ٢].

⁽١) تفسير أبي السعود ٦/٤٤.

⁽٢) ينظر من أغراض حذف المسند؛ المراغي (٢٠٠٧م)، علوم البلاغة، ص٩٢ _ ٩٣.

⁽٣) التحرير والتنوير ٢٨٩/٢٨.

والقصر هنا، يفيد قصر الصمدية على الله تعالى، وهو _ كما قال ابن عاشور _ «قصر قلب، لإبطال ما تعوده أهل الشرك في الجاهلية من دعائهم أصنامهم في حوائجهم، والفزع إليها في نوائبهم حتى نسوا الله (١).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُ ﴾ [الشورى: ٩]. وأف د تعريف المسند قصر جنس الولى بهذا الوصف على الله تعالى (٢).

٣ ـ تقريم المسند:

قال تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكْسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقال تعالى: ﴿ لَكُوْ دِينَكُو وَلِي دِينِ ﴾ [الكافرون: ٦].

وتقديم المسند في الإثبات يفيد التخصيص على المشهور، كما في الآيتين. قال أبو السعود في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتُ وَلَكُم مَّا كَسَبَتُ وَلَكُم مَّا كَسَبَتُم ﴿ المقرة: ١٣٤]. "إن تقديم المسند قد يقصد به قصره على المسند إليه، كما قيل في قوله تعالى: ﴿لَكُو دِينَكُو وَلِي دِينِ ﴾؛ أي: ولي ديني لا دينكم.

ومحل الجملة الأولى على هذا القصر (يعني: آية البقرة) على معنى: أن أولئك لا ينفعهم إلا ما اكتسبوا كما قيل، مما لا يساعده المقام، إذ لا يتوهم متوهم انتفاعهم بكسب هؤلاء حتى يحتاج إلى بيان امتناعه، وإنما الذي يتوهم: انتفاع هؤلاء بكسبهم، فبين امتناعه بأن أعمالهم الصالحة مخصوصة بهم لا تتخطاهم إلى غيرهم، وليس

⁽١) التحرير والتنوير ٣/ ٦١٨.

⁽٢) المصدر السابق، ٢٥/ ٤٠.

لهؤلاء إلا ما كسبوا، فلا ينفعهم انتسابهم إليهم، وإنما ينفعهم اتباعهم لهم في الأعمال»(١).

ولقائل أن يقول: إنه قد وقع في الأيات والأحاديث الانتفاع والتضرر بفعل الغير، كما في قوله على: "مَنْ سَنَّ في الإسلام سئنةً حسنةً فعُمِل بها بعدة، كُتِبَ له مثلُ أجرِ من عمل بها، ولا يَنْقُصُ من أجورهم شيءٌ، ومن سَنَّ في الإسلام سُنَّةً سيئةً فعُمِل بها بعده، كُتِبَ عليه مثلُ وِزْرِ مَنْ عَمِل بها، ولا يَنقُصُ في أوزارهم شيء" كُتِبَ عليه مثلُ وِزْرِ مَنْ عَمِل بها، ولا يَنقُصُ في أوزارهم شيء "(١). وقد يقال إن ذلك نسخ بقوله تعالى: ﴿وَلَا نَزُرُ وَرَزَةً وِزَرَ أُخَرَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩].

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عَوْلُ﴾ [الصافات: ٤٧].

قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿لاَ رَبُّ البقرة ٢]: "فإن قلت: فهلا قدم الظرف على الرب كما قدم على الغول في قوله تعالى: ﴿لاَ فِها غَوْلُ ﴾؟ قلت: لأن القصد في إيلاء الريب حرف النفي، نفي الريب عنه، وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب، كما كان المشركون يدعونه، ولو أولى الظرف (يعبي: قدم المسند) لقصد إلى ما يبعد المراد، وهو أن كتاباً آخر فيه الريب لا فيه، كما قصد في قوله: ﴿لاَ فِهَا غَوَلُ ﴾ تفضيل خمر الجنة على خمور الدنا فيها ما في بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي، كأنه قيل: ليس فيها ما في

⁽١) نفسير أبي السعود ٢٠٣/١.

⁽٢) أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (د.ت)، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، بيروت، دار الجيل ودار الآفاق لجديده ٨/١١.

غيرها من هذا العيب والنقيصة (١). يعني: أن التقديم في مثله يفيد الاختصاص، فيكون مفيداً أن نفي الريب عنه مقصور عليه، وأن غيره من الكتب فيه الريب، وهو غير مقصود هنا، كما هو مقصود في قوله: ﴿لَا فِيهَا عَوْلُ ﴾. وهذا مذهب السكاكي فيه، وسيأتي.

قال الخفاجي. "وقد أورد على الزمخشري أنه لا محذور فيما ذكره لوقوع الريب في كثير من الكتب، وأجيب بأن المراد لزوم الريب في الكتب السماوية، وقيل عليه، إنها لما فيها من التحريف محل ريب فلا محذور أيضاً "(٢).

ثم قال: "وله المحت، أولاه بعض المتأخرين، وهو أن الألا ربّ فيه لا يصح تقديم الخبر فيه، إذ لا يجوز: "لا فيه ريب" من غير تكرار. لا لأنه إذا فصل بينها وبين اسمها وجب الرفع والتكرير، ولا عديل للمنفي هنا حتى يصح تكررها أو يقدر. وهذا وإن صح في قراءه أبي الشعثاء، فالزمخشري ذكره في المشهورة، وسوق القاضي على العموم، ورد: بأن وجوب تكريرها فيما ذكر ليس متفقاً عليه، لذهاب المبرد وابن كيسان إلى جوازه. ولا يخفى أنه على أنه قول مرجوح عند النحاة، فإنه عندهم ضرورة، على أنه على فرض جوازه غير فصيح "(").

وربما كان ذلك هو سبب إنكار أبي حيان ما ذهب إليه الزمخشري حتى بالغ في الإنكار، وقال: «ولا نعلم أحداً يفرق بين:

⁽١) الكشاف ١/٣٤.

⁽٢) شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (١٩٩٧م)، حاشية الشهاب ١/ ١٣١٠.

⁽٣) المصدر السابق، نفسه.

ليس في الدار رجل، وليس رجل في الدار»(١).

ولا شك أن هذه مبالغة، وقد رد عليه الخفاجي: فقال: «وإنكار أبي حبان إفادة تقديم الخبر للحصر هنا مما لا يلتفت إليه» (٢).

وفي «البرهان»: «أن تقديم الظرف إن كان في الإثبات دل على الاختصاص، كما في الآيات السابقة ومثلها كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلْنَا إِلِاَبَهُمْ ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [الغاشبة: ٢٥، ٢٦] وغيرها كما في [آل عمران: ٨٥، التغان: ١].

وإن كان في النفي فإن تقديمه يفيد تفضيل المنفي عنه، كما في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلُ ﴾ [الصافات: ٤٧]؛ أي: ليس في خمر الجنة ما في خمرة غيرها من الغول، وأما تأخيره فإنها تفيد النفي فقط، كما في قوله: ﴿لَا رَبِّ فِيهِ ﴾ فكذلك: إن قلنا: لا عيب في الدار، كان معناه: نفي العيب في الدار، وإذا قلنا: لا في الدار عيب، كان معناه أنها نفضل على غيره بعدم العيب»(٣).

وقد ذهب أبو موسى، إلى أن ما يوشك أن يكون موضع اتفاق بينهم هو إفادة تقديم الظرف في النفي التخصيص. وأورد كلام الزمخشري في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلُ ﴾ وقد سبق. وعبارة أبي موسى: "ثم إذا كان تقديم المسند وهو ظرف في الإثبات موضع خلاف، فإن تقديمه وهو ظرف في المفي يوشك أن يكون موضع اتفاق في إفادة التخصيص.

⁽١) البحر المحيط ١/٦٣.

⁽٢) حاشية الشهاب ١/٣١١.

⁽٣) الزركشي (٢٠٠٦م)، البرهان في علوم القرآن، ص٧٧٢ ـ ٧٧٣.

فقوله: «لا فيها غول» يفيد التخصيص قطعاً، والمراد: قصر نفي الغول عليها بخلاف خمر الدنيا فإن فيها غولاً، ولو قال: «لا عول فيها»؛ لأفاد نفي الغول عنها فقط من غير أن يتعرض لخمور الدنيا، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا رَبِّ فِيهِ فَإِنه نفي الريب عن الكتاب الكريم دون تعرض لمعنى الاختصاص، ولو قال: «لا فيه ريب»؛ لأفاد قصر نفي الريب عليه، وأن هناك ريباً في الكتب الأخرى، وليس هذا بمراد، وفرق بين قولك: هذا السيف لا عيب فيه، وقولك: هذا السيف لا عيب فيه، وقولك: هذا السيف لا عيب والثني لنفيه على وجه الاختصاص، وفيه إثبت لغيره من السيوف، وهذه دقائق»(۱).

والحق أننا لا نكاد نجد خلافاً بينهم في أن تقديم الظرف إن كان في الإثبات دل على الاختصاص، وإنما الخلاف الحاصل فيه في النقي لا في الإثبات (٢).

ويؤيد ذلك أننا لا نجدهم يختلفون في وجود الاختصاص في قوله تعالى: ﴿ لَإِلَى اللَّهِ تُحَثَّرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٨]. وقوله تعالى: ﴿ وَإِلَى اللَّهِ تُحَثَّرُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ اللَّهُ مُرُدُ ﴾ [البقرة: ٢١، آل عمران: ٢٠١، الأنفال: ٤٤، الحج ٢١، فاطر: ٤، الحديد: ٥].

وقد اختدفوا في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَنَهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

⁽١) محمد محمد أبوسي خصائص التراكيب (٢٠٠٦)، ص٣١٥.

⁽۲) ينظر: الزركشي (۲۰۰٦م)، ص۷۷۲ ـ ۷۷۳

قال ابن عاشور: "وتقديم الظرف وهو ﴿عُلِنَكَ ﴾ على المسند إليه وهو ﴿هُدُنهُمْ ﴾ إذا أجري على ما تقرر في علم لمعاني من أن تقديم المسلد الدي حقه السأخير يفيد قصر المسلد إليه إلى المسند، وكان ذلك في الإثبات بيناً لا غبار عليه، نحو: ﴿لَكُرُ دِينَكُرُ وَلِنَكُرُ وَلِنَكُرُ وَلِنَكُرُ وَلِنَكُرُ وَلِنَكُرُ وَلِنَكُرُ وَلِنَكُرُ وَلِنَكُمْ وَلِنَكُمْ وَلِنَكُمْ وَلِنَكُمْ وَلِنَكُمْ وَلِنَا مَا كُسَنَتُ وَعَلَيْهَا مَا أَكْسَبَتُ ﴾ وقوله: ﴿لَهَا مَا كُسَنَتُ وَعَلَيْهَا مَا أَكْسَبَتُ ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فهو إذا وقع في سياق النفي غير بين؛ لأنه إذا كان التقديم في صورة الإنبات مفيداً للحصر، اقتضى أنه إذا نفي، فقد نفي ذلك الانحصار؛ لأن الجملة المكيفة بالقصر في حالة الإثبات، هي جملة مقيدة نسبتها بقيد الانحصار؛ أي: يقيد انحصار موضوعها في معنى محموله. فإذا دخل عليها النفي كان مقتضياً بفي النسبة المقيدة؛ أي: نفي ذلك الانحصار؛ لأن شأن النفى إذا توجه إلى كلام مقيد أن ينصب على ذلك القيد.

لكن أئمة الفن (يعني: الزمخشري والسكاكي ومن ذهب مذهبهما) حين ذكروا أمثلة تقديم المسند على المسند إليه سووا فيها ببن الإثبات ـ كما ذكرنا ـ وبين النفي، نحو: ﴿لَا فِيهَ غَوْلُ﴾... فإذا تقرر هذا، فقوله. ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَنهُمْ ﴾ إذا أجري على هذا المنوال كان مفاده: هداهم مقصور على انتفاء كونه عليك، فيلزم منه استفادة إبطال انتفاء كونه على فير المخاطب؛ أي: إبطال انتفاء كونه على الله تعالى، وكلا المفادين غير مراد، إذ لا يعتقد الأول ولا الثاني. فالوجه: إما أن يكون التقديم هنا لمجرد الاهتمام كقديم يوم الدى في قول الحريري:

ما فيه من عبب سوى أنه يوم الندى قسمته ضيزى

بنفي كون هداهم حقاً على الرسول تهويناً للأمر عليه. فأما الدلالة على كود ذلك مفوضاً إلى الله تعالى فمن فوله: ﴿وَلَكِنَ اللهُ يَهْدِى مَن يَشَاءُ ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وإما أن يكون جرى على خلاف مقتضى الظاهر بتنزيل السامعين منزلة من يعتقد أن إيجاد الإيمان في الكفار يكون بتكوين الله وبالإلجاء من المخلوق، فقصر هداهم على عدم الكون في إلجاء المخلوقين إياهم، لا على عدم الكون في أنه على الله. فيلزم من ذلك أنه على الله؛ أي: مفوض إليه»(١).

وهذا رأي ابن عاشور فيه، وهو وجيه جدّاً، ويخالف رأي الزمخشري والسكاكي، فالزمخشري يرى التخصيص في تقديم المسند وهو ظرف على المسند إليه. كما رأينا في ما مضى.

وأما السكاكي: فقد سوى بين الإثبات والنفي، ورأى أنهما يفيدان التخصيص (٢).

ومهما يكن من أمر، في إفادة تقديم المسند الاختصاص في حالتي النفي والإثبات، كما ذهب السكاكي، أو في الإثبات دون النفي، كما ذهب الزركشي وابن عاشور، فإن الذي لا نزاع فيه هو أن العدول عن مقتضى الظاهر هنا _ أي: تقديم المسند _ إنما كان

التحرير والتنوير ٣/٧٠ ـ ٧١.

⁽٢) ينظر: مفتاح العلوم، ص٣٤٠ ـ ٣٤١.

لنكتة اقتضته، وهذه النكتة قد تكون الاختصاص، أو الاهتمام، أو هما معاً، وقد تكون غير ذلك(١).

النوع الرابع: في الفعل ومتعلقاته

وفيه ثلاث صور:

* الصورة الأولى: الحذف والإضمار:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في الفعل:

وهو نوعان:

الأول: ما حذف فيه الفعل ودل عليه المفعول (٢).

كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلصَّنبِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ ﴾ [النفرة: ١٧٧]. وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمَيْمِينَ ٱلصَّلَوَةَ ﴾ [النساء: ١٦٢]. ومعناه: أمدح الصابرين في البأساء، وأمدح المقيمين الصلاة (٢٠).

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالُهُ الْحَطْبِ﴾ [المسد: 1]. في قراءة من قرأ بالنصب على الذم(1).

ومن ذلك: ما ذكره سيبويه فيما ينصب من المصادر على

⁽۱) ينظر من أغراض حذف المسند: المراغي (۲۰۰۷م)، عنوم البلاغة، ص٩٢ ـ ٩٣.

⁽٢) ابن الأثير (١٩٩٥م)، المثل السائر ٢/ ٨٧.

⁽٣) الكشاف ٢١٧/١، الكشف والبيان ٣/٤١٤، البحر المحيط ٢/٢٩٦، حاشية الشهاب ٢/٢٥٢.

⁽³⁾ المعجم ١١/ ١٣٢.

إضمار الفعل، مثل: سقياً ورعياً، وأفةً وتفةً، وبعداً وسحقاً، ونحو ذلك؛ كالإغراء والتحذير وغيرهما (١٠). ولا يدخل هذا الباب في تلوين الخطاب؛ لأنه ليس على خلاف الظاهر.

والثاني: هو ما حذف فيه الفعل دون وجود منصوب يدل عليه، وإنما يعرف بالنظر إلى ملاءمة الكلام (٢). وهو المراد هنا؛ لأنه على خلاف الظاهر.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ، فَقُلْنَا ٱصَّرِب يِّعَصَالَكَ ٱلْحَجَرِّ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَا عَشْرَهَ عَيْنَا ۖ [السفره: ١٠]. معناه - والله أعلم - فضرب فانفجرت (٣).

قال ابن عطية: "وقراءة "إنه" بكسر الألف إما على إضمار

⁽١) الكتاب ١/١١/١.

⁽٢) ابن الأثير (١٩٩٥م)، المثل السائر ٢/ ٨٧.

 ⁽۳) الفراء (د.ت)، معاني القرآن ۱/ ٤٠.
 الزمخشري (د.ت)، الكشاف ۲۱٤٤/۱.
 الماوردي (۱۹۹۳م)، النكت والعيون ۱/ ۸۸.

⁽³⁾ Ilasen 7/118.

الفعل؛ أي: آمنت فقلت إنه، وإما أن يتم الكلام في قوله: «أمنت» الآبة»(١).

والآخر، في قوله ﴿ ﴿ أَأْنَانُ وَقَدَّ عَصَيْتَ ﴾ . قيل تقديره: آلآن آمنت وتبت (٢).

c المسألة الثانية: في المفعول:

وهو قسمان:

الأول: حذف المفعول لإثبات معنى الفعل فقط، ويسمى تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم. وفي هذه الحالة لا يذكر المفعول ولا يقدر، لئلا يتوهم أن الغرض هو الإخبار بالمفعول (٣). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى اللَّذِينَ يَعْشُونَ وَاللَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الرمر: ٩]. قال الجرجاني: المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له؟ من غير أن بقصد النص على معلوم (٤).

ومن ذلك أيضاً: قوله تعالى: ﴿هُوَ يُحْيِهِ وَيُمِيثُ ﴾ [يونس ٥٦]. وقعوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَخْيَا﴾ (٥)

⁽١) المحرر الوجيز ٣٨٦/٣.

⁽٢) الدر المصون ٢/ ٦٧.

⁽٣) ينظر: الجرجاني (٢٠٠٤م)، دلائل الإعجاز، ص١٥٤، السكاكي (٣)، مفتاح العلوم، ص٣٣٤ ـ ٣٣٥.

الحطيب القزويني (٢٠٠٦م)، الإيضاح في علوم البلاغة، ص١٢٥.

⁽٤) دلائل الإعجاز، ص١٥٤.

⁽٥) المصدر السابق، ص١٥٤، والله الآيات من سورة القمر وهو سهو من المحقق.

[النجم: ٤٣، ٤٤]. وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ۗ [النجم: ٤٨].

قال الجرجاني: المعنى: «هو الذي منه الإحياء والإمانة والإغناء والإقناء»(١).

والقسم الثاني: هو ما كان له مفعول مقصود قصده معلوم، إلَّا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه. وينقسم إلى جليٍ؛ لا صنعة فيه. وخفي؛ تدخله الصنعة.

فمثال الجلي قولهم: «أصغت إله» وهم بربدون «أذني»(٢). وأما الخفي فهو أنواع، ومنه:

ا ـ ذكر الفعل وإرادة مفعول مخصوص له معلوم مكانه، إما بجري ذكر أو دليل حال إلّا أنه يجعل كالمنسي والمخفي كما ذكر الجرجاني ومثّل له بقول البحتري:

شَجْوُ حسادِه وغيظُ عداهُ أن يَرى مُبصرٌ ويسمعُ واع

والمعنى: أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واع أخباره (٣)، فجعل مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسنه وآثاره، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره، وكأن الفعل فيهما لم يذكر إلا لإثبات نفس معناه من غير أن يتعداه إلى شيء (٤).

 ⁽١) لا يرى الزركشي حذف المفعول في هذا وإن تابعهم في هذا الكلام.
 ينظر: البرهان في علوم القرآن، ص٧٣٣.

⁽٢) الجرجاني (٢٠٠٤م)، دلائل الإعجاز، ص١٥٥.

⁽٣) المصدر السابق، ص١٥٦.

⁽٤) الخطيب (٢٠٠٦م)، الإيضاح، ص١١٨.

Y _ ومن أنواعه، أن يكون ثمة مفعول معلوم مقصود قصده، قد علم أنه ليس للفعل المذكور مفعول سواه، بدليل الحال، أو ما سبق من الكلام، ولكنه يطرح في الكلام ويتناسى، لغرض توفير العناية على إثبات الفعل للفاعل(١).

ومن ذلك: قوله تعالى ﴿ ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَكَ وَجَدَ عَلَيْهِ أَمَٰهُ مَ مَدِيكَ وَجَدَ عَلَيْهِ أَمَٰهُ مَنِ أَمَاهُ مَدْيَكِ وَجَدَ عَلَيْهِ أَمْهُ أَمْرَأَنَانِ تَذُودَاتِهِ قَالَ مَا خَطْبُكُما فَيَكَ النَّاسِ يَسْقُونِكَ وَوَجَكَد مِن دُونِهِمُ آمْرَأَنَانِ تَذُودَاتِهِ قَالَ مَا خَطْبُكُما فَيَ قَالَ لَا نَسْقِي حَقَى يُصْدِرَ ٱلرِّعَالَةُ وَأَنُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ شَيْ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى ٱلظِلْلِ ﴾ [القصص: ٢٣، ٢٤].

قال عبد القاهر: «ففيها حذف المفعول في أربعة مواضع:

إذ المعنى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّامِ يَسَقُونَ ﴾ أغنامهم أو مواشيهم ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأْتَيْنِ تَذُودَاتِهِ عَنمهما. ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُما فَالْنَا لَا نَسْقِى عَنمها. ﴿خَالَا يُصَدِرَ ٱلزِّعَآةُ وَأَبُونَا شَيْحٌ كَبِيرٌ عَنمهما ﴿فَقَ تَوَلَّى إِلَى ٱلظِلْ الآية (٢).

ثم قال عبد القاهر: "إنه لا يخفى على ذي بصر، أنه ليس في ذلك كله، إلا أن يترك ذكره، ويؤتى بالفعل مطلقاً، وما ذاك إلا أن الغرض في أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقي، ومن المرأتين ذود، وأنهما قالتا: لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء، وأنه كان من موسى الله من بعد ذلك سقي، فأما ما كان المسقى؟ أغنما أم إبلاً أم غير ذلك، فخارج عن الغرض، وموهم

⁽١) الدلائل، ص١٥٦.

⁽٢) المصدر لسابق، ص١٦١.

خلافه، وذاك، لو قيل من دونهم امرأتين تذودان غنمهما. جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود، بل من حيث هو ذود غنم، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود. كما أنك إذا قلت: الما لك تمنع أخاك؟ "، كنت منكراً المنع لا من حيث هو منع، بل من حيث هو منع أخ "(۱).

٣ _ ومن أنواعه، الإضمار على شريطة التفسير:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ أَنَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [الأنعام: ٣٥]. وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

والتقدير: ولو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم، ولو شاء الله أن يهديكم لهداكم (٢). وهذا كما قالوا، وإن لم يكن على نحو: أكرمت وأكرمني عبد الله، فهو شبيه به؛ لأن الذي يأتي في جواب «لو» يدل عليه (٣).

وقالوا: إن مفعول المشيئة إذا كان أمراً عظيماً أو بديعاً غريباً فالتصريح به أوْلى (٤)، ومن ذلك في التنزيل: ﴿ وَلَوْ نَشَاء لَقُلْنَا مِثْلَ هَنَا أَلُهُ [الأنفال: ٣١].

قال الزمخشري: «ولقد تكاثر هذا الحذف في «شاء» و«أراد» لا يكادون يبرزون المفعول إلّا في الشيء المستغرب؛ كنحو قوله:

⁽١) الدلائل، ص١٦١. ١٦٢.

⁽٢) المصدر السابق، ص١٦٤، وينظر أيضاً: الرازي (١٩٨٥م)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٤٢.

⁽٣) الدلائل، ص١٦٨.

⁽٤) ينظر: الدلائل، ص١٦٥، نهامة الإسجاز، ص٢٤٧ ـ ٣٤٣.

فلو شئت أن أبكي دماً لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع (١)

وقوله تعالى: ﴿ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَن يَتَخِذَ وَلَدًا لَآصَطَفَىٰ مِمَّا يَخَلُقُ مَا يَضَكُمُ مَا يَضَكُمُ أَن يَشَخِذَ فَلَا تَكُولُو اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّالِمُلْمُلْمُلَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ

قال أبو حيان: "وليس ذلك عندي على ما ذهبنا إليه من أنه إذا كان في مفعول المشيئة غرابة حسن ذكره، وإنما حسن ذكره في الآية والبيت من حيث عود الضمير، إذ لو لم يذكر لم يكن للضمير ما يعود عليه".

وما ذكره أبو حيان سبب آخر من أسباب التصريح بالمفعول، ولا يمنع ذلك ما ذكره الزمخشري وغيره.

شواهد متنوعة على حذف المفعول به:

البقرة ١٥٥١. والبقرة منكم الله المنه ا

٢ _ وقال تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَأَتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾ [البقرة: ٢٤].

⁽١) البيت لإسحاق الخزيمي، وهو مذكور في الدلائل، ص١٦٧.

⁽٢) الكشاف ١/ ٨٧.

⁽٣) البحر المحيط ١٤٥/١.

⁽٤) ابن عطية (١٩٩٣م)، المحرر الوجيز ١/٦.

مفعول ﴿ تَفَعَلُوا ﴾ محذوف يدل عليه السياق؛ أي: فإن لم تفعلوا ذلك، وهو الإتيان بسورة من مثله ﴿ فَأَتَّقُوا النَّارَ الَّذِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَلَلْحَارَةً ﴾ (١).

٣ ـ قال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا النَّفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَكُم ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. قال ابن عاشور: «وصيغة هذه الآية أظهر في إرادة عموم الإنفاق المطلوب في الإسلام، فالمراد بالإنفاق هنا ما هو أعم من الإنفاق في سبيل الله، ولذلك حذف المفعول والمتعلق، لقصد الانتقال إلى الأمر بالصدقات الواجبة وغيرها (٢)

٤ ـ قال تعالى: ﴿ اللَّذِى خَلْقَ فَسُونَى ﴾ [الأعلى. ٢]. حذف مفعول ﴿ خَلْقَ ﴾ ويجوز أن يقدّر عامّاً، وهو ما قدّره جمهور المفسرين كما ذكر ابن عاشور. وقال: ويجوز أن يقدّر خاصّاً؛ أي: خلق الإنسان، كما قدّره الزجاج. أو خلق آدم كما روي عن الضحاك، وذلك بقرينة قرن فعل "خلق" بفعل "سوى" كما في قوله: ﴿ فَإِذَا سَوَيَّتُهُ وَذَلْكُ بَقِرِينَة قرن فعل "خلق" بفعل "سوى" كما في قوله: ﴿ فَإِذَا سَوَيَّتُهُ وَنَلْكُ فِيهِ مِن رُّوجِي ﴾ [الحجر: ٢٩] ".

٥ _ قال تعالى: ﴿ فَهَلْ وَجَدَثُمْ مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً ﴾ [الأعراف: 13]. قال أبو السعود: «حذف المفعول من الفعل الثاني (وعد) إسقاطاً لهم عن رتبة التشريف بالخطاب عند الوعد، وقيل: لأن ما ساءهم من الموعود لم يكن بأسره مخصوصاً بهم وعداً ؛ كالبعث والحساب

⁽١) التحرير والتنوير ١/٣٤٢.

⁽٢) المصدر السابق، ٣/١٣، ١٤.

 ⁽٣) المصدر السابق، ٣٠/ ٢٧٥، وينظر في ذلك أيضاً: العمري، ظافر بن غافر
 (٣) المصدر السابق، ٣٠ القرآل الكريم، القاهرة، مكتبة وهبة، ص ٤٧١ ـ ٤٨٤.

ونعيم الجنة فإنهم قد وجدوا جميع ذلك حقاً، وإذ لم يكن وعده مخصوصاً بهم»(١).

آ ـ قال تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نُقَدِمُواْ بَيْنَ بَدَى اللهِ وَرَسُولِهِ المعلود: الله المعلود: الله المعلود المفعول المقصد إلى نفس الفعل من غير اعتبار تعلقه على أن ترك المفعول للقصد إلى نفس الفعل من غير اعتبار تعلقه بأمر من الأمور، على طريقة قولهم فلان يعطي ويمنع؛ أي: يفعل الإعطاء والمنع، أو لا تقدّموا أمراً من الأمور، على أن حذف المفعول للقصد إلى تعميمه، والأول أوفى بحق المقام، لإفادته النهي عن التلبس بنفس الفعل الموجب لانتقاله له بالكلبة المستلزم النهاء تعلقه بمفعوله بالطريق البرهان (٢).

٧ ـ قال تعالى: ﴿ وَنَقُصِ مِنَ ٱلْأَمْوَالِ ﴾ [البقرة. ١٥٥]. قال أبو البقاء:
 النقص مصدر "نقصت"، وهو متعد إلى مفعول، وقد حذف المفعول").

* والصورة الثانية: في التقييد:

التقييد والإطلاق أصلان في العربية، وليس أحدهما عدولاً عن الآخر، ولكن العدول إنما يحصل عن أصل أحدهما إلى ما ليس بأصل فيه؛ كالتقييد بشرط «إذا» في موضع «إن»، ونحو ذلك.

وقد يكون التقييد بالمفاعيل ونحوها من الحال والتمييز لزيادة التخصيص المستلزم كثرة الفائدة.

⁽١) تفسير أبي السعود، ٢/ ٤٩٥.

⁽٢) المصدر السابق، ١١١/٦.

⁽٣) العكبري (د.ت)، التبيان في إعرب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي ١٢٩/١.

ومن التقييد بالمفعول: قوله تعالى: ﴿ فَأَذْكُرُوا اللّهَ كُمّا عَلّمَتُكُم مّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٩]. فقوله: ﴿ مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ مفعول ثان لقوله: ﴿ عَلّمَتُم ﴾. قال الخفاجي: "قيل: الفائدة في ذكر المفعول فيه وإن كان الإنسان لا يعلم إلا ما لم يعلم التصريح بذكر حالة الجهل التي انتقلوا عنها، فإنه أوضح في الامتنان » (١).

ومن التقييد بالحال، قوله تعالى: ﴿ أَفَالَمْ يَنْظُرُوۤا إِلَى ٱلسَّمَاءِ فَوَقَهُمْ حَالَ كَيْفَ بَنِينَهَا وَمَا لَمَا مِن فَرُوجٍ ﴾ [ف: ٦]. فقوله: ﴿ وَوَقَهُمْ حَالَ مَن السماء، قال ابن عاشور: «والتقييد بالحال تنديد عليهم لإهمالهم التأمل مع المكنة منه، إذا السماء قريبة فوقهم، لا يكلفهم النظر فيها إلا رفع رؤوسهم (٢).

ومن التقييد بالتمييز قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِأَلِلَهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِأَللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِأَللَّهِ نَصِيرًا﴾ (٣) [النساء: ٤٥]. لزيادة اطمئنان نفوس المؤمنين بنصر الله (٤). فكأنما يقول لهم: ثقوا بولايته ونصرته دونهم، أو لا تبالوا بهم فإن الله ينصركم عليهم، ويكفيكم مكرهم (٥).

وقد يكون التقييد بالنواسخ للأغراض التي تؤديها معاني

⁽١) حاشية الشهاب ١/ ٥٦١.

⁽٢) التحرير والتنوير ٢٦/٢٨٦.

⁽٣) ﴿ وَلِيًّا ﴾ و ﴿ وَشِيرًا ﴾ منصوبان على التمييز، وقيل: على الحال. ينظر: العكبري: التبيان ٢٦٢/١.

^(£) التحرير والتنوير ٥/ ٧٢.

⁽٥) الكشاف ١/٨١٥.

الألفاظ؛ كالاستمرار، وحكاية الحال الماضية في كان، والتوقيت بزمن معين في ظل وأخواتها، والمقاربة في كاد وكرب، والتأكيد في «أن» والتشبيه في «كأن» وغير ذلك(١).

وقد يكون التقييد بالتوابع، كما في قوله تعالى: ﴿ يَلْكَ عَشَرَةٌ عَشَرَةٌ ﴾ [القرة. ١٩٦]. وجيء بالوصف للتأكيد. وفي النكت والعيون، فيه أربعة تأويلات:

أحدها: أنها عشرة كاملة في الثواب كمن أهدى، وهو قول الحسن،

والثاني: عشرة كملت لكم أجر من أقام على إحرامه فلم يحل منه ولم يتمتع.

والثالث: أنه خارج مخرج الخبر، ومعناه معنى الأمر؛ أي: تلك عشرة فأكملوا صيامها.

والرابع: تأكيد في الكلام، وهو قول ابن عباس(٢).

وقد يكون التقييد بضمير الفصل؛ كقوله تعالى: ﴿ أَلَدُ يَعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهُ هُوَ يَقْبُلُ التَّوْبَةُ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [التوبة: ١٠٤]. والتقييد بضمير الفصل هنا يفيد التخصيص (٣).

وقد يكون التقييد بالشرط؛ ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِن اللَّهِ مِن مِثْلِهِ مَا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةِ مِن مِثْلِهِ مَا اللَّهِ (٣٣].

⁽١) المراغي (٢٠٠٧م)، علوم البلاغة، ص١٣٠.

⁽٢) الماوردي، النكت والعيون ١٩٨/١.

⁽٣) المراغي (٢٠٠٧م)، علوم البلاغة، ص ١٣٣٠.

قال المراغي: «غلب من لم يَرتَبْ من المخاطبين على من ارتاب وكان يعرف الحق وينكره عناداً»(١).

قال ابن عاشور: "أتى بـ"إن" في تعليق هذا الشرط وهو كونهم في ريب، وقد علم في فن المعاني اختصاص "إن" بمقام عدم الجزم بوقوع الشرط؛ لأن مدلول هذا الشرط قد حفّ به من الدلائل ما شأنه أن يقلع الشرط من أصله بحيث يكون وقوعه مفروضاً فيكون الإتيان بـ"إن" مع تحقق المخاطب على المتكلم بتحقق الشرط توبيخاً على تحقق ذلك الشرط»(٢).

* الصورة الثالثة: في التقديم والتأخير:

c مهاد:

يتجه أسلوب القرآن الكريم في كثير من الأحيان نحو تقديم بعض متعلقات الفعل على بعض، وقد يقدم القرآن ما أخره في موضع، ويؤخر ما قدمه في آخر، ولا شك أن هذا التحول له غاية كبرى يجب معرفتها.

وقد هدى الله تعالى إلى بعضها أقواماً أخلصوا في طلبها، ففجر الله على أيديهم ينابيع المعرفة وأسرار البيان (٣). بيد أن

⁽١) علوم البلاغة، ص١٣٦.

⁽٢) التحرير والتنوير ٢/٣٣٦.

 ⁽٣) منهم عنى سبيل المثال. ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في «تأوين مشكل القرآن»،
 والباقلاني (ت٤٠٣هـ) في «إعجاز القرآن»، والجرجاني (ت٤٧١هـ) في
 «دلائل الإسجاز»، والرمخشري (ت٥٣٨هـ) في «الكشاف»، والسكاكي_

البحث عن أسرار العدول في القرآن الكريم لا يزال قائماً.

وقد رأينا _ فيما سبق _ جانباً منها في تقديم المسند وتأخير المسند إليه، ونريد أن نقدم هنا جانباً آخر يخصُّ الفعل ومتعلقاته ونقف على فائدته.

ثم قال معقباً ما ذهب إليه النحويون في حصر فائدة التقديم والتأخير على العناية أو ما هو أهم عند المتكلم. وقال: "فهذا جيد بالغ، (يعني: إفادة التقديم العناية أو ما هو أهم كما ذكر النحويون)" (") إلّا أن الشأن في أنه ينغي أن يعرف في كل شيء قدم

 ⁽ت٦٢٦هـ) في «مفتاح العلوم»، وأبو السعود العمادي (ت٩٨٢هـ) في «إرشاد العقل السليم»، وابن عاشور (ت١٣٩٣هـ) في «التحرير والتنوير»، وغيرهم.

⁽١) دلائل الإعجاز، ص١٠٦.

⁽٢) قال سيبويه: "في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول: وكأنهم يقدمون الدي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعْنَى، وإن كان جميعاً يهمنهم ويعنيانهم» (الكتاب ٢/١).

قال الرازي: "والنحاة مثلوا ذلك بأن الناس إذا تعلق غرضهم بقتل إنسان خارجي، ولم يتعلق غرضهم بصورة عن شخص معين. فإذا قتل؛ ثم أراد واحد أن يعبّر عن ذلك، فإنه يقدّم ذكر المقتول الخارجي، فيقول: قتل الخرجي زيد، ولا يقول: قتل زيد الخارجي؛ لأن الغرض يتعلق بإضافة الفتل إلى الخارجي، لا بصدوره عن زيد. وأما إذا كان رجل يبعد في الاعتقادات إقدامه على القتل، فإذا صدر عنه القتل، وأراد المخبر أن _

في موضع من الكلام مثل هذا المعنى، ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير. وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: "إنه قدم للعناية، ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ ولتخيلهم ذلك، قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهو الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف. ولم تر ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه (۱).

ونعم، فهو كما قلت ثمة، إنه متى أمكننا أن نقول: يعدل عن كذا إلى كذا لأجل كذا _ كما قيل ههنا في التقديم والتأخير إنه لا يجيء إلا للاهتمام وللعناية _ هان قدر العدول عن الأصل، وذهبت نكتته، وأصبح أصلاً معروفاً، وهذا القول قد يؤدي إلى الحكم بالخطأ على تقديم غير الأهم في الكلام، ولا يخفى ما فيه.

إذ إنه قد يقدم غير الأهم رعاية للفاصلة، أو لغرض آخر غير العناية والاهتمام، كما في تقديم هارون على موسى في قوله تعالى: ﴿ بِرَبِّ هَنُرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾ [طه: ٧٠] (٢). وقد جاء تقديم موسى على هارون في [البقرة: ٢٤٨، الأعراف: ١٤٢، مريم: ٥٣، طه: ٣٣٠، المؤمنون: ٤٥، الفرقان: ٥].

وقد يكون التقديم لغرض الإهانة والتحقير، كما في تقديم

يحبر بذلك قدَّم ذكر القاتل؛ لأن موضوع التعجب صدور القتل من ذلك الشخص، لا وقوعه عن المفعول» (ينظر: نهاية الإيجاز، ص٢٩٩).

⁽١) الدلائل، ص١٠٨.

⁽٢) لم يقدم هارون على موسى في التنزيل إلَّا في هذا الموضع.

البهود على النصارى في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمُضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَالِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧](١).

واخسف في ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْنُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾، والذي عليه أكثر المفسرين أن المراد به اليهود، قال ابن عطية: «وهكذا قال ابن مسعود، وابن عباس، ومجاهد، والسدي، وابن زيد، وروى ذلك عدي بن حاتم عن رسول الله ﷺ، وذلك بيِّنٌ من كتاب الله؛ لأن ذكر غضب الله على اليهود متكرر فيه. كقوله: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبِ لِنَهُ عَلَى اليهود متكرر فيه. كقوله: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبِ

وتبيَّن من هذا أن غرض التقديم ينبغي أن لا يحصر في غاية واحدة.

ومن أجل ذلك نرى عبد القاهر يستنكر حصر أسرار العدول في غاية واحدة، كما فعل النحويون وغيرهم في التقديم والتأخير، وغيره من مواضع العدول عن مقتضى الظاهر. وقال: «لا جرم أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها، وصدَّ بأوجههم عن الجهة التي هي فيها، والشق الذي يحويها. والمداخل التي تدخل فيها الآفة على الناس في شأن العلم، ويبلغ الشيطان مراده منهم في الصدِّ عن طلبه، وإحراز فضيلته، كثيرة، وهذه من أعجبها إن وجدت متعجباً»(").

⁽۱) ثمة مواضع كثيرة في القرآن الكريم قدمت فيها اليهود على النصارى، ومنها (البقرة: ۱۲۰، المائدة: ۱۸، ۵۱، ۸۲، التوبة: ۳۰).

⁽٢) المحرر الوجيز ١٩/١.

⁽٣) الدلائل، ص١٠٩.

ثم ذكر الإمام أهمية التقديم والتأخير والعدول عن الأصل، فقال: "وليت شعري، إن كانت هذه أموراً هينة، وكان المدى فيها قريباً، والجدى (أي: الفع) يسيراً، من أين كان نظم أشرف من نظم؟ وبم عظم التفاوت، واشتد التباين، وترقى الأمر إلى الإعجاز؟ وإلى أن يقهر أعناق الجبابرة؟ . . . أو ليس هذا التهاون (في عدم النظر إلى أسرار العدول) إن نظر العاقل، خيانة منه لعقله ودينه، ودخولاً فيما يزري بذي الخطر، ويغُضُّ من قدر ذوي القدر؟ . . »(1).

أنواع التقديم والتأخير في الفعل ومتعلقاته (٢):

١ - تقديم المفعول به على الفعل:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ أي: نخصك بالعبادة لا نعبد أحداً إلا إيَّاكُ(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ نَكَيْرُ ﴾ [المدثر: ٣].

قدم المفعول وكذا ما بعده إيذاناً بالاختصاص عند من يرى ذلك، أو للاهتمام، به أو غير ذلك(٤).

⁽١) الدلائل، ص١٠٩٠

⁽٢) ومن أنواعه: التقديم والتأخير كما يقتضيه الظاهر؛ لأنه هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، كمواضع وجوب تقديم الفاعل على المععول نحو: "ضرب عيسى موسى"، ومواضع وجوب تقديم الخبر على المبتدأ أو العكس، نحو: "عندي درهم ولي وطر"، ونحو قول ابن مالك: "وخبر المحصور قدم أبداً كمالنا إلا اتباع أحمداً" ونحو ذلك، وتقديم ما له الصدارة كاسم الاستفهام واسم الشرط، فهذا وشبهه لا يدخل في مجال بحثنا.

⁽٣) الماوردي (١٩٩٣م)، النكت والعيون ٢٩/١.

⁽٤) الدر المصون ٦/ ٤١١.

وقال تعالى: ﴿ فَفَرِيقًا كُذَّبُّتُمْ وَفَرِيقًا نُقَنُكُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧].

قال العكبري: قدم المفعول لتتفق رؤوس الآي (١). وقد يكون الغرض غير ذلك.

٢ - تقديم المفعول به على الفاعل:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسُكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

والمفعول المقدم على فاعله هنا هو قوله: ﴿ الْقَوْدِ ﴾ وتقديمه هو الوجه؛ لأن الآية سيقت تسلية عما أصاب المسلمين يوم أحد من الهزيمة بأن ذلك غير عجيب في الحرب، إذ لا يخلو جيش من أذ يغلب في بعض مواقع الحرب، وقد سبق أذ العدو غلب (٢).

٣ - تقديم المفعول الثاني على الأول:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿فَلا تَعْسَبَنَ اللّهَ مُغَلِفَ وَعَدِهِ، رُسُلَهُ الله الراهبم: ١٤٧]. قال الزمخشري: «فإن قلت هلّا قيل: مخلف رسله وعده؟ ولم قدم المفعول الثاني على الأول؟ قلت: قدم الوعد ليعلم أنه لا يخلف الوعد. ثم قال ﴿رُسُلَهُ مَ ليؤذن أنه إذا لم يخلف وعده ـ وليس من شأنه إخلاف المواعيد ـ كيف يخلفه رسله الذين هم خيرته وصفوته؟»(٣).

⁽١) العكبري (د.ت)، التبان في إعراب القرآن ١/٩٨.

⁽٢) التحرير والتنوير ٩٩/٤.

⁽٣) الكشاف ٢/ ٣٠٥.

٤ _ تقديم الظرف على الفعل:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَلَهِن مُتُمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٨]. قال الإمام الرازي: الواعلم أن في قوله: ﴿ لَإِلَى الله ، بل الله عَمْشُرُونَ ﴾ دقائق، إحداها: أنه لم يقل: تحشرون إلى الله ، بل قال: ﴿ لَإِلَى الله عَمْشُرُونَ ﴾ . وهذا يفيد الحصر، معناه: إلى الله يحشر العالمون لا إلى غيره (١).

٥ _ تقديم الحال على صاحبها المفعول به:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي آلْأَرْضِ رَوَسِي أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجٌ سُبُلًا لَعَلَهُمْ يَهْتَدُونَ الأنسبساء: ٣١]. قسال الزمخشري: "فإن قلت في الفجاج معنى الوصف، فما لها قدمت على السبل ولم تؤخر كما في قوله تعالى: ﴿لِنَسْلُكُواْ مِنْهَا شُبُلًا فِجَاجًا الوح الله الله ولم تؤخر كما في قوله تعالى: ﴿لِنَسْلُكُواْ مِنْهَا شُبُلًا فِجَاجًا الوح الله ولم تؤخر كما في قوله تعالى: ﴿لِنَسْلُكُواْ مِنْهَا شُبُلًا فِجَاءًا المعنى؟ قلت: أحدهما: الإعلام بأنه قلت: ما الفرق بينهما من جهة المعنى؟ قلت: أحدهما: الإعلام بأنه جعل فيها طرقاً واسعة، والثاني: بأنه حين خلقها خلقها على تلك الصفة، فهو بيان لما أبهم ثمة (٢٠). وفي «الدر المصون» أن قوله: ﴿فِجَهَانَ أَنه مفعول به، و﴿سُبُلًا بدل منه وجهان: أحدهما: أنه مفعول به، و﴿سُبُلًا بدل منه من ﴿سُبُلًا فِيه وجهان: أحدهما: أنه منصوب على الحال من ﴿سُبُلًا الله عند الزمخشري من ﴿سُبُلًا الله عند الزمخشري مناما قدم انتصب حالاً (٣).

⁽١) الرازي (د.ت)، مفاتيح الغيب ٩/ ٣٩٧.

⁽٢) الكشاف ٣/ ١١٥.

⁽٣) الدر المصون ٥/ ٨٢، ٨٣.

٦ - تقديم المفعول به على الفعل بعد الاستفهام:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلُ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِنَّ ﴾ [الأحام: ١٤]. فقدم المفعول به وهو «غير» على الفعل ﴿ أَتَّخِدُ ﴾ في جملة الاستفهام، إنكاراً اتخاذهم غير الله ولياً.

ومثله: قوله تعالى: ﴿ قُلُ آغَيْرَ اللَّهِ آبَنِي رَبًّا ﴾ [الأنعام: ١٦٤]. قال أبو السعود: «وإنما سلطت الهمزة على المفعول الأول لا على الفعل إيذاناً بأن المنكر هو اتخاذ غير الله ولياً »(١).

* وهذا ما تيسر من أنواع التقديم والتأخير في الفعل ومتعلقاته، وفيه مسائل نتناولها في الآتي:

١ ـ مسائل في الاستفهام:

قال عبد القاهر: «إن موضع الكلام على مسائل الاستفهام أنك إذا قلت «أفعلت؟» فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده.

وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه (٢).

ونستبين هذا الكلام في التنزيل:

قال تعالى حكاية عن قوم إبراهيم: ﴿ قَالُوا ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَنَا وَاللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّا عَلَى عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَى عَلَّى اللَّهُ عَلَّا عَلَى عَلَّى اللَّهُ عَل

⁽١) تفسير أبي السعود ٢/ ٣٦١، ٣٦٢.

⁽٢) الدلائل، ص١١١.

الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، وكيف؟ ١١٠٠.

٢ - في تقديم ما كان في تأخيره إخلال بالتناسب:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ فَأَرْجَسَ فِي نَفْسِهِ، خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه: ١٦]. وقسولسه تسعمالسي: ﴿ وَأَسَجُدُوا لِللّهِ ٱلّذِي خَلَقَهُنَ إِن كُنتُم إِيّاهُ مَعْبُدُونَ ﴾ [مصلت: ٣٧]. قال الزركشي: ﴿ في علة التقديم فيها مشاكلة رؤوس الآي ﴾ (٢). وفيه غير ذلك.

٣ ـ في تقديم ما كان في تأخيره إخلال بالمعنى:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلُ مُّوْمِنٌ مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ كَكُنُدُ إِيمَننَهُ وَ الْخَر قوله: ﴿وَكُنْدُ إِيمَننَهُ وَ الله لو أَخَر قوله: ﴿وَيَكُنْدُ إِيمَننَهُ وَ الله من حقه بَكْتُم الله فرعون المعنى أن الرجل يكتم إيمانه من آل فرعون، فلا يفهم أنه منهم "(٢).

٤ ـ ما قدم في آية واخر في أخرى:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِن أَقْصا الْمَدِينَةِ يَسَعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]. [يس: ٢٠]. وقوله: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِن أَقْصا الْمَدِينَةِ يَسَعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]. قال الزركشي: «قدم المجرور على المرفوع الاشتمال ما قبله من سوء معاملة أصحاب القرية الرسل وإصرارهم على تكذيبهم، فكان مظنة التتابع على مجرى العبارة، تلك القرية، ويبقى مخيلاً في فكره،

⁽١) الدلائل، ص١١٣.

⁽٢) البرهان، ص ٧٧١.

⁽٣) السابق، ص٧٧٠ ـ ٧٧١.

أكانت كلها كذلك، أم كان فيها... على خلاف ذلك، بخلاف ما في سورة القصص الالالم.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا مَنْ أَوْ وَالْمَاقُونَا هَنَا خَنُ وَ وَالْمَاقُونَا مِن قَدْلُ ﴾ [المؤمنون: ١٨]. وقوله: ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا خَنُ وَ وَالْمَاقُونَا هَنَا مِن قَدْلُ ﴾ [المؤمنون: ١٨]. قال الزركشي: ﴿ فَإِن مَا قبل الأولى: ﴿ أَعِنَا كُنَّا ثُرَابًا وَعَظَلْمًا ﴾ [المؤمنون: ١٨]. فالجهة وما قبل الثانية: ﴿ أَوْفَا مِنْنَا وَكُنّا نُرَابًا وَعَظَلْمًا ﴾ [المؤمنون: ١٨]. فالجهة المنظور فيها هناك كون أنفسهم وآبائهم تراباً، والجهة المنظور فيها هنا، كونهم تراباً وعظاماً، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم في تبعيد البعث (٢). وأما أغراض التقديم فلا يمكن حصرها، وما دكره الزركشي لا يعدو عن أمثلة منها.

النوع الخامس: في القصر

قد علمنا مقتضى الظاهر في أسلوب القصر، وندرس هنا ما يجيء فيه على خلاف الظاهر: وهو:

١ - تنزيل المعلوم منزلة المجهول أو المشكوك فيه:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّتْلُنا﴾ [إبراهيم: ١٠]. وقد علمنا في باب القصر، أن الأصل في النفي والاستثناء أن يكون

⁽١) البرهان، ص٨٠٣.

⁽٢) المصدر السابق نفسه.

ومن ذلك الآيات في (الأنعام: ١٣٠، ١٥١، الأعراف: ٣٨، ١٢٢، ١٧٩، الشعراء: ١٧٩، هود: ٢٧، الإسراء: ٣٦، طه: ٧٠، المؤمنون: ٣٣، الشعراء: ٤٨، النمل: ١٧، فصلت: ٢٥، ٢٩، الأحقاف: ١٨، الذاريات: ٥٦، الرحلن ٣٨، ٢٥)

للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه (١). وقد جاء هنا في أمر لا يشك فيه المخاطبون أو ينكرونه؛ لأنهم لا ينكرون أن الرسل عليهم الصلاة والسلام بشر، أو يشكون في ذلك، ولكن لما جعلوا الرسل كأنهم بادعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشراً مثلهم، وادعوا أمراً لا يجوز أن يكون لمن هو بشر، أخرج اللفظ مخرجه، حيث يراد إثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعي خلافه (٢).

٢ ـ تنزيل المجهول منزلة المعلوم:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا نُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا غَنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

وقد عرفن في السابق أن «إنما» للخبر لا يجهله المخاطب (٤٠). ودخولها ههنا تدل على أن المنافقين حين ادّعوا لأنفسهم أنهم مصلحون، أظهروا أنهم يدّعون من ذلك أمراً ظاهراً معلوماً، ولذلك أكد الأمر في تكذيبهم والرد عليهم، فجمع بين «ألا» الذي هو للتنبيه، وبين «إن» الذي هو للتأكيد، فقال: ﴿أَلاّ إِنَّهُمْ هُمُ النَّفْسِدُونَ

⁽١) ينظر ص١٤٣ من هذا البحث.

⁽٢) دلائل الإعجاز، ص٣٣٣.

⁽٣) المصدر السابق، ص ٣٣٤.

⁽٤) ينظر ص١٤٤ من هذا البحث.

وَلَكِنَ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: ١٢](١).

النوع السادس: في الإنشاء الطلبي (٢)

للعدول عن مقتضى الظاهر في الإنشاء الطلبي صور كثيرة؛ وهي:

أولاً: في التمني:

والأداة الموضوعة له هي «ليت»(٣) وقد يتمنى بغيرها عدولاً عن مقتضى الظاهر. ومن ذلك:

ا ـ قوله تعالى: ﴿ فَهَل لَنَا مِن شُفَعَآ فَيَشْفَعُواْ لَنَا ﴾ [الأعراف ٣٥]. فتمنوا به هل الإبراز المتمنى (وهو أن يجدوا شفيعاً يشفعهم من العذاب، أو يردُّوا إلى الدنيا ليعملوا صالحاً) في صورة الممكن. وهم يعلمون أن لا شفيع لهم فيها (٤).

٢ - ومن ذلك التمني بلعل، كما في قوله: ﴿لَعَنِي آبَلُغُ اللَّسَبَبَ السَّمَوَ اللَّهِ مُوسَى الْمَافِر: ٣٦، ٣٧]. الأَسْبَبَ السَّمَوِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ الله الله الله العالمين - وهو بلوغ أسباب السموات، وقيل: هي أبوابها، والاطلاع إلى إله العالمين - بصورة المرجو، فهو ينخيل أنه بتشييده هذا الصرح الذي يزعمه سيبلغ إلى ما يتمنى، وأنَّى له (٥)...

⁽١) الدلائل، ص٥٥٨.

⁽٢) ينظر: تعريفه وأنواعه في ص١٥٧ ـ ١٦٦ من هذا البحث.

⁽٣) سبق الكلام فيها. ينظر ص١٥٧ _ ١٥٨ من هذا البحث.

⁽٤) الإيضاح، ص١٤٧.

⁽٥) ينطر: شهاب الدين الخماجي (١٩٩٧م)، حاشية الشهاب ٢٦٣/٨. * ويدخل منه الو، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ مَا تَأْتِبَنَا بِٱلْمَلَيْكِيدَ ﴾ [الححر. ٧] لغرض التخصيص.

ثانياً: في الاستفهام:

وقد ذكرنا الأدوات الموضوعة له في باب مقتضى الظاهر (١). وقد تأتى على خلافه. ومن ذلك:

ا _ الأمر بـ هل (٢) ؛ كما في قوله تعالى: ﴿ فَهَلُ أَنتُهُ أَنتُهُ أَنتُهُ أَنتُهُ أَنتُهُ أَنتُهُ اللهُ وَفَهَلُ مِن مُدَّكِكِ ﴾ [هود: ١٤، الأنبياء: ١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ مِن مُدَّكِكِ ﴾ [القمر: ١٥].

٢ ـ الاستفهام لغرض التنبيه (٣)؛ كما في قوله تعالى:
 ﴿ فَأَيْنَ تَذَهَبُونَ ﴾ [التكوير: ٢٦].

٣ - إرادة معنى الاستبطاء (٤)؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا مَعَنَى نَعْبُرُ اللَّهِ ﴾ [القرة: ٢١٤].

٤ - إرادة التعجيب (٥)؛ ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكُفُرُونَ إِللَّهِ وَكُنتُمُ أَمْوَتُنا فَأَخْيَكُمْ ﴾ [البغرة: ٢٨].

⁽١) ينطر ألفاظ الاستفهام ومعتاها ص١٥٢ ــ ١٥٦ من هذا البحث.

⁽٢) الإيضاح، ص١٥٥.

⁽٣) مفتاح العلوم، ص٤٢٥.

⁽٤) المصدر السابق، ص٤٢٤.

⁽٥) المصدر السابق؛ نفسه.

⁽٦) التحرير والتنوير ١/ ٩٧/.

⁽٧) الإيضاح، ص١٥٥.

آ - إرادة التحقير (١)؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ
 عَلَقُهُ ﴿ إَلَى مِن نُطُفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ﴾ [عبس ١٨، ١٩]. ومن ذلك قراءة ابن عباس بفتح الميم (٢) في قوله تعالى ﴿ مِن فِرْعَوْنَ ﴾ [الدخان: ٣١].

وكل ما يجيء من أدوات الاستفهام على خلاف الأصل الذي ذكرناه في بابه يدخل في العدول عن مقتضى الظاهر.

ثالثاً: في الأمر:

وقد مر صيغته ومعناه (۳)، وقد يجيء على خلاف ما مر. ومن ذلك:

ا _ إفادته التهديد (٤)؛ كما في قوله تعالى: ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت: ٤٠].

٢ ـ إفادته التعجيز؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلّهِ شُرّكاءً قُلُ سَتُوهُم الله الرعد: ٣٣]؛ أي: أثبتوا وجودهم، وضَعُوا أسماء لهم (٥). وقوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتّورَاةِ فَأْتَلُوهَا إِن كُمْتُم صَدِقِينَ ﴾ لهم (١٤)؛ أي: في زعمكم أن الأمر ليس كما قلناه، أو إن كنتم صادقين في جميع ما تقدم من قولكم إن إبراهيم كان على دين اليهودية، وهو أمر للتعجيز، إذ قد علم أنهم لا يأتون بها إذ استدلوا على الصدق (١٠).

⁽١) حاشية الشهاب ١٩/٤١٤.

⁽Y) المعجم A/33.

⁽٣) ينظر ص١٥٦ من هذا البحث.

⁽٤) التحرير والتنوير ٢٤/ ٣٠٥.

⁽٥) المصدر السابق، ١١/١٥٠.

⁽٦) المصدر السابق، ٤/٩.

٣ - إفادته التسخير؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَسِئِينَ ﴾ [الأعراف:١٦٦](١).

إفادته الدعاء؛ كقوله تعالى: ﴿ رَبِ آغَفِرْ لِي وَلِوَلِدَتَ ﴾
 إنوح: ٢٨] (٢). وغير ذلك مما يجيء على خلاف أصل الأمر.

رابعاً: في النهي:

وقد تقررت صيغته ومعناه فيما يجيء على مقتضى الظاهر فيرجع إليه (٣). وقد يخرج على خلاف الظاهر. ومن ذلك:

النهي بجملة خبرية؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفْتُ وَلَا فَسُوتَ ﴾ [البقرة: ١٩٧]؛ أي: لا ترفثوا ولا تفسقوا (٤). ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَاءً وَجَهِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٢]؛ أي: لا تنفقوا إلا ابتغاء وجه الله (٥). وقوله تعالى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الراقعة ٢٩] ونحو ذلك

خامساً: في النداء:

وأصل أدواته معروفة، وقد تجيء على خلاف الظاهر.

١ _ وضع "ياء" التي هي نداء البعيد موضع "أي" التي هي

⁽١) الإيضاح، ص١٦١.

⁽٢) المصدر السابق، نفسه.

⁽٣) ينظر: ص١٦٤. من هذا البحث.

⁽٤) الزركشي (٢٠٠٦م)، البرهان في علوم القرآن، ص١٤١.

⁽٥) المصدر السابق، نفسه.

لنداء القريب، والعكس؛ ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَعَزُّنكَ اللَّهِ اللَّهُ الرَّسُولُ لَا يَعَزُّنكَ اللَّذِينَ يُسكرِعُونَ فِي الْكُفْرِ ﴾ [المائدة: ٤١].

قال الشيخ أبو زهره: «والنداء له على ب ويَأَيُّا التي ندل على نداء البعيد مع أنه من الله قريب وهو له مجيب، لبيان الشأن العظيم لما يدعوه إليه، ويناديه لأجله، (١).

٢ ـ وضع النداء موضع التعجب؛ ومن ذلك: قوله تعالى:
 ﴿ يَنَحَسَرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ ﴾ [بس: ٣٠].

قال الزركشي: «فكأن التقرير: يا عجباً احضري، ويا حسرة احضري» (٢).

ونحو ذلك.

النوع السابع: في الفصل والوصل

قد علمنا مما مضى أن ثمه مواضع تقتضي الوصل وأخرى تقتضي الفصل، وقلنا: أن إخراج الكلام عليها إخراج على مقتضى الظاهر، ونقول ههنا إنه قد يخرج الكلام على خلاف الظاهر لأجل ما يقتضيه الحال، فيفصل في موضع الوصل ويصل في موضع الفصل. ومن ذلك:

١ - وصل الجملة المؤكدة للأولى أو المبينة لها(٣):

قال تعالى: ﴿ فَأَعْتَرِلُوا ٱلنِّسَاءَ فِي ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنَّ ﴾

⁽١) زهرة التفاسير ٢١٨٣/٤.

⁽٢) البرهان، ص٥٤٥.

⁽٣) ينظر مواضع الفصل من ص ١٦٤ ـ ١٦٤ من هذا البحث.

[البقرة: ٢٢٢]. فجملة النهي عن قربانهر تأكيد لجملة الأمر باعتزالهن، وتبيين للمراد من الاعتزال على أنه ليس التباعد عن الأزواج بالأبدان كما كان عند اليهود، بل هو عدم المباشرة. قال ابن عاشور: «كان مقتضى الظاهر أن تكون جملة ﴿وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ ﴾ مفصولة بدون عطف؛ لأنها مؤكدة لمضمون جملة ﴿فَاعَيّزِلُوا النِّسَاة فِي الْمَحِيضِ ومبيّنة للاعتزال، وكلا الأمرين يقتضى الفصل، ولكن خولف مقتضى الظاهر اهتماماً بهذا الحكم، ليكون النهي عن القربان مقصوداً بالذات، معطوفاً على التشريعات (١)

٢ - وصل جملة وقعت تعليلية للجملة الأولى(٢):

قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَانَانُ فَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْمَسْجِدِ الْمَدَوَالِ وَتَمَاوَنُوا عَلَى الْإِنْدِ وَالنَّقُوكُ وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنْدِ وَالنَّقُوكُ وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنْدِ وَالْمُدُونِ وَالنَّقُولُ وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنْدِ وَالْمُدُونِ وَالنَّقُولُ وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنْدِ وَالْمُدُونِ وَالنَّقُولُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهُ شَدِيدُ الْمِقَابِ ﴾ [المائدة: ٢].

قال ابن عاشور: «قوله تعالى: ﴿وَتَمَاوَنُواْ عَلَى ٱللِّهِ وَٱللَّقَوَى ﴾ الآية، تعليل للنهي الذي في قوله: ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ ﴾ وكان مقتضى الظاهر أن تكون الجملة مفصولة، ولكنها عطفت ترجيحاً لما تضمنته من التشريع على ما اقتضته من التعليل؛ يعني: أن واجبكم أن تتعاونوا بينكم على فعل البر والتقوى، وإذا كان هذا واجبهم فيما بينهم، كان الشأن أن يعينوا على البر والتقوى؛ لأن التعاون عليها يُكسب محبة تحصيلها، فيصير تحصيلها رغبة لهم، فلا جرم أن يعينوا عليها كل ساع إليها، ولو كان عدواً، والحج بر

⁽١) التحرير والتنوير ٢/ ٣٦٦.

⁽٢) ينظر: ص١٦٢، ١٦٣ من هذا البحث

فأعينوا عليه وعلى التقوى، فهم وإن كانوا كفاراً يعاونون على ما هو بر؛ لأن البريهدي للتقوى، فلعل تكرر فعله يقربهم من الإسلام»(١).

$^{(1)}$ فصل جملة تقنضى الوصل $^{(1)}$:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضِ عَدُوَّ وَلَكُمْ فِي الْمُرْضِ مُسْتَقَرُّ وَمَتَنَعُ إِلَى حِينِ ﴿ قَالَ فِيهَ تَعْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا لَكُرْجُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٤، ٢٥].

قال ابن عاشور: «أعيد فعل القول في هذه الجملة مستأنفاً غير معترن بعاطف (يعني: الآية ٢٥) ولا مستغني عن فعل القول بواو العطف، مع كون القائل واحداً، والغرض متحداً، وهذا خروج عن مقتضى الظاهر؛ لأن مقتضى الظاهر في مثله هو العطف».

ثم أشار إلى إهمال المفسرين توجيه ترك العطف في مثل هذا، فقال: "وقد أهمل توجيه ترك العطف جمهور الحذاق من المفسرين: الزمخشري وغيره.

وأول من رأيته حاول توجيه ترك العطف هو الشيخ محمد بن عرفة التونسي (ت٨٠٣هـ) في إملاءات التفسير المروية عنه، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَغَيْرَ اللّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا ﴾ بعد قوله: ﴿قَالَ إِنّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾. إذ جعل وجه إعادة لفظ: ﴿قَالَ هو ما بين المقالين من البون، فالأول راجع إلى مجرد الإخبار ببطلان عبادة الأصنام في ذاته. والثاني الاستدلال على بطلانه، وقد ذكر معناه الخفاجي عند الكلام على الآية الآتية بعد هذه،

⁽١) التحرير والتنوير ٦/٨٧.

⁽Y) ينظر في دلك مواضع الوصل من ص١٦٠ ١٦١ من هذا البحث.

ولم ينسبه إلى ابن عرفة (١)، فلعله من توارد الخواطر»(٢).

النوع الثامن: في الإيجاز والإطناب

* أولاً: الإيجاز:

الأصل في الإيجاز: زيادة المعنى على اللفظ دون حذف كما رأينا في السابق^(٣). وأما إذا تعلق بعض معناه على محذوف مقدر، فهو خروج عن الأصل، ويؤيد ذلك: ما ذهب إليه الزركشي أن لا حذف في الإيجاز^(٤). ذلك لأن الحذف فيه عدول عن الأصل.

وقال في موضع آخر: إن من فوائد الحذف طلب الإيجاز، وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل^(٥). وليس هذا الذي ذكره هنا إلا الإيجاز الذي نريد به العدول عن الأصل. فعلمن من ذلك

⁽۱) وعبارة الخفاجي: «أعاد لفظ قال: مع اتحاد ما بين القائلين، لأن هذا دليل خطابي بتفضيلهما على العالمين».

ينظر: حاشية الشهاب ٣٦٠/٤.

⁽Y) التحرير والتنوير ٨/٧٠.

⁽٣) ينظر: ص١٦٤ ـ ١٧١ من هذا البحث.

⁽٤) البرهان، ص١٨٥.

⁽٥) المصدر السابق، نفسه.

واختلفوا في الحذف هل هو مجاز أم لا، والمشهور أنه مجاز؛ لأنه خلاف الأصل، قال الزركشي: «وحكى إمام الحرمين في «التلخيص» عن بعضهم أن الحذف ليس بمجاز». البرهان، ص٦٨٥.

والتحقيق أنه ليس كل حذف مجاز، كحذف ما يجب حذفه أو ما لا يجيء الكلام فيه إلا محذوفاً كما هو مقرر في الدرس النحوي. ينظر؛ المصدر السابق، نفسه.

أن الحذف إيجاز، وأن هذا النوع من الإيجاز خلاف للأصل، وأنه لا يجيء إلا لفوائد، وهي ما نصطلح عليها بأسرار العدول.

* من صور الإيجاز بالحذف(١):

١ _ الاقتطاع:

وهو: ذكر حرف من الكلمة وإسقاط الباقي (٢)،

ومن ذلك، قراءة «يا مال» على لغة من ينتظر الحرف في قوله تعالى: ﴿وَنَادَوُا يَمَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكُ ﴿ الزخرف: ٧٧] (٣).

قال ابن حني: "والاقتطاع في الكلام ضربان، أحدهما _ وهو الأكثر _: أن تحذف آخر الاسم وتدع ما قبله على ما كان عليه من الحركة والسكون، (كما في قراءة "يا مالِ")، والآخر: أن تحذف ما تحذف ما تحذف اسماً قائماً بنفسه كأن لم تحذف منه شيئاً "(٤) كما في قراءة "يا مالُ" وهي قراءة أبي السرار الغنوي، جعله اسماً على حياله، وذلك على لغة من لم ينتظر (٥).

⁽۱) ومنه ما جاء في البيان والتبيين في باب من الكلام المحذوف. ينظر: الجاحظ (د.ت)، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانحي، ٢٧٨/٢ ـ ٢٨٢.

 ⁽۲) الزركشي (۲۰۰٦م)، البرهان في عاوم القرآن، ص ٦٩٥، وينظر أيضاً:
 الكفومي، أبو البقاء (١٤١٩هـ)، كتاب الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص ٢٠٣.

⁽T) المعجم A/1 · 3.

⁽٤) أحمد بن الحسين بن الحباز (٢٠٠٢م)، توحيه اللمع، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، دراسة وتحقيق: فايز زكي، القاهرة، دار السلام، ص٣٣٠.

⁽a) المعجم ٨/٢٠٤.

وقد جعل منه بعضهم الحروف المقطعة؛ لأن كل حرف منها يدل على اسم من أسماء الله تعالى كما روي عن ابن عباس والله أعلم في قوله تعالى: ﴿النَّمْ ﴿ النَّمْ ﴾ أنه قال: ﴿إنه بمعنى: أنا الله أعلم وأفضل (١).

٢ _ الإكتفاء:

عقد ابن جني في الخصائص باباً في الاكتفاء بالسبب عن المسبب، وبالمسبب عن السبب. وقال فيه: «هذا موضع من العربية شريف، لطيف، وواسع لمتأمله كثير، وكان أبو علي كَلَّلُهُ يستحسنه، ويُعنى به، وذكر منه مواضع قليلة، ومر بنا منه ما لا نكاد نحصيه. فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرُّوانَ فَاسْتَوَدُ بِاللَّهِ ﴾ [النحل: ٩٨]. وتأويله _ والله أعلم _ فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله، فاكتفى بالمسبب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة "(٢).

ثم قال: «هذا أولى من تأويل من ذهب إلى أنه أراد: فإذا استعذت فاقرأ؛ لأن فيه قلباً لا ضرورة بك إليه، وأيضاً: فإنه ليس كل مستعيد بالله واجبة عليه القراءة»(٢).

وجعل منه الاكتفاء بالكسرة من الياء. وقال في شرح كتاب «التصريف» لأبي عثمان المازني في باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، واللتين هما عينان. قال في قوله تعالى: ﴿فَنَوَلَ عَنَّهُمُ

⁽۱) ابن عباس (د.ت)، تنوير المقباس، جمعه: مجد الدين الفيروز آبادي، بيروت، دار الكتب العلمية، ص١٣٤.

⁽٢) ابن جني (٢٠٠٦م)، الخصائص، ص٧٤٩.

⁽٣) المصدر السابق نفسه.

يَوْمَ يَدُعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءِ نُكُرٍ ﴾ [القمر ٦]. قال: يريد: الداعي.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَيَنَفَوْمِ إِنِّ أَخَافُ عَلَيْكُورْ يَوْمَ اَلنَّنَادِ ﴾ [عافر: ٣٢]. فال: يريد: التنادي. وهي قوله تعالى: ﴿ وَالِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ ﴾ [الكهف ١٦٤] قال: يريد: نبغي. وفي قوله تعالى: ﴿ وَالنَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ [الفجر: ٤] قال: يريد: يسري. وجعل منه بيت زهير:

ولأنت تفري ما خلقت وبع ض القوم يخلق ثم لا يفر قال: يريد: لا يفرى. وقد أنشد عليه.

ثم قال: ". اكتفى في جميع هذا بالكسرة من الياء، وهو كثير جداً، فلما كان هذا الاكتفاء بالكسرة من الياء جائزاً مستحسناً في هذه الأسماء الآحاد، والآحاد أخف من الجموع كان باب «جوار» جديراً بأن يلزم الحذف لثقله»(١).

والاكتفاء عند الزركشي هو: «أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفي بأحدهما عن الآخر».

ومثّل له بأمثلة كثيرة: منها قوله تعالى: ﴿ بِيدِكَ ٱلْخَيْرُ ﴾ [آل عمران: ٢٦] قال: «تقديره: ﴿ والشر ﴾ إذ مصادر الأمور كلها بيده جل وعز ، وإلما ذكر الحير لأنه مطلوب العباد ، ومرغوبهم إليه ، أو لأنه أكثر وجوداً في العالم من الشر (٢٠٠٠) . ويسمى هذا النوع الاكتفاء بأحد الضدين .

⁽١) ابن جني (١٤١٩هـ)، المنصف على التصريف، ص٢٤٣ ـ ٣٤٢.

⁽٢) البرهان، ص٦٩٦.

وأما الاكتفاء في منظور الدراسة: فهو أن يقتضي ظاهر المقال ذكر شيئين أو أكثر بينها تلازم وارتباط فيكتفى بإحداها عن الأخرى.

فأما ما كان منه من ذكر أحد الشيئين بينهما تلازم، فكما مثل له الزركشي في الآية السابقة، وأما ما كان منه من ذكر أحد الأشياء بينها تلارم، فكما جاء في قصة إهلاك قوم صالح عليه، ونحوها في القرآن الكريم، فقد ذكرت في مواضع مختلفة في الكراب وفي كل موضع يكتفى بنوع من أنواع العذاب التي حلت عليهم.

وقال تعالى وقالوا وقال وقالوا النَّاقَة وَعَنَوْا عَنْ أَمْ رَبِّهِ وَقَالُوا يَنْ اللَّهُ وَعَنَوْا عَنْ أَمْ رَبِّهِ وَقَالُوا يَنْ مَنْ اللَّهُ وَعَنَوْا عَنْ أَلْمُ وَاللَّهُ وَعَنَوْا عَنْ أَلْمُ وَاللَّهُ وَعَنَوْا فِي وَالْمِعْ مَا يَعِدُنَا إِن كُمْتَ مِنَ ٱلْمُرْسَدِينَ فِي فَأَخَدَتُهُمُ الرَّجْفَةُ وَالْعَالَةِ وَالْعَاعِة وَالطّاغِية.

وقال تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ فَأَسْتَحَبُّواْ أَلْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ فَأَسْتَحَبُّواْ أَلْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ فَأَصَدَتُهُمْ صَلَعِقَةُ الْعَذَابِ الْمُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [فصلت: ١٧]. اكتفى بذكر «الصاعقة» من الصيحة والرجفة والطاغية.

وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأَهْلِكُواْ بِالطَّاغِيَةِ ﴾ [الحاقة: ٥]. اكتفى هنا بذكر «الطاغبة» وهو سبب إهلاكهم إذ ما حملهم على أن كذبوا

رسولهم وعقروا الناقة إلا طغيانهم(١).

قال صاحب «أضواء البيان»: «والظاهر أنَّ الْمَلَكَ لمَّا صاح بهم رجفت بهم الأرض من شدة الصيحة وفارقت أرواحهم أبدانهم»(٢).

وهذا دليل على أن هذه الأربعة متلازمة، وقد حصلت جميعها؛ كأنه يقول: صاح عليهم جبريل الله (على رأي أكثر المفسرين) وارتجفت بهم الأرض لشدة الصيحة، فصعقوا جميعاً، بسبب طغيانهم. وكان مقتضى الظاهر أن تذكر جميعها في كل موضع، ولكنه اكتفى في كل مقام بما يناسبه من أنواع ذلك العذاب الذي أصابهم.

٣ _ الاحتياك:

وسماه الزركشي: الحذف المقابلي؛ وهو: «أن يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من واحد منهما مقابلة لدلالة الآخر عليه»(٣).

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَٱلرّسُولَ ۖ قَإِن تَوَلَّواْ فَإِنَّ اللّهَ اللّهَ لَا يُحِبُّ آلكَنفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٢]. وأصل نظمها: "فإن تولوا فإن الله لا يحبهم لكفرانهم، وإن أقبلوا فإن الله يحبهم لإيمانهم » (٤).

⁽۱) مقاتل بن سليمان (۱٤٢٤هـ)، تفسير مقاتل، تحقيق: أحمد فريد، بيروت، دار الكتب العلمية، ٣٩٢/٢.

⁽٢) الشنقيطي (١٤١٥هـ)، أضواء البيان ٢/ ٣٥.

⁽٣) البرهان، ص٧٠٢.

⁽٤) البقاعي (١٤١٥هـ)، نظم الدرر، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢/ ٦٥.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَفَقَدْ كَذَّبُواْ فَسَيَاأَتِيمِمْ أَنْبَوُاْ مَا كَانُواْ بِهِ يَسْتُهْزِءُونَ ﴾ [الشعراء: ٦]. حذف في الجملة الأولى ما أثبته في الثانية، وأثبت في الثانية ما حذفه في الأولى. وأصل النظم: فقد كذَّبوا واستهزؤوا فسيأتيهم أنباء ما كانوا به يكذِّبون ويستهزؤون (١).

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِسَمَّتُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِدًا ﴾ [يونس: ٦٧]. وأصل النظم: جعل لكم الليل مظلماً لتسكنوا فيه، والنهار مبصراً لتتحركوا فيه (٢).

ومنه: قوله تعالى: ﴿ لِيَسَّنَلَ ٱلصَّندِقِينَ عَن صِدْقِهِم ۗ وَأَعَذَ لِلْكَفرِينَ عَن عِن عَن عِدْقِهِم وَأَعَذَ لِلْكَفرِينَ عَن عَن عَن الله الله الله الله عن عن عن عن صدقهم وأعد لهم ثواباً عظيماً، ويسأل الكافرين عن كذبهم وأعد لهم عذاباً أليماً. فحذف من كل منهما ما أثبت في الآخر (٣).

وهذا فن عجيب. وللإمام البقاعي كتاب لطيف فيه، صماه الإدراك لفن الاحتباك.

الاطراح:

ويراد به هنا: عود الضمير مرة إلى المذكور، ثم اطراح المذكور والالتفات إلى المحذوف.

⁽١) نظم الدرر، ٥/٣٤٨.

⁽٢) حاشية الشهاب ٨٠/٥.

⁽٣) المصدر السابق، ٧/٤٦٩.

إلى القرية، والضمير في قوله: ﴿أَوْ هُمْ تَآبِلُونَ ﴾ عائد على أهل القرية. وهو المحذوف الملتفت إليه هنا(١).

ومن ذلك : قوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللّهُ مَثَلًا قَرْبَةً كَانَتُ عَامِنَةً مُاللًا قَرْبَةً كَانَتُ عَامِنَةً مُطْمَيِنَةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِن كُلّ مَكَانِ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُي اللّهِ فَأَذَاقَهَا اللّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾ [الحل: ١١٢]. فالضمائر: ﴿ يَأْتِيهَا رِزْقُهَا ﴾ ﴿ وَفَكَفَرَتْ ﴾ ﴿ وَفَكَفَرَتْ ﴾ ﴿ وَفَكَفَرَتْ ﴾ ﴿ وَفَكَفَرَتْ ﴾ وَفَلَا تعود على القرية. ثم اطرح القرية، والتفت إلى المحذوف وهو أهلها، فقال: ﴿ يِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾ (١٠ حذوف وهو أهلها، فقال: ﴿ يِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾ (١٠ مُنْ المحذوف وهو أهلها، فقال: ﴿ يَمَا لَكُونَ اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى الْمَالَةُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

ه _ الاختزال:

وهو حذف كلمة أو أكثر، وهي إما اسم أو فعل أو حرف^(٣). وله صور كثيرة، منها:

١ حذف المعتدأ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَنَعُ فَهَلْ يُهَلَكُ ﴾
 [الأحماف: ٣٥]؛ أي. هذا بلاغ.

٢ ـ حذف الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿أَكُلُهَا دَآبِهُ وَظِلْهَا ﴾
 [الرعد: ٣٥]؛ أي: وظلها دائم.

⁽۱) يرى بعضهم أن المراد: وكم من أهل قرية، والآخرون يرون أن اللفظ يتضمن هلاك الفرية وأهلها، وهو أعظم في العقوبة. ينظر: البحر المحط ٢١٨/٤، وأيضاً: الثعالبي (١٩٩٧م)، الجواهر الحسان في تفسير القرآل ٣/٢٠.

⁽٢) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِن ثَمَرَتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَبِ لَنَّمِدُونَ مِنْهُ سَكَّرًا وُرِرَقًا حَسَاً ﴾ [البحل: ٢٧] فالضمير في ﴿ مِنْهُ ﴾ عائد على محدوف وهو العصير على أحد أوجه الإعراب، ينظر: الكشاف ٢/ ٥٧٥.

⁽٣) البرهان، ص٦٠٧.

٣ ـ حذف المضاف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاَشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبُ﴾ [مريم: ٤]؛ أي: اشتعل شعر الرأس.

٤ ـ حذف المضاف إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَلُهُ الْأَمْرُ مِن قَبَلُ وَمِنْ بَعَدُهُ اللَّمْرُ مِن قَبَلُ وَمِنْ بَعَدُهُ الروم: ١٤؛ أي: من قبل ذلك ومن بعده.

حذف الجواب أو أجوبة، قال الطبري: "فإن قال قائل: فأين جواب قوله: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِنَابٌ مِنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾
 [البقرة: ٨٩].

قيل: قد اختلف أهل العربية في جوابه، فقال بعضهم: هو مما ترك جوابه استغناء بمعرفة المخاطبين به بمعناها عن ذكر الأجوبة... كما قال جل ثناؤه: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِرَتَ بِهِ الْجِبَالُ أَوَ قُطِعَتَ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُمْ بِهِ ٱلْمُونَّى بَل لِلّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾ [الرعد: ٣١]. فقرك جوابه؛ والمعنى: ولو أن قرآناً سوى هذا القرآن سيرت به الجبال، لسيرت بهذا القرآن. فترك قوله: لسيرت بهذا القرآن القرآن أستغناء بعلم السامعين بمعناه، قالوا: فكذلك قوله: السيرة بهذا القرآن أستغناء بعلم السامعين بمعناه، قالوا: فكذلك قوله:

ومن ذلك حذف الصفة، والموصوف، ونحو ذلك.

٢ ـ وضع المضمر موضع الظاهر:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدُ الإخلاص: ١]. قال الزركشي: «فإنَّ وضْعَ الضمير موضع الظاهر معناه البيان أو الحديث أو الأمر لله أحد مكفواً بها، ثم فسر وكان أوقع في

⁽۱) تفسير الطبري ٢/ ٣٣٦، ٣٣٧.

النفس من الإتيان به مفسراً من أول الأمر الله ويأتي عكسه في الإطناب.

* ثانياً: في الإطناب:

والأصل في الإطناب: زيادة اللفظ على المعنى الأصلي. لتوكيده أو بيانه، وقد يجيء على خلاف الأصل فيه. ومن ذلك:

١ ـ التثييل:

عرَّفه السيوطي أنه: «هو أن يؤتى بجملة عقب جملة، والثانية تشتمل على المعنى الأول، لتأكيد منطوقه أو مفهومه، ليظهر المعنى لمن لم يفهمه، ويتقرر عند من فهمه»(٢).

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآهَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَطِلُ إِنَّ ٱلْبَطِلَ الْ الْبَطِلَ الْ الْبَطِلَ كَانَ زَهُوفًا﴾ [الإسراء: ٨١].

٢ _ التتميم:

وهو: «أن توفّي المعنى حظّه من الجودة، وتعطيه نصيبه من الصحة، ثم لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلا تورده، أو لفظاً يكون فيه توليده إلا تذكره»(٣). كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِيبَ

⁽١) الزركشي (٢٠٠٦م)، البرهان، ص٦٠٠٠

⁽٢) الإنقاذ، ص٢٦٥.

⁽٣) أبو هلال العسكري (١٩٨٦م)، كتاب الصناعتين، ص٣٨٩.

والعجيب أن أبا هلال لم يفرِّق في كتابه الصناعتين "بين التميم والتكميل"، وهو الذي حرص في كتابه «الفروق المعوية على تبذ التراف في اللغة».

قَالُواْ رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَدَمُوا [فصلت: ٣٠]. قال العسكري: فبقوله تعالى: ﴿اللَّهُ ثُمَّ المعنى أيضاً، قد دخل جميع الطاعات فهو من جوامع الكلم الله المعنى أيضاً على المعنى الكلم الكلم الكلم الكلم المعنى أيضاً المعنى

٣ _ التكميل:

ويسمى بالاحتراس؛ قال السيوطي: «وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوهم».

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَةٍ عَلَى الْكَفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٤]. فإنه لو اقتصر على ﴿ أَذِلَةٍ ﴾ لتوهم أنه لضعفهم، فدفعه بقوله: ﴿ أَعِزَّةَ ﴾ .

ومن ذلكم: قوله تعالى: ﴿ أَشِذَاهُ عَلَى ٱلْكُفَّادِ رُحَمَّاهُ بَيْنَهُم ﴾ [الفتح: ٢٩]. فلو اقتصر على ﴿ أَشِنَّاهُ ﴾ لتوهم أنه لغلظهم (٢).

وضع الظاهر موضع المضمر:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَبِاللَّهِ الْزَلْنَهُ وَبِالْمُقِ نُرَلُّ ﴾ [الإسراء: ١٠٥]. وظاهره: أن يقال: وبه نزل. فوضع الاسم الظاهر موضع المضمر؛ لتعديد صفات القرآن بتكريم فعل النزول، فهو منزل من عند الله وهو الحق، وبالحق بلغ إلى الناس (٣).

الاعتراض:

وهو الذي سماه قدامة التفاتاً، وهو الإتيان بجملة أو أكثر

⁽١) كتاب الصناعتين، ص٣٨٩.

⁽Y) الإتقان، ص٦٧ه.

⁽٣) التحرير والتنوير ١٥/٢٢٩.

لا محل لها من الإعراب في أثناء كلام أو كلامين اتصلا بمعنى لنكتة غير دفع الإيهام (١).

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ بِنَّهِ ٱلْنَكَتِ سُنَحَنَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [المحل: ٥٧]. فقوله: ﴿سُبُحَنَهُ ﴾ اعتراض لتنزيه الله سبحانه عن البنات والشفاعة على جاعليها (٢).

٦ ـ الاستدراك:

ذكر السيوطي شرط كونه من البديع أن يتضمن ضرباً من المحاسن زائداً على ما يدل عليه المعنى اللغوي، وهذا الشرط صالح أن يكون شرط دخوله في التلوين.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ فَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا ۚ فُل لَّمْ تُوْمِنُواْ وَلَكِن قُولُواْ أَسْلَمْنَا ﴾ [الحجرات: ١٤].

فإنه لو اقتصر على قوله: ﴿ لَمْ تُؤْمِنُوا ﴾ لكان مُنفِّراً لهم؛ لأنهم ظنوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقاد إيماناً، فأوجبت البلاغة ذكر الاستدراك ليعلم أن الإيمان موافقة القلب اللسان، وإن انفرد اللسان بذلك يسمَّى إسلاماً ولا يسمَّى إيماناً.

٧ ـ زيادة حرف:

وقد تكون الزيادة في الحروف لنكتة؛ ومن ذلك (٣):

⁽١) الإتقان في علوم القرآن، ص١٦٥.

⁽٢) المصدر السبق، ص٩٤٥.

 ⁽٣) ذكر الزركشي أشهر حروف الزيادة وقال هي: "إن" و"أن" و"لا" و"ما" و"من" و"الباء" و"اللام". ينظر: البرهان، ص٦٦٨.

١ - زيادة «إن» المكسورة الهمزة بعد «ما» النافية.

ومثله: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّهُمْ فِيمَا إِن مَّكَنَّكُمْ فِيهِ﴾ الأحقاف: 271. فيل: إنها زائدة، وفيل: تافية (١٠).

٢ - زيادة «أن» المفتوحة الهمزة بعد: «لما» وقبل «لو». وهذه الزيادة مطردة (٢٠٠٠).

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا أَن جَاءَتُ رُسُلُنَا لُوطَا سِت عَيْمٌ ﴾ [العنكبوت: ٣٣]. قال الزركشي: "وإنما حكموا بزيادتها؛ لأن الممّا عطرف زمان، ومعناها: وجود الشيء لوجود غيره، وظروف الرّمان غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد، و «أن المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد، فلم تبق "لمَّا" مضافة إلى الجمل، فلذلك حكم بزيادتها ("").

٣ ـ زيادة "مِنْ " في النفي وقبل النكرة، قال تعالى: ﴿مَا لَكُمُ مِنْ إِلَاهِ غَيْرُهُ ﴾ (٤) . وهكذا في: [الأعراف: ٥٩، ٥٥، ٣٣، ٥٥، هود: ٩٤، ٦١، ٨٥، المؤمنون: ٢٣، ٣٢].

⁽١) البرهان، ص٦٦٩.

ينظر أيضاً: المالقي (د.ت)، رصف المبائي في شرح حروف المعائي، دمشق، مجمع اللغة العربية، ص١٠٩ ـ ١١٠.

⁽۲) رصف المبائي، ص٠٧٠ ـ ٢٧٣.

⁽٣) البرهان، ص٦٦٩.

⁽٤) الرماني (١٤٢٩هـ)، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، بيروت، دار مكتبة الهلال، ص١٠٩.

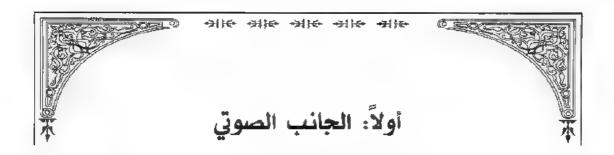
وبعد؛ فهذا هو خاتمة الفصل، وقد حاولنا فيه استقصاء أنواع العدول عن مقتضى الظاهر وصوره وأسرارها البلاغية.

وفيما بأتي، دراسة في نوع آخر من العدول، وهو العدول عن أصل لغوي أو عرفي.









أسهمت قراءات القرآن الكريم بما فيها من ملامح نطقية بارزة _ وهي التي يشترط في صحتها أن تكون منقولة مشافهة عن رسول الله رهي وأن تكون موافقة للعربية ولو بوجه، وأن تكون موافقة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً (۱) _ في ظهور الدرس الصوتي عند الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) في مقدمة معجمه «كتاب العين» ومن بعده تلميذه سيبويه (۲)، وصار الأساس المحكم لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة (۳).

ومن أبرز ما لاحظه أهل العلم في الدراسات الصوتية، هو أثر المظاهر الصوتية في بيان مقاصد القرآن الكريم. ومن ذلك: الفاصلة القرآنية والمعاقبة (وضع صوت موضع صوت) والتفخيم، والترقيق، والإمالة (٤٠).

⁽۱) ابن الجزري (۲۰۰۲م)، النشو في القراءات العشو (ط۲)، بيروت، دار الكتب العدمية، ص١٥٠.

⁽٢) عرَّف الخليل وسيبويه أعضاء الجهاز النطقي ووصفوها وصفاً دقيقاً.

⁽٣) أحمد قدور (١٩٩٩م)، مبادئ النسانيات، بيروت، دار الفكر، ص٢٦ ـ ٤٧.

⁽٤) لا تزال المكتبة العربية بحاجة إلى مزيد من الدراسات الصوتية المتخصصة، فالباحث في اللسان العربي، لا يكاد يجد مراجع في الدرسات الصوتية العربية يطمئن إليها إلا قليلاً مثل مناهج البحث _

نختص منها ما يأتي:

١ _ الفاصلة القرآنية:

وهي حروف متشاكلة في المقاطع يقع بها إفهام المعاني (١٠).
وقد يعدل القرآن الكريم عن الفاصلة لأجل معنى آخر لا تناسبه، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَنِيمَ فَلَا نَقْهَرُ ۞ وَأَمَّا السَيَهِ، فَلَا نَقْهَرُ ۞ وَأَمَّا السَيَهِ، فَلَا نَقْهَرُ ۞ وَأَمّا السَيَهِ، فَلَا نَقْهَرُ ۞ وَأَلَّهُ عَى السَابِلُ فَلَا نَتْهَرُ ﴾ [الضحى: ٨، ٩]. بعد قوله تعالى: ﴿وَالشَّحَى ۞ وَالتَّبِلُ إِنَا سَجّى ۞ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلُ ۞ وَلَلَّاخِرَةُ خَيرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى ۞ وَلَجَدَكَ وَلَا فَكُونَ ۞ وَوَجَدَكَ صَالًا فَهَدَىٰ ۞ وَوَجَدَكَ مَنَالًا فَهَدَىٰ ۞ وَوَجَدَكَ مَنَالًا فَهَدَىٰ ۞ وَوَجَدَكَ عَالِلًا فَأَعْنَىٰ ﴿ [الضحى: ١ - ٨].

أقيمت الفاصلة من بداية السورة إلى الآية الثامنة عبى الألف المقصورة، ثم عدل عنها إلى حرف الراء لأجل المعنى المراد بيانه.

فالآيات من بداية السورة إلى الآية الثامنة، سيقت تسلية للرسول على وإبطالاً لما زعمه المشركون أن ما يأتي من الوحي للنبي على قد انقطع، وهي كذلك بشارة له على أن الآخرة خير له من الأولى، وأنه تعالى سيعطيه ما فيه رضاه على الأولى، وأنه تعالى سيعطيه ما فيه رضاه على الأولى،

في اللغة، للأستاذ الدكتور تمام حسان، والأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس، ودراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر، ومدخل إلى التصوير الطيفي للكلام، لإرنست بولجرام، ترجمة الشيخ الدكتور سعد مصلوح، وللشيخ أيضاً كتاب في النقد اللساني، وكتاب آخر في اللسانيات العربية المعاصرة، حاور فيها الشيخ العدماء في كثير من المواضع بالنقد والتصويب.

⁽١) الزركشي (٢٠٠٦م)، البرهان في علوم القرآن، ص٥٠.

⁽٢) ابن عاشور (د.ت)، التحرير والتنوير ٣٠٠/ ٣٩٤.

فكأن النظم الكريم باختياره فاصلة الألف المقصورة، والفتحة الطويلة، أراد أن يسمع المشركين بأعلى صوت بطلان ما يرعمون؛ لأن الصوائت كما قال الشيح الدكتور سعد مصلوح أقوى الأصوات إسماعاً، والفتحة الطويلة هي أقوى الصوائت من هذه الجهة (١).

ثم لما أراد الانتقال من التسلية والبشارة إلى الأوامر والنواهي التي هي التكليف، عدل عن تلك الفاصلة إلى أخرى ملائمة لغرض الأمر والنهى، فقال: ﴿ فَأَمَّا ٱلْبَيْمَ فَلَا نَقْهَرْ ﴿ وَأَمَّا ٱلسَّآبِلَ فَلَا نَنْهُرُ ﴾ الأمر والنهى، فقال: ﴿ وَأَمَّا السَّآبِلَ فَلَا نَنْهُرُ ﴾ [الضحى: ٩، ١٠]. ثم انتقل إلى فاصلة أخرى، فقال: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَعَلَى: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَعَلَى: الضحى: ١١]. ليعلم الانتقال من طلب الفعل على وجه المنزوم، إلى طلبه على وجه غير لازم (٢).

وقد يعدل عن الرتبة رعاية للفاصلة، وهذا دليل على أهميتها في النزيل (٣).

قال تعالى في خطاب بني إسرائيل: ﴿ بَلَ لَعَنَّهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٨٨].

⁽۱) سعد مصلوح (۲۰۰٤م)، في للسانيات العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب، ص١٨٧.

⁽٢) الإمام أبو زهرة (د.ت)، أصول الفقه، دار المعارف، ص٢٩ ـ ٣٩.

⁽٣) لاحظ السور التي أقيمت على فاصلة واحدة وهي الألف الممدودة، مثل سورة الإسراء إلّا الآية الأولى منها، وسورة الكهف، وسورة الأحزاب إلّا الآية الرابعة، وسورة الفتح، وسورة الإنسان، ومن ذلك سورة الساء إلّا قليلاً، وسورة مريم إلّا بعض آياتها، ولا شك أن هذا التوحد في الفاصله بين السور له جامع وعاية خبرى يجب التنبه لها والبحث عنه.

وقال فيهم في موضع آخر: ﴿وَلَكِنَ لَعَنَهُمُ اللّهُ بِكُفْرِهِمَ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلّا قَلِيلًا﴾ [الساء: ٤٦]. فعدل عن الرتبة التي في سورة البقرة: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ رعاية للفاصلة؛ لأن سورة النساء أقيمت على فاصلة الألف الممدودة إلا قليلاً منها. ولا يعني ذلك: أن الغرض من هذا التقديم لأجل رعاية الفاصلة فحسب؛ لأنه يجوز أن تكون معه أغراض أخرى، وهذا بعض منها.

ومن ذلك أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَجِثْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَتُولَآءً ﴾ [المنحل: ٨٩]. وقوله تعالى: ﴿وَجِثْنَا بِكَ عَلَى هَتُولَآءٍ شَهِيدًا ﴾ [المنحل: ٨٩]. ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿صُحُفِ إِبْرَهِمَ وَمُوسَى ﴾ [الأعلى: ﴿صُحُفِ أَمْ لَمْ يُلْبَأُ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى ﴾ وَالأعلى: ﴿أَمْ لَمْ يُلْبَأُ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى ﴾ وَإِبْرَهِبِمَ اللّهِ عَلَى الله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يُلْبَأُ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى ﴾ وَإِبْرَهِبِمَ اللّهِ عَلَى وَفُولَ النجم: ٣١]. فلم يقدم إبراهيم ههنا كما قدمه هناك (١).

٢ _ المعاقبة:

وهي وضع صوت موضع صوت.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَنِيمَ فَلَا نَقْهَرُ ﴾ [الضحى: ٩]. فقد قرئ: «فلا تكهر» (٢) بوضع الكاف موضع القاف.

ومن ذلك: العدول عن صوت «السين» إلى «الصاد».

⁽١) وقد تكون الزيادة والحذف لأجل رعاية الفاصلة كما في قوله: ﴿وَاَلْيَلِ إِنَّا يَسْرِ﴾ [الأحزاب: ١٠] والأصل: يَشْرِ﴾ [الأحزاب: ١٠] والأصل: الظنون.

⁽٢) هي قراءة ابن مسعود، وإبراهيم التميمي، والنخعي، والشعبي، والأشهب العقيلي. ينظر: المعجم ١٠/٤٨٤.

قال تعالى: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصِّطَةً ﴾ [الأعراف: ٦٩]. والقراءة المشهورة في قوله تعالى: ﴿آهَدِنَا ٱلْمِرَطَ ٱلْمُسَتَقِيدَ ﴾ والفاتحة: ١٦. والأصل «السراط» وقرئ عليه، وهي: قراءة قُنبل، ورويس، وابن كثير، ويعقوب، وابن محيصن، وابن مجهد، وعبيد بن عقيل عن شبل، وعن أبي عمرو (٢٠). والسراط: هو الطريق السهل، أو الواضح المستوي.

ومن ذلك: العدول من «الثاء» إلى «الفاء».

قال تعالى: ﴿ وَفُومِهَا وَعَدَسِهَ وَبَصَلِهَا ﴾ [البقرة: ٦١] (٣). قرأ ابن مسعود وابن عباس وأبيّ: «وثومها» على الأصل (٤).

ومن ذلك: العدول عن «اللام» إلى «الراء».

قال تعالى: ﴿ فَقَالَ إِنِّ آخَبَتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ ﴾ [ص: ٣٢]. والأصل: الخيل. وقد جاء في مصحف ابن مسعود وقراءاته (حب الخيل) (٥٠).

والعدول عن صوت إلى آخر رعاية للمعنى المراد، كثير في كتاب الله وهذا بعض أنواعه.

⁽١) قال الخليل: والصاد لغة في «بصطة».

الخليل بن أحمد (د.ت)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت، دار مكتبة الهلال ٢١٨/٧.

⁽٢) معجم القراءات ١٧/١.

⁽٣) هي قراءة الجماعة.

ينظر: المعجم ١١٢/١.

⁽٤) المصدر السابق، وينظر أيضاً: الزمخشري: أساس البلاغة (٢٠٠١م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص١٦٥.

⁽۵) المعجم ۸/۰۰۱.



ومن ذلك:

١ _ العدول عن صيغة إلى أخرى:

قال تعالى: ﴿ وَلَكَ تَأْوِيلُ مَا لَرَ قَسَطِع عُلَيْهِ صَبَرًا ﴾ [الكهف: ٨٦]. قيل: إن «اسطاع» بمعنى «استطاع» وتحذف منه التاء للتخفيف، وقيل غير ذلك (١). وكأن هذا الحذف يؤذن بنهاية الحوار بين موسى عَلَيْهِ والعبد الصالح.

ومن العدول عن صيغة إلى أخرى، قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَنَـعُوّاً أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسۡنَطَاعُواْ لَهُر نَقْبُـا﴾ [الكهف: ٩٧].

نلاحظ في هذه الآية الكريمة، تقدم فعل «اسطاع» على فعل «استطاع» على فعل «استطاع» على خلاف ما في الآيتين السابقتين [٧٨، ٨٢]. فإنه قدم فيها فعل «استطاع» على «اسطاع» فما الحكمة في ذلك؟

⁽۱) ينظر: ابن سيدة (١٩٩٦م)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جنال، بيروت، دار إحياء التراث العربي ١٩٥١، وابن جني (١٩٨٥م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٩٩١، ١٩٩١، ٢٠٢. والسبوطي (د.ت)، همع الهوامع في شرح حمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية، ٣/٢٥١، والصاحب بن عباد (١٩٩٤م)، المحيط في اللغة، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، بيروت، عالم الكتب، ٢/١٠٠، سيبويه (٢٠٠٢م)، الكتاب ١/٥٠٠.

يحاول ابن عاشور الإجابة عن هذا السؤال فيقول كَالله: «ومقتضى الظاهر أن يبدأ بفعل «استطاعوا» ويثني بفعل «اسطاعوا»؛ لأنه يثقل بالتكرير، كما وقع في قوله آنفاً: ﴿سَأْنَيْنُكَ بِنَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَلَيْهِ صَبَرًا﴾ [الكهف: ٧٨] ثم قوله: ﴿وَذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَلَيْهِ صَبَرًا﴾.

ومن خصائص مخالفة مقتضى الظاهر هنا، إيثار فعل ذي زيادة في المبني بموقع فيه زيادة في المعنى؛ لأن استطاعة نقب السد أقوى من استطاعة تسلقه»(١). هذا تعليل حسن جداً.

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَلَجِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]. والأصل فيها: يختصمون.

وقد ورد الأصل في التنزيل أربع مرات (٢).

وفي اختصار الفعل بإبدال التاء صاداً، وإدغام الصاد في الصاد، فيه إشارة إلى المباغتة وعدم اكتمال الخصومة. قال الإمام البقاعي: "ويشير الإدغام أيضاً إلى أن خصومتهم في غابة الخفاء بالنسبة إلى الصيحة، وإن بلغت الخصومة النهاية في الشدة، ولم يقرأ أحد (يختصمون) بالإظهار، إشارة إلى أنه لا يقع في ذلك الوقت خصومة كاملة حتى تكون ظاهرة، بل تهلكهم الصيحة قبل استيفاء الحجم وإظهار الدلائل".

⁽۱) التحرير والتنوير ۲۸/۱۲.

 ⁽٢) ورد قوله: ﴿يَخْنَصِمُونَ ﴾ على الأصل في (آل عمران: ٤٤، الشعراء: ٩٦، النمل: ٤٥، ص: ٦٩).

⁽٣) البقاعي (١٤١٥ه)، نظم الدر ٦/٧٦٧.

٢ _ صرف ما لا ينصرف:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ رَبُطَاتُ عَلَيْهِم مِالِيَةِ مِن فِضَةٍ وَأَكْوَابِ كَانَتُ فَوَرِيرًا ﴿ وَمَن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم مِالِيَةٍ مِن فِضَةٍ وَأَكْوَابِ كَانَتُ فَكَ وَالْإِسْسَانَ: ١٥، ١٦]. قرئ في الوصل بتنوينها معاً للتناسب، على خلاف الأصل (١)،

ومن ذلك قراءة الأشهب العقيلي والأعمش والمطوّعي: «ولا يغوثا ويعوقا» وقراءة الجمهور: ﴿وَلَا يَغُونَ وَيَعُونَ﴾ [نوح: ٢٣].

قال الزجاج: «والقراءة التي عليها القراء والمصحف ترك الصرف، وليس في ﴿ يَغُونَ وَيَعُونَ ﴾ ألف في الكتاب، ولذلك لا ينبغي أن يقرأ إلا بترك الصرف (٢).

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿آلهَ عِلْوا مِصْدَا﴾ [البقرة: ٢١]. وهي قراءة أبي جعفر، وشيبة، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وابن كثير، وابن عامر، وطلحة بخلاف عنه (٣). وقرأ الحسن، وطلحة، والأعمش، وابن مسعود «مصر» بغير تنوين أي: على الأصل.

⁽١) هي قراءة نافع، وأبي بكر، وعاصم، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف، وغيرهم.

ينظر: المعجم ١١/٢١٥، ٢١٦.

⁽٢) المصدر السابق، ١٠٦/١٠.

⁽٣) المصدر السابق، ١١٣/١.

⁽٤) المصدر السابق، ١١٤/١.

ويتضمن:

- الفصل والوصل.
- الحمل على اللفظ أو على المعنى، أو عليهما معا.
- عود الضمير على معنى لا يصرح به اللفظ الدال عليه.

١ ـ الفصل والوصل

وهو نوعان:

النوع الأول: ما تعلق بالكتابة والقراءة معاً:

ومن ذلك:

أ ـ في القصل:

١ - الفصل بين النعت والمنعوت:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ مَايَتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهَا لَرَ تَكُنَّ مَامَنَتُ مِن قَدْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيْرًا ﴾ [الأنعام: ١٥٨]. فصصل سين النعت والمنعوت بفاعل وهو ﴿ إِيمَنْهُا ﴾.

وذكر السمين الحلبي كلاماً حسناً في هذا المقام لا مناص من إيراده يقول: «وفي هذه بحوث حسنة تتعلق بعلم العربية. وعليها تبنى مسائل من أصول الدبن. وذلك أن المعتزلي يقول: مجرد

الإيمان الصحيح لا يكفي بل لا بد من انضمام عمل يقترن به ويصدقه.

واستدل بظاهر الآية، وذلك كما قال الزمخشري: ﴿أَوْ يَأْتِكُ بَعْضُ ءَايَنِ رَبِّكُ ﴾ صفة لقوله: ﴿ يَأْتِيَ ﴾ وقوله: ﴿ أَوْ كُسَبَتْ فِي إِيكَنِهَا خَيْراً عطفت على ﴿ وَامَنَتَ ﴾ (١) والمعنى: أن أشراط الساعة إذا جاءت، وهي آيات ملجئة مضطرة: ذهب أوان التكليف، عندها فلم ينفع الإيمان حينئذِ نفساً غير مقدمة إيمانها قبل ظهور الآيات، أو مقدمة إيمانها غير كاسبة خيراً في إيمانها، فلم يفرق - كما ترى -بين النفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان، وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيراً، ليعلم أن قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَكِولُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٥] جمع بين قرينتين لا ينبغي أن تنفك إحداهما عن الأخرى حتى يفوز صاحبها ويسعد، وإلا فالشقوة والهلاك(٢). وقد أجاب الناس عن هذا الظاهر بأن المعنى بالآية الكريمة: أنه إذا أتى بعض الآيات، لا ينفع نفساً كافرة إيمانها الذي أوقعته إذ ذاك، ولا ينفع نفساً سبق إيمانها وما كسبت فيه خيراً، فقد علق نفع نفي الإيمان بأحد وصفين. إما نفي سَبْقِ الإيمان فقط، وإما سبقه مع نفي كسب الخير.

ومفهومه: أنه ينفع الإيمان السابق وحده، أو السابق ومع الخير، ومفهوم الصفة قوي، فيستدل بالآية لمذهب أهل السُّنَّة (٣).

⁽١) وهو رأى البيضاوي فيه. ينظر: تفسير البيضاوي ٢/ ٦٩/٤.

⁽٢) ينظر: الكشاف ٧٨/٢.

⁽٣) الدر المصون ٣/ ٢٢٤، ٢٢٥.

ثم قال: "وقد أجاب القاضي ناصر الدين بن المنير عن قول الزمخشري فقال: "قال أحمد: هو يروم الاستدلال على أن الكافر والعاصي في الخلود سواء، حيث سوَّى في الآية بينهما في عدم الانتفاع بما يستدركانه بعد ظهور الآيات، ولا يتم ذلك، فإن هذا الكلام في البلاغة يلقب باللف، وأصله: يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بعد، ولا نفساً لم تكسب خيراً قبل ما تكسبه من الخير بعد، فلفَّ الكلامين فجعلهما كلاماً واحداً إيجازاً وبلاغةً. ويظهر بذلك أنها لا تخالف مذهب الحق، فلا ينفع بعد ظهور الآيات اكتساب الخير وإن نفع الإيمان المتقدم من الخلود، فهي بالرد على مذهبه أولى من أن تدل

وقيل: إن جملة ﴿لَرُ تَكُنَّ ءَامَنَتَ مِن قَبْلُ ﴾ في محل نصب على الحال من الضمير المجرور يعني "الهاء" من "إيمانها" وفيل: مستأنفة (٢).

٢ ـ الفصل بين المبتدأ والخبر:

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَبِّ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَلَمِينَ ﴿ السجدة: ٢]. قال الزمخشري فبها: «والوحه أن يرتفع بالابتداء، وخبره ﴿ مِن رَّبِ الْعَلَمِينَ ﴾ و﴿ لَا رَبِّ فِيهِ ﴾ اعتراض لا محل له. والضمير فيه راجع إلى مضمون الجملة، كأنه قيل: لا ريب في ذلك: أي: في كونه منزلاً من رب العالمين. ويشهد لوجاهته قوله:

⁽١) الدرّ المصون ٣/ ٢٢٥.

⁽٢) العكبري (د.ت)، التبيان في إعراب القرآن، ١/٥٥٣.

وَأَمْ يَقُولُونَ آفَرَنَهُ وَ لأن قولهم: هذا مفترى، إنكر لأن يكون من رب العالمين، وكذلك قوله: ﴿ بَلْ هُو اَلْحَقُّ مِن رَبِكَ وما فيه من رب العالمين، وهذا أسلوب صحيح محكم. أثبت أولاً أن تنزيله من رب العالمين، وأن ذلك ما لا ريب فيه، ثم أضرب عن ذلك، إلى قوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ اَفْتَرَنّهُ ﴿ () . وهذا الوجه أُولى من حمل قوله: ﴿ لا رَبّ فِيهِ على الخبر . لأننا لو ارتضينا أن يكون الخبر هو قوله: ﴿ لا رَبّ فِيهِ لكان المعنى _ كما يقول الدكتور تمام حسان _ نفياً لكونه سبحانه قد ارتاب في التنزيل، والتقدير: أن تنزيل القرآن لم يصادف ررتياباً من الله فيه المن في وقوعه.

٣ _ الفصل بين المؤكّد والمؤكّد:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَيَرْضَدُنَ بِمَا ءَانَيْنَهُنَّ كُلُهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]. فقوله: ﴿كُلُهُنَّ﴾ توكيد للنون في ﴿وَيَرْضَدِنَ﴾ (٣).

قال العكبري: ﴿كُلُهُنَّ﴾ الرفع على توكيد الضمير في ﴿وَالْيَتَهُنَّ﴾. والنصب على توكيد المنصوب في ﴿وَالْيَتَهُنَّ﴾ (٤).

قال الفراء: «رفع لا غير؛ لأن المعنى، وترضى كل واحدة.

⁽١) الكشاف ٣/١٥.

⁽٢) تمام حسان (٢٠٠٦م)، خواطر من تأمل لغة القرآن، القاهرة، عالم الكتب، ص١٤.

⁽٣) تفسير أبي السعود ٥/ ٢٣٤.

⁽٤) التبيان في إعراب الفرآن ١٠٥٩/٢.

ولا يجوز أن يجعل ﴿كُلُّهُنَّ﴾ نعتاً لها في الإيتاء؛ لأنه لا معنى لها (١). وهذا هو اختيارنا فيه.

٤ ـ الفصل بين اسم «إن» وخبره:

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّاهُ هُوَ أَضَحَكَ وَأَنَّكُ اللهُ وَأَنَّاهُ هُوَ أَضَحَكَ وَأَنَّكُ اللهُ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَخْيَا﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤].

لم يقل: «وأنه أضحك وأبكى، وأنه أمات وأحيا» كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَأَنَّهُ عَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الدَّكَرُ وَالْأُنكَ وَالسنجم: ١٤٥؛ لأن الضحك والبكاء ربما يتوهم متوهم أنه بفعل الإنسان، وفي الإماتة والإحياء، وإن كان ذلك التوهم بعيداً، لكن ربما يقول به جاهل، كما قال من حَاجً إسراهيم ﴿ حيث قال: ﴿أَنَا أُحِيء وَأُمِيتُ ﴾ البقرة: ٢٥٨]. فأكد ذلك بذكر الفصل. وأما خلق الذكر والأنثى من النطفة فلا يتوهم أحد أنه من فعل إنسان، فلم يحتج إلى الفصل للتأكيد، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُو أَغَنَى وَأَقَىٰ شَقَ وَأَنَّهُ هُو أَغَنَى وَأَقَىٰ وَأَقَىٰ اللَّهُ عَادًا ٱلأُولَى النصم المنا كانوا ينسبون إلى أنفسهم الغنى، وأنه من عملهم وجهدهم، كما قال قارون: ﴿إِنَّمَا أُويَتِتُهُ عَلَيْ الفصل. الغنى، وأنه من عملهم وجهدهم، كما قال قارون: ﴿إِنَّمَا أُويَتِتُهُ عَلَيْ الفصل عَلِي عَلِي عَلِي الفصل.

وكذلك في ﴿رَبُّ ٱلثِّعْرَىٰ﴾؛ لأنهم كانوا يستبعدون أن يكون رب محمد ﷺ ورب العالمين هو رب الشعرى كذلك، فأكد بالفصل

⁽١) معانى القرآن ٢/٣٤٦.

وينظر في ذلك: محمد عبد الخالق عضيمة (٢٠٠٤م)، دراسات لأسلوب القرآن، القاهرة، دار الحديث ١٨/١١.

في مواضع استبعادهم النسبة إلى الله تعالى الإسناد ولم يؤكده في غيره (١). وأما إهلاك عاد وهم أولوا قوة وأولو بأس شديد، فلم يدَّعِ أحد منهم التسبب في هلاكهم، فناسبت الآية ترك التأكيد. وهكذا في جميع مواضع فصل ما أصله الوصل في النحو العربي.

ب ـ في الوصل:

الوصل بين المجرورات:

ومن ذلك: الوصل بين حروف الجر. ومثاله، قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ ذَلَكَ اللَّهِ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَكُ مُ اللَّهُ مَا لَكُ مُ اللَّهُ مَا لَكُ مِلْكُ وَكِيلًا ﴾ أي: لا تجد لك وكيلاً به يرده إليك علينا من غير مشيئتنا يلزمنا (٢).

ومن أغراض هذا الوصل رعاية الفاصلة.

ومنه قوله تعالى ﴿ ﴿ مُمَّ لَا تَجِمَدُواْ لَكُمَّ عَلَيْنَ بِهِهِ بَبِيعً ﴾ [الإسراء: ٦٩].

النوع الثاني: ما تعلق بالكتابة دون القراءة:

أ _ في القصل:

ومن أمثلته: ﴿إِنْمَا ﴾:

وردت في جميع التنزيل موصولة (٣)، إلا في موضع واحد،

⁽۱) الرازي (د.ت)، مفاتيح الغيب ۲۸۲/۲۹.

⁽٢) الشيخ أبو زهرة ٨/٨٤٤٨.

⁽٣) وردت «إنما» مئة وخمساً وعشرين مرة في التنزيل، وكلها موصولة ما عدا الموضع المشار إليه، وهذا الإحصاء اجتهاد من الباحث، ولعله غفل عن بعض مواضعها ولكنه يقطع بأنها لا تقل عن هذا العدد في التنزيل.

جاء العدول فيه عن الوصل. وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوَعَـُدُونَ لَآتِ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

قال الزركشي في علة العدول: «أن حرف «ما» هنا وقع على مفصل، فمنه خير موعود به لأهل الخير، ومنه شر موعود به لأهل الشر. فمعنى «ما» مقصول في الوجود والعلم»(١)(٢).

ومن ذلك: «كلما»:

وهو موصول كله في الكتاب إلا ثلاثة: ذكرها الزركشي، وهي:

ا _ قوله تعالى: ﴿ كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى ٱلْفِلْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا ﴾ [النساء: ٩١].

٢ _ وقوله تعالى: ﴿ وَءَاتَنَكُم مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

٣ ـ وقوله تعالى: ﴿ كُلُّ مَا جَآهَ أُمَّةً رَسُولُهُمَا كَذَّبُوهُ ﴾ [المؤمنون. ١٤٤].

ثم قال الزركشي في علة العدول عنها: "أنها في الأولى؛ لأن ما ردُّوا إليه ليس شيئاً واحداً في الوجود، بل أنواع مختلفة في الوجود، وصفة مردهم ليست واحدة بل متنوعة، فانفصل «ما»؛ لأنه لعموم شيء مفصل في الوجود، وأما في الثانية، فحرف «ما» واقع على أنواع مفصلة في الوجود، وأما في الثالثة، فحرف «ما» وقع على تفاصيل موجودة؛ لأن الأمم مختلفة في الوجود."

⁽١) البرهان، ص٢٨٢.

⁽٢) لم أجد من أفرد بحثاً لهذا النوع، وهو جدير بالاهتمام لما يتضمنه من معالم لطيفة.

⁽٣) البرهان، ص٢٨٢.

كأنه يريد كَنْلَهُ أن علة فصلها هي للدلالة على التنوع والاختلاف^(۱). ومن ذلك: «عما»:

وردت موصولة في ستة وأربعين موضعاً، وجاءت مفصولة في موضع واحد. وهو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْدُ ﴾ [الأعراف: ١٦٦].

قال الزركشي: "قطع عن الوصل؛ لأن معنى "ما" عموم كلي تحته أنواع مفصلة في الوجود غير متساوية في حكم النهي عنها، ومعنى "عن" المجاوزة للكلي، مجاوزة لكل واحد من جزئياته، فقصل علامة لذلك" (٢).

ب ـ في الوصل:

وردت كلمة «أن لن» مفصولة في أحد عشر موضعاً في التنزيل (٢). ثم جاء العدول عنها في موضعين، وهما: قوله تعالى: ﴿ أَلَّن نَجَّعَلَ لَكُم مُّوعِدًا ﴾ [الكهف: ٤٨]. وقوله تعالى: ﴿ أَلَّن نَجَّعَلَ لَكُم مُّوعِدًا ﴾ [الكهف: ٤٨]. وقوله تعالى: ﴿ أَلَّن نَجْمَعَ عِطَامَهُ ﴾ [القيامة: ٣].

قال الزركشي: السقطت النون منهما في الخط، تنبيها على أن ما زعموا وحسبوا هون باطل في الوجود، وحكم ما ليس بمعلوم

⁽۱) ووردت موصولة في اثني عشر موضعاً: (البقرة: ۲۰، ۲۰، آل عمران: ۷۷، النساء: ۵۸، الإسراء: ۹۷، الأعراف: ۳۸، الإسراء: ۹۷، الحج: ۲۲، السجدة: ۲۰، الملك: ۸، نوح: ۷).

⁽٢) ألبرهان، ص٢٨٥.

 ⁽٣) وهي: (الأنبياء: ٨٧، الحج: ١٥، محمد: ٢٩، الفتح: ١٢، التغابن:
 ٧٤ الجن: ٥، ٧، ١٢، المرمل: ٢٠، الانشقاق: ١٤، القيامة: ٥).

نسبوه إلى الحي القيوم، فأدغم حرف توكيدهم الكاذب في حرف النفى السالب^(۱).

وهذا باب ذو أهمية كبيرة، وخاصة في الدراسات الأسلوبية الإحصائية؛ لأنها تعنى بالتمييز الكمي للظواهر واختلافها باختلاف الأساليب. ويكون ذلك بقياس عدد تكرار الكلمات المفصولة أو الموصولة في القرآن الكريم، ثم تقسيمها على السورة (مقدَّراً بعدد الكلمات أو الآيات حسبما يرى الباحث) لتحديد الخاصية الأسلوبية (۲).

٢ ـ الحمل على اللفظ أو على المعنى أو عليهما معا

أ ـ الحمل على اللفظ:

وهو أن يقتضي المعنى خلاف ما عليه اللفظ؛ كأن يقتضي المعنى الإفراد المعنى التذكير، أو يقتضي المعنى الإفراد ويكون اللفظ على الجمع.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّنَيْنِ ءَالَتَ أَكُلَهَا ﴾ [الكهف: ٣٣]. فقوله: ﴿ وَالنَّهُ وَالنَّا اللَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّا اللَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّا اللَّهُ وَالنَّا اللَّهُ وَالنَّا اللَّهُ وَالنَّا اللَّهُ وَالنَّا اللَّهُ وَاللَّهُ وَالنَّا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالنَّا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللّ

⁽١) البرهان، ض٢٨٧.

⁽٢) سعد مصلوح (٢٠٠٢م)، الأسلوب: دراسة لغوية إحصائية، القاهرة، عالم الكتب، ص٥٨.

⁽٣) الرازي (د.ت)، مفاتيح الغيب، ٢١/ ٤٦٢، الكشاف ٢/ ٦٧٤.

ب ـ الحمل على المعنى:

ومن ذلك، قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسِ تَجَلَدِلُ عَن نَفْسِهَ وَمُنْ فَلْسِهَ وَمُنْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [لنحل 111].

فقوله: ﴿ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ حمل على المعنى، فلذلك جمع (١). ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ يَبَنِيَ عَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَكُمْ رُسُلُ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ مَايَتِيْ ﴾ [الأعراف: ٣٥].

فقوله: ﴿ يَقُصُّونَ ﴾ حمل على المعنى، إذ لو حمل على اللفظ لقيل: «تقص» بالتأنيث. ويؤيد ذلك قراءة أبّي: «تأتينكم» حملاً على اللفظ (٢٠).

ج ـ الحمل على اللفظ والمعنى:

قال أبو حيان: «وإذا جمعت بين الحملين فالأصح أن تبدأ أولاً بالحمل على اللفظ ثم بالحمل على المعنى»(٣).

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ اِلَيْكَ حَتَّىٰۤ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ﴾ [محمد: ١٦].

قال: ﴿ يَسْتَبِعُ ﴾ حملاً على لفظ ﴿ مَن ﴾ ؛ لأنه مفرد، ثم قال: ﴿ إِنَّا خَرَجُوا ﴾ حملاً على المعنى.

⁽١) ينظر: الدر المصون ٤/ ٣٦٢.

⁽Y) المعجم Y/ ۷۷.

⁽٣) البحر المحيط ٢/ ٣٩٤. ورد الحمل على المعنى أولاً ثم على اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَكَذِهِ ٱلأَنْفَئِي خَالِمِكَةٌ لِنَّكُونِا وَمُحَرَّمُ وَلَا وَمُحَرَّمُ وَلَا الله على المعنى، عَلَى ٱرْوَجِنَا ﴾ [الأنعام: ١٣٩] فقوله: ﴿خَالِمِكَةٌ ﴾ حمل على المعنى، وقوله: ﴿وَعَلَى الله على الله ظ، وقيل هو: قليل. ينظر: الدر المصون ٣/ ١٩٦.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهَنَدِّ وَمَن يُضَلِلْ فَهُو الْمُهَنَدِّ وَمَن يُضَلِلْ فَكُن يَجَدَ لَمُمْ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِهِ ﴾ [الإسراء: ٩٧]. حمل على لفظ ﴿مَن فَقَال: ﴿فَهُو الْمُهْتَدِّ ثُم عدل عنه إلى المعنى، فقال: ﴿فَلَن تَجَدَ فَقَال: ﴿فَلَن تَجَد لَمُ مِن المِن المُهْتَدِ فَقَال اللهُ مَن الله من الله من الله من الله المناسب التشعيب والتعديد الجمع، كما ناسب التوحيد الت

وهكذا في أمثال ما يجيء العدول فيه عن اللفظ إلى المعنى.

٣ ـ عود الضمير على معنى لا يصرح به اللفظ الدال عليه

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَقَىٰ هَذَا ٱلْوَعَدُ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ لَلَ يَكُفُونَ عَن وُجُوهِهِمُ صَدِقِينَ لَا يَكُفُونَ عَن وُجُوهِهِمُ اللَّينَ كَعَرُواْ حِينَ لَا يَكُفُونَ عَن وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِم وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ إِنَّ بَلَ تَأْتِيهِم بَعْتَةً فَالنَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِم وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿ [الأنبياء: ٣٨ - ٤٠]. فَتَبَهَتُهُم فَلَا يَسْتَظِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٨ - ٤٠]. فالضمير في قوله: ﴿ تَأْتِيهِم ﴾ عائد على معنى الوعد وهو النار، إذ فالضمير في قوله: ﴿ تَأْتِيهِم ﴾ عائد على معنى الوعد وهو النار، إذ لو كان عائداً على لفظه لكان مذكراً ؛ لأن الوعد مذكر (٢٠).

وفي «الكشاف»: «هو وقت صعب شديد، تحيط بهم فيه النار من وراء وقدام، فلا يقدرون على دفعها ومنعها من أنفسهم»(٣).



⁽١) ينظر: البحر المحيط ١١٥/٧.

⁽T) البحر المحيط ٧/ ٤٣٢.

⁽٣) الكشاف ٣/١١٩.

ويتضمن:

- العدول عن ذكر مرجع الضمير.
- وضع الضمير موضع اسم الإشارة.

١ ـ العدول عن ذكر مرجع الضمير

وهو ضربان:

ع الضرب الأول: عود الضمير على لفظ غير مذكور^(۱):

ومن دلك: قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُوَاخِذُ آللَهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن دَابَاتِهِ [فاطر: 18].

فالضمير في قوله: ﴿ ظَهْرِهَا ﴾ عائد على لفظ غير مذكور وهو الأرض، على خلاف الأصل. قيل: أضمر الأرض من غير أن يكون ذَكَرها؛ لأن هذا الكلام قد كثر حتى عرف معناه (٢).

⁽۱) ويسميه ابن جنى: شحاعة الفصاحة. ينظر: أحمد مطلوب (۱۹۸۷م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، العراق، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ص٥٥، ٥٦.

⁽۲) ينظر: البغوي (۱۹۹۷م)، معالم التنزيل، ۷/ ٤٢٧، الأخفش (۱۹۹۰م)، معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ۲/ ٤٨٧. الرازي (د.ت)، مفاتيح الغيب ۳/ ٦١٠. الكشاف ۳/ ٨٨.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلُمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَاَّبَةِ ﴾ [النحل: ٦١]. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا آَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدَّرِ ﴾ [القدر: ١].

ع الضرب الثاني: عود الضمير على أحد المذكورين مع إرائتهما:

الأصل أن يعاد الضمير على مذكورين عند إرادتهما، وجاء في التنزيل: العدول عن أحد المذكورين وإعادة الضمير على الآخر مع إرادتهما.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُ أَن يُرْضُوهُ ﴾ الته ورسوله، [التوبة: ٢٢]. فالضمير في قوله: ﴿يُرْضُوهُ ﴾ عائد على الله ورسوله، للدلالة على أن رضى الله ورضى رسوله شيء واحد.

* * *

وهْهنا دقيقة يجب التنبيه عليها، وهي:

الفرق بين الحمل على اللفظ أو على المعنى، وبين عود الضمير على غير مذكور.

* أما الأول: وهو الحمل على اللفظ أو على المعنى، فلا بد من ذكر المحمول عليه إن أريد الحمل على اللفظ، أو يكون اللفظ مصرحاً للمعنى المراد حمله عليه.

كما في قوله تعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۗ وَمَن يُضَلِّلْ فَأُولَيْكَ هُمُ ٱلْخُسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٨].

فجعل قوله: ﴿فَهُوَ ٱلْمُهَدِى ﴿ حَملاً على لَفظ ﴿ مَن ﴾ المذكور، وقوله: ﴿فَأُولَيْكَ ﴾ حملاً على معنى الذي يفهم من لفظ: ﴿وَمَن يُضَلِلْ ﴾.

* وأما عود الضمير على غير مذكور، فهو واضح من مسماه، ٢٨٦

أنه لا يذكر معه ما يعود عليه. كما في قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ إِنِّ أَجْسَتُ خُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتُ بِٱلْحِجَابِ ﴾ [ص: ٣٦]؛ أي: تــــوارت الشمس، ولم يجر لها ذكر (١).

* وجه الاشتباه بين الاثنين:

يتجلى وجه الاشتباه بينهما في بيت الأعشى، وهو قوله: لقوم فَكانوا همُ المُنْفَدِينَ شَرابَهم قبلَ إنْفادِها

أعاد صاحب «الإنصاف» الضمير في «إنفادها» على الشراب (٢). وهذا يعني أنه حمله على المعنى لا على اللفظ؛ لأن لفظ الشراب مذكر ومعناه مؤنث وهو الخمر.

وتعقبه صاحب «الانتصاف»، وذهب إلى أن الضمير يعود إما على العقول، أو على الدراهم (٣). ولم يرد لهما ذكر في البيت، ولا يصرح بها معنى اللفظ المذكور «إنفادها»، وهذا يعني أنه اعتبره من باب عود الضمير على غير مذكور.

⁽۱) ينظر: البغوي (۱۹۹۷م)، معالم التنزيل ۱/۸۹، ابن عطية (۱۹۹۳م)، المحرر البوجيز ۳/۳۰٪. الفراء (د.ت)، معاني القرآن ۳/۸۸۰ الشنقيطي (۱٤۱۵هـ)، أضواء البيان، ۲/۲۳، تفسير آبي السعود الشنقيطي (۲۱۱۵هـ)، نظم الدرر ۳/۳۸۳، العبكري (د.ت)، التبيان في إعراب القرآن ۲/۱۱۰.

 ⁽٢) الأنباري (٢٠٠٧م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية ٢/٤١٤.

⁽٣) ينظر " الانتصاف من الإنصاف في كتاب الإنصاف لمسائل الخلاف ٢/ ١٥٠٤.

وليس في التأويلين ما يبين خطأ أحدهما وصواب الآخر؟ لأن البيت يحتمل الاثنين؛ أي: إعادة الضمير على غير مذكور، كما في رأي من يرى أن "إنفادها" عائد على الدراهم أو على العقول، والحمل على المعنى، كما هو عند من يرى أنه عائد على الشراب.

٢ ـ وضع الضمير موضع اسم الإشارة

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَاتُوا النِّسَاةَ صَدُقَائِمِنَ غِلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ يُنَّهُ نَقْسًا فَكُلُوهُ هَنِيْنَا مَرَيْنَا﴾ [النساء: ٤].

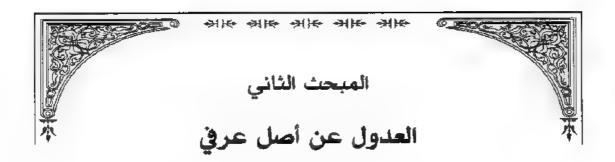
قيل: الضمير في ﴿يَنَّهُ ﴾ يعود على صدقاتهن، مسلوكاً به مسلك اسم الإشارة؛ كأنه قيل عن شيء من ذلك(١).

قال الزمخشري: "الضمير في ﴿وَبِنْهُ جار مجرى اسم الإشارة؛ كأنه قبل عن شيء من ذلك. . ومن الحجج المسموعة من أفواه العرب، ما روى عن رؤبة أنه قبل له في قوله: "كأنه في الجلد توليع البهق" ما عنيت؟ فقال: "أردت كأن ذلك"(٢).



⁽۱) البحر المحيط ۱۵۱/۳ معالم التنزيل، ۱۲۳/۲ البيضاوي (د.ت)، تفسير البيصاوي ۱٤٦/۲.

⁽٢) الكشاف ١/١٠٥.



نعني بالأصل العرفي هنا ما يجيء في الكلام على خلاف ما تعارف الناس عليه في كلامهم.

* ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أَمْرِ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيةٌ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَكَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَتِمِ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَخَزَفِيْ إِنَّا رَاّدُوهُ إِلَيْكِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَكَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَتِمِ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَخَزَفِيْ إِنَّا رَاّدُوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الفصص: ٧].

فإنه ليس في عرف الناس أن يقال للأم الخائفة على ولدها وترجو له النجاة أن تلقيه في البحر إذا خافت عليه، بل العرف أن يقال لها مثلاً: فإذا خفت عليه فاطلبي له من يحرسه، أو أغلقي عليه باب الحجرة، أو ضعيه في مكان لا يصل إليه العدو، ونحو ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَكَأْلِقِيهِ فِي الْبَيِّ ﴾ فعدول عن الأصل فيه، وربما كان ذلك هو السبب أو الحكمة في الربط على قلبها من الله تعالى وتأييدها به (۱).

⁽۱) قيل في الآية: إنها جمعت خرين وأمرين ونهيين وبشارتين، أما الخبران فهما قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أَيْرِ مُوسَىٰ أَنَّ أَرْضِعِيةٍ ﴾ وقوله: ﴿وَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ ﴾ وأما الأمران فهما قوله: ﴿أَرْضِعِيةٍ ﴾ و﴿فَأَلْقِيهِ ﴾، وأما النهيان فهما قوله: ﴿وَلَا تَخَلِقُ ﴾، وأما البشارتان فهما قوله: ﴿وَلا تَخَلَقُ ﴾، وأما البشارتان فهما قوله: ﴿وَلا تَخَلَقُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾، وقد تحققت البشارة. ينظر في ذلك: التحرير والتنوير ٢٧٤/٤٠، الماوردي (١٩٩٣م)، الكب والعبون ٣/٢٤٣.

قال تعالى: ﴿إِن كَادَتْ لَنُبْدِع بِهِ لَوْلَا أَن رَّبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُتَّوْمِدِينَ﴾ [القصص: ١٠].

* ومن ذلك ما يجيء على جهة الأمثال:

١ _ فهم يقولون: «من جهل شيئاً عاداه»:

قال تعالى: ﴿ بَلُ كُذَّبُوا بِمَا لَرَّ بَجِيطُوا بِعِلْمِهِ } [يونس: ٣٩].

وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْ تَدُواْ بِهِ - فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفَكُ قَدِيدٌ ﴾ [الأحقاف: ١١].

۲ _ قالوا: «كما تدين تدان»:

قال تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلُ شُوَّءًا يُجُزَ بِهِ عَهِ [النساء: ١٢٣].

٣ _ قالوا: "من أعان ظالماً سلط عليه":

قَالَ تَعَالَى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الحج: ٤]. وغير هذا كثير (١).

٤ _ قالوا: «في الحركات بركات»:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يُهَاجِرُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدُ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَغَمًا كَيْثِرًا وَسَعَةً ﴾ [النساء: ١٠٠].

وأسلوب القرآن الكريم في جميع أنواعه هو كما قال الرافعي كلَّته: «هو مادة الإعجاز العربي في كلام العرب كله»(٢).

⁽١) ينظر: الإتقال في علوم القرآن، ص٦٧٣.

⁽٢) الرافعي (٢٠٠٥م)، تاريخ آداب العرب، بيروت، دار الكتاب العربي ٢/ ١٢٥

الخاتمية

الحمد لله الذي بنعمته تنم الصالحات.

وبعد؛ فإن مهمة البحث في كتاب الله تعالى مهمة عظيمة تستلزم التجافي عن طلب الذكر والمثالة بين الناس، وابتغاء الباحث مرضاة الله فيما يكابده من عناء ومشقة، وليعلم أن كتاب الله تعالى هو كما قال الباقلاني: «من أهم ما يجب على أهل الدين كشفه، وأولى ما يلزم بحثه».

ثم إذا رفع القلم، وطوى الصحيفة أيقن أن التقصير كان إحدى حقائب الرحل التي آب بها؛ فليس يسع الباحث، مهما أوتي من طاقة وقوة عزيمة، أن يقف على مواطن الإعجاز في الكتاب كلها، وإن أخذ بذلك حرفاً حرفاً، فإن ما يفوته منه ـ لا شك ـ يكون أكثر مما أورد، وليس له في آخر الأمر إلّا أن يسلم وجهه لله موقناً بأن في هذا الكتاب المعجز ما لا يعلم تأويله إلا الله.

نَدْدَ أنه يكفيه تسلمة، ما عقده من عزم، وما أخلصه من نبّة، وما أفاض الله عليه من معرفة شيء من أسرار كتابه العزيز.

وقد حاولت الدراسة أن تتبع مواضع تلوين الخطاب في القرآن الكريم وصوره، والمصطلحات ذات الصلة به، وأثرها في البلاغة العربية، ولعل من أبرز نتائجها ما يأتي:

١ ـ كشفت الدراسة أن ظاهرة العدول في التنزيل وجه من

أظهر وجوه الإعجاز فيه، وأن الكشف عن أسرار العدول في التنزيل لا يزال بحاجة إلى مزيد من الجهد من أهل الاختصاص.

٢ - أظهرت الدراسة أن الإخبار بالماضي عن المستقبل على حقيقته خاصة من خواص أسلوب القرآن الكريم. وفي الكتاب مواضع كثيرة يخبر فيها المولى بالماضي عن المستقبل؛ ليدل على قطعية وقوع المخبر به. وهذا الأسلوب - أعني: الإخبار بالماضي عن المستقبل - لا يجيء في كلام الناس على حقيقته أبداً؛ لأنهم لا يملكون أن يخبروا بما لم يكن بعد، أنه كائن، إلا على جهة التوقع أو الرجاء أو الدعاء، كما في قولهم: «أعزك الله» ونحو ذلك.

وأكثر ما جاء في هذا النوع من التنزيل هو في الإخبار عن أحوال يوم القيامة، كالبعث والحساب والجنة والنار.

" اظهرت الدراسة أن مصطلح "تلوين الخطاب" بشمل كل مظاهر العدول في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية؛ فما أسماه البلاغيون بالرجوع، أو المخالفة، أو الانصراف، هو عين ما يريده الأسلوبيون بالانزياح، والاستبدال، والاختيار، وإذا ثبت ذلك ـ وهو إن شاء الله ثابت ـ فإن مناطق التقاطع بين العلمين تؤكد ـ ولا ريب بأنه إذا تضافرت الأدوات الأسلوبية والبلاغية، وأفاد بعضها من بعض، استحالا رافدين معرفيّين، يمد بعضهما بعضاً بما يعين على توطين المعرفة، لإحياء القديم من الجديد (1).

⁽۱) هذا من استشرافات كتاب البلاغة العربية والأسموبيات اللسانية للدكتور سعد مصلوح.

٤ ـ تناصر الدراسة المذهب الشافعي في باب العدول عن خطاب خاص إلى خطاب عام، في أن الأصل فيه أن يكون الخاص للخاص حتى يرد ما يخرجه من الخاص إلى العام، إلّا أن يكون الخطاب مطابقاً في الإفراد أو الجمع مثلاً، فيجوز فيه _ أحياناً _ دخول العام في حكم الخاص.

٥ ـ مازت الدراسة العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام والعكس، وصرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر. فالأول، يجوز فيه دخول الخاص في حكم العام دون الثاني؛ إذ لا يجوز دخول من صرف عنه الخطاب في حكم من صرف إليه الخطاب.

٦ ـ اقترحت الدراسة ضوابط يُعرَف بها الفرق بين العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام والعكس، وبين صرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر. فضابط الأول: الاشتراك في الجنس أو في النوع أو في العقيدة، وضابط الثاني: عدم الاشتراك فيها.

٧ - أثبتت الدراسة أن ما جاء في كتب التفاسير من القول بصرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر فيما لا اختلاف فيه عقيدة أو نوعاً أو جنساً لا يعد من صرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر، وإنما هو من باب العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام أو العكس.

٨ ـ فرَّقت الدراسة بين ما اتحدت جهته في العدول عن صيغة من الصيغ الثلاث (التكلم والمواجهة والغيبة) إلى إحداها، وبين ما لم تتحد جهته، فالأول هو الالتفات، وأما الثاني فلا يسمى «التفاتاً» لعدم اتحاد الجهة.

٩ - كشفت الدراسة أن أكثر الذي جاء في كتب التفاسير ومصادر الفكر البلاغي من شواهد على الالتفات من التكلم إلى المواجهة، ومن المواجهة إلى التكلم ليس من الالتفات، لعدم اتحاد الجهة فيها، وشرط الالتفات هو اتحاد الجهة.

۱۰ ـ وجدت الدراسة أن ضمائر العظمة (وهي التي تأتي على صورة الجمع) لم ترد في التنزيل في معرض الدعوة إلى عبادة الله وتوحيده؛ فالقرآن حين يدعو إلى عبادة الله في سياق مبدوء بضمير العظمة فإنه يتحول إلى الإفراد ليناسب التوحيد التوحيد. وتلك فائدة جليلة من فوائد الالتفات من التكلم إلى المواجهة أو إلى الغيبة في القرآن الكريم.

11 _ أظهرت الدراسة أن كل ظاهرة من ظواهر العدول لها نكتة خاصة ونكتة عامة، فالعامة ما دأب أهل البلاغة على ذكره في الالتفات ونحوه، مثل تطرية نشاط السامع وما إلى ذلك، وأما النكتة الخاصة فلا تختص بموضع، بل تختلف باختلاف المواضع.

17 ـ أظهرت الدراسة أن الإمام السكاكي كان أول من حاول ـ حسب علم الباحث ـ أن يضع معياراً علميّاً يقاس إليه الإيجاز والإطناب، وسمّاه: "متعارف الأوساط»، وهي محاوله أفاد منها كثير من الباحثين في العربية، وفتحت لهم آفاقاً جديدة في استغلال العلم الواقد مثل الأسلوبيات الإحصائية، وما تضمنته من مقاييس؛ كالمقياس الأسلوبي الإحصائي، ومقاييس الوصف الإحصائي.

⁽١) ينظر في ذلك: سعد مصلوح (٢٠٠٨م)، في النص الأدبي، ص ٤٨، ٧٠.

17 - أثبتت الدراسة أن ما جاء على مقتضى الظاهر يقال فيه: إنه جاء على الأصل. دون العكس؛ فلا يصح القول فيما جاء على الأصل أنه جاء على مقتضى الظاهر؛ لأن ذلك يوهم أنه قد يعدل عنه في بعض المقامات. وإذا وجد أصلان للتعبير، فلا يقال في أحدهما إنه عدول عن الآخر؛ فلا يقال مثلاً: الإيجاز عدول عن الإطناب. والإطناب عدول عن الإيجاز. وكذلك لا يقال: إن الحقيقة عدول عن المجاز. وأن المجاز عدول عن الحقيقة؛ إذ كلاهما أصل، وهما يندرجان تحت قائمة بدائل للمتكلم يختار منها ما يناسب غرضه في الكلام، أو يناسب حال المخاطب، أو المقام الذي يلقي فيه الخطاب. ولهذا قالوا في الإطناب إنه يجيء في موضع المدح، والإيجاز يجيء في موضع الشكر أو الاعتذار، فمع فمعرفة المواضع التي يأتيان فيها دليل على أنهما أصلان. فلا مسوغ إذن للإيجاز في موضع الشكر.

14 ـ أظهرت الدارسة أن نكتة العدول عن مقتضى الظاهر لا يتنبأ في غيبة ما جاء على خلاف مقتضى الظاهر، وقبل الوقوف على الموضع الذي جاء فيه؛ وأننا متى استطعنا أن نقول: يعدل عن كذا إلى كذا، لأجل كذا، كان ذلك أصلاً معروفاً، لا حاجة إلى البحث عن سر العدول فيه. وأن ما جاء من كلام المتقدمين منه، إنما هو تمثيل لبعض أسرار العدول، وليس تحديداً لها.

١٥ ـ أثبتت الدراسة أنه لا يصح إطلاق مقتضى الظاهر على مقتضى الحال، ولا إطلاق مقتضى الحال على مقتضى الظاهر. أما
 الأول: فلأنه ليس في كلامهم ذلك. وأما الثاني: فلإيقاعه في لبس

شديد؛ لأننا إذا عدمنا أن البلاغة تقنضي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ثم قلنا: إن كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم، والتأكيد مقتضى الحال، وإخراج الكلام مؤكداً إخراج على مقتصى الحال، أوهم ذلك أن إخلاء خبر المنكر من التأكيد خروج عن البلاغة؛ لأنه لا يجوز العدول عن مقتضى الحال. فالأولى ـ إذن ـ عدم التعاقب بينهما.

17 - أظهرت الدارسة العلاقة الشابكة بين نظرية النظم عند الجرجاني ومقتضى الحال. فالنظم بما هو: توخي معاني النحو، يقتضي معرفة أحوال اللفظ لبجاء بكل لفظ كما ينبغي له، وهذا هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

الظاهر فيغلب مقتضى الظاهر، ويسمَّى إخراج الكلام عليه، الظاهر فيغلب مقتضى الظاهر، ويسمَّى إخراج الكلام عليه، إخراجاً على مقتضى الظاهر أو على الأصل. ولا يدخل هذا الباب في تلوين الخطاب. وقد يخالف مقتضى الحال مقتضى الظاهر، فيخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، ويسمَّى الظاهر، فيخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وهو من باب إخراج الكلام عليه عدولاً عن مقتضى الظاهر، وهو من باب تلوين الخطاب، وأنه كما قال السكاكي: المتى وقع عند النظار موقعه استهشّ الأنفس، وأنّق الأسماع، وهزّ القرائح، ونشّط الأذهان..، وهو فن لا تلين عريكته، ولا تنقاد قرونته بمجرد استقراء صور منه، وتتبع مظانّ أخوات لها، وإتعاب النفس بتكرارها، واستيداع الخاطر حفظها وتحصيلها، بل لا بد من ممارسات لها كثيرة، ومراجعات فيها طويلة، مع فضل إلهي

من سلامة فطرة، واستقامة طبيعة، وشدة ذكاء، وصفاء قريحة، وعقل وافر⁽¹⁾.

14 - أظهرت الدراسة أن ما جاء عند بعض النقاد في تخطئة بيت شعر أو عبارة، قد يكون من وراء ذلك وضع شيء موضع شيء، وهو باب واسع كما رأينا؛ لأنه يشمل الحروف والأسماء والأفعال؛ فقد يوضع حرف موضع حرف، وقد يوضع فعل موضع فعل، وقد يوضع جمع القلة موضع الكثرة، ونحو ذلك.

19 ـ أظهرت الدراسة أهمية الدراسات الصوتية وأثرها في بيان مقاصد القرآن الكريم، ولذلك، فإنها تدعو أهل الاحتصاص إلى مضاعفة الجهد لإثراء المكتبة العربية بمزيد من الدراسات الصوتية المتخصصة.

هذا، والحمد لله على ما وفق وأعان.

⁽١) المفتاح، ص٢٦٣.

قائمة المحتويات

صفحة	الموضوع ال
٥	تصدير بقلم رئيس التحرير
٩	شكر وامتنان
11	إهداء
17"	* مقدمة الرسالة
17	المفاتيح المصطلحية للبحث
17	الخطاب
19	تلوين الخطاب
۲۷	منهج البحث
	الفصل الأول
	التلوين بتغيير جهة الخطاب
۲۲	* المبحث الأول: العدول عن الخطاب المخاص إلى الخطاب العام وينعكس
44	العدول
30	المخالفة
r7	ورودها عند سيبويه سيسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
٣٦	عند أبن جني سسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
۳λ	عند الزمخشري وأبي حيان مستسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
۴٩	The remarkable of the control of the
٤ -	الانصراف بيبيبينينينينينينينينينينينينينينينينين
٤٥	العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام في منظور الدراسة
ξY	TRANSPORTED TO THE PROPERTY OF

٤٧	النوع الأول: وهو المقامي
٤٩	النوع الثاني: وهو المقاليبييبيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسي
٥١	أبواع الحطابات الخاصة والعامة
01	النوع الأول: خطاب مطابق للحاص أو العام في الإفراد أو الجمع
٥٣	النوع الثاني: خطاب مخالف للخاص في الإفراد أو الجمع
01	صور العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام
ع ه	العدول عن خطاب الواحد إلى الاثنىن
00	العدول عن خطاب الواحد إلى الجمع سيسسسسسسسسسسسسسس
٥٥	العدول عن خطب الاثنين إلى الجمع
50	العدول عن الخطاب العام إلى الخطاب الحاص
٥٧	أنواع العدول عن الخطاب العام إلى الخطاب الخاص
٥٧	الأول: مقمي مسينات المستنان ال
٥٨	الثاني: مقالي
04	صبوره
٥٩	١ ـ العدول عن خطاب الاثنين إلى الواحد
٦.	٢ ـ العدول عن خطاب الجمع إلى الاثنين
٦٠	٣ ـ العدول عن خطاب الجمع إلى الواحد
٦٢	 المبحث الثاني صرف الخطاب عن مخاطب إلى آخر، أنواعه وصوره
٦٢	مهادعاد
٥٦	تعریفه
٥٢	أنواعه
٥٢	الأول: مقامي
77	التاني: مقالي
	الضرب الأول: صرف الخطاب عن المشركين إلى الرسول على
77	والعكس أو عن المسلمين إلى المشركين والعكس
٦٧	الضرب الثاني. صرف الخطاب عن المذكر إلى المؤلث أو العكس

الصفحة	الموضوع
	سوسوع

٦٧	الضرب الثالث: صرف الخطاب عن جنس إلى آخر
74	وموره
٦٩	١ عقلية
٦٩	٢ ـ نوعية
٧٠	٣ ـ جنسية
	* المبحث الثالث: العدول عن صيغة من الصيغ الثلاث إلى إحداها دون
٧١	انحاد الجهة
٧V	ر غير غير غير غير غير غير غير غير غير غ
٧٢	سينه غيرية
٧٣	صوره سينسنسنسنسنسنسنسنسنسنسنسنسنسنسنسنسنسنسن
٧٣	١ ـ العدول عن التكلم إلى المواجهة
٧٥	٢ ـ العدول عن التكلم إلى الغيبة بسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسي
۷٥	٣ ـ العدول عن المواحهة إلى التكلم
٧٦	٤ ـ العدول عن المواجهة إلى الغيبة
٧٧	٥ ـ العدول عن الغيبة إلى التكلم
٧A	٦ ـ العدول عن الغيبة إلى المواجهة سيسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
	* المبحث الرابع: العدول عن صيغة من الصيغ الثلاث إلى إحداها مع اتحاد
λY	الجهة (الالتفات)
٨٢	مهادمهاد
۸Ψ	مفهوم الالتفات
٨٨	شرط الالتفات
۹.	نكتة الالتفات
44	صور الالتفات على مذهب الإمام السكاكي
٩٣	الأولى: العدول عن التكلم إلى المواجهة
48	الصورة الثانية: العدول عن التكلم إلى الغيبة
90	الصوره الثالثة: العدول عن المواجهة إلى التكلم

ألصفحة		الموضوع

٩٧	الصورة الربعة: العدول عن المواجهة إلى الغيبة
٩٨	الصورة الخامسة العدول عن الغية إلى التكلم
ΛP	الصورة السادسة: العدول عن الغيبة إلى المواجهة
٠.,	* المبحث الخامس: تغيير الأسلوب مع النقل
٠	مهادمهاد
1 • 1	تعريفه
1+1	صوره
۲. ۲	الصورة الأولى: وهي على ضوبين
	الصورة الثانية: نقل الكلام من صيعه الجمع الدال على التعظيم إلى
† + Y	صيغة الإفراد
3+8	
۱٠۸	* المبحث السادس: تغيير الأسلوب دون النقل
1 + A	مهاد
	تعريفه مفي عد
	صورهمبوره
11+	الصورة الأولى: في الاسم
	الصورة الثانية: وضع فعل موضع فعل
177	الصورة الثالثة: في الحرف
	الفصل الثاني
	التلوين بالعدول عن مقتضى الظاهر
۱۲۷	* المبحث الأول: تعريف، وأنواع، وفروق
۸۲۲	أولاً: تعريف مقتضى الظاهر
۱۲۸	مهادمهاد المستقدمين المستقدم المستقدم المستقدمين المستقدمين المستقدمين
	المراد بمقتضى الظاهر
141	ثانياً: أنواع مقتضى الظاهر
141	النوع الأول: في الخبر الابتدائي والطلبي والإنكاري

الموضوع الصفحة

371	التوع الثاني: في المسند إليه
۱۳٥	النوع الثالث في المسلا
۱۳٥	النوع الرابع: في متعلقات الفعل
177	النوع الخامس: في القصرالنوع الخامس: في القصر المستسبب
۲۳۱	١ ـ تعريفه
177	٢ ـ أنواعه
١٣٩	٣ ـ طرقه
144	• أشهر طرق القصر
	• مسائل في طرق القصر
	أ _ (ما) و(إلا) و(إنما)
331	ب _ مجامعة (إنما) بـ(Y) العاطفة
	• مسائل في النفي والاستثناء
127	• مسائل في العطف بـ(لا)ه
127	• مسائل في (إنما)
١٤٧	تجيء (إنَّما) لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره
124	وتجيء للتعريض
128	(إنما) ترمي بحقيقتين في القلب رمية واحدة
184	الاختلاف في إفادة (إنما) الحصر سيسسسسسسسس
10+	٤ - أقسام القصر الإضافي سيستسسسسسسسسسسسسس
107	٥ _ مقتضى الظاهر في القصر
101	النوع السادس: في الإنشاء الطلبي مستعمد المستعمد
۲٥٢	أنواع الإنشاء الطلبي
۲٥٢	١ ـ التمني
١٥٤	۲ الاستفهام
101	٣ ـ الأمر
109	٤ ـ البهى

الموضوع

17.	٥ _ النداء
178	النوع السابع: الفصل والوصل
177	مواضع الفصل
371	مواضع الوصل
170	النوع الثامن: الإيجاز والإطناب
170	مهاد
١٧٠	تعريف الإيجاز والإطناب في منظور الدراسة
171	ثالثاً: مقتضى الحال والفرق بينه وبين مقتضى الظاهر
١٧٧	المحور الأول: المتكلم
181	المحور الثاني: حال المخاطب
۲۸۳	المحور الثالث؛ المقام
711	رابعاً: إطلاق مقتضى الظاهر على مقتضى الحال أو العكس
191	خامساً: علاقة مقتضى الحال بنظرية النظم عند الإمام الجرجاني
7 . 1	سادساً: تخصيص نوع من التعبير بحال معينة
3 • 7	* المبحث الثاني: العدول عن مقتضى الظاهر وأنواعه
4 . 8	مهادمهاد
7 + 0	
	أنواع العدول عن مقتضى الظاهر
Y + 0	أنواع العدول عن مقتضى الظاهر
Y•V	أنواع العدول عن مقتضى الظاهر
Y•V Y-9	أنواع العدول عن مقتضى الظاهر
7 • V 7 - Q 7 % •	أنواع العدول عن مقتضى الظاهر النوع الأول: في الإسناد الخبري النوع الثاني: في المسند إليه النوع الثالث: في المسند إليه النوع الثالث: في المسند
7 • V 7 • Q 7 7 •	أنواع العدول عن مقتضى الظاهر النوع الأول: في الإسناد الخبري النوع الثاني: في المسند إليه النوع الثالث: في المسند إليه النوع الثالث: في المسند الله النوع الثالث: في المسند الله النوع الرابع: في المسند ومتعلقاته النوع الرابع: في الفعل ومتعلقاته النوع الرابع:
7 • V 7 - 9 7 7 • 7 7 •	أنواع العدول عن مقتضى الظاهر النوع الأول: في الإسناد الخبري النوع الثاني: في المسند إليه النوع الثالث: في المسند إليه النوع الثالث: في المسند الله النوع الثالث: في المسند الله النوع الثالث: في المسند الله النوع الرابع: في الفعل ومتعلقاته النوع الرابع: في الفعل ومتعلقاته الصورة الأولى: في الحذف والإضمار الصورة الأولى: في الحذف والإضمار المساورة الأولى:
7 • V 7 • 9 7 * • 7 * • 7 * * 7 * *	أنواع العدول عن مقتضى الظاهر النوع الأول: في الإسناد الخبري النوع الثاني: في المسند إليه النوع الثالث: في المسند إليه النوع الثالث: في المسند الله النوع الرابع: في المسند المعلقاته النوع الرابع: في الفعل ومتعلقاته الصورة الأولى: في الحذف والإضمار الصورة الأولى: في الحذف والإضمار الصورة الثانية: في التقييد

الصفحة	الموضوع
	-

١ ـ تقديم المفعول به على الفعل	
٢ ـ تقديم المفعول به على الفاعل	
٣ ـ تقديم المفعول الثاني على الأول٣	
٤ ـ تقديم الظرف على الفعل ٢٣٧	
٥ _ تقديم الحال على صاحبها المفعول به	
٦ ـ تقديم المفعول به على الفعل بعد الاستفهام	
مسائل في التقديم والتأخير في الفعل ومتعلقاته	
خامس: في القصرخامس: في القصر	النوع ال
سادس: في الإنشاء الطلبي	النوع ال
سابع: في الفصل والوصل	النوع الـ
امن: في الإيجاز والإطناب	النوع الث
789	أولاً: الإيج
الإيجاز بالحدف	من صور
انع	الاقتد
701	الاكتا
باك	14
احا	الاطر
زالزال	الاخة
المضمر موضع الظاهر	
بب٥٢	ثانياً: الإطنا
الإطناب ٢٥٨	من صور
الفصل الثالث	
العدول عن الأصل	
رل: العدول عن أصل لغوي	
ب الصوتي	أولاً: الجان
صلة القرآئية	١ _ القاء

لموضوع

424	٢ ـ المعاقبة: وهي وضع صوت موضع صوت
177	ثانياً: الجانب الصرفي
144	١ ـ العدول عن صيغة إلى أخرى
224	٢ ـ صرف ما لا ينصرف
377	ثالثاً: الجانب النحوي
478	١ ـ الفصل والوصل
471	النوع الأول: ما تعلق بالكتابة والقراءة معاً
344	أً _ في الفصل
۲٧٤	١ ـ الفصل بين النعت والمنعوث
777	٢ ـ الفصل بين المبتدأ والخبر
۲۷۷	٣ ـ الفصل بين المؤكَّد والمؤكَّد
۲۷۸	٤ _ الفصل بين اسم (إن) وخبره
PYY	ب ـ في الوصل
444	الوصل بين المجرورات
444	النوع الثاني: ما تعلق بالكتابة دون القراءة
PYY	أ ـ في الفصل
17.1	ب ـ في الوصل
777	٢ ـ الحمل على اللفظ أو على المعنى أو عليهما معاً
7.4.7	أ ـ الحمل على اللفظ
484	ب ـ الحمل على المعنى
77.7	ج ـ الحمل على اللفظ والمعنى
3AY	٣ ـ عود الضمير على معنى لا يصرح به اللفظ الدال عليه
٥٨٢	رابعاً: الجانب الدلالي
۵۸۲	١ ـ العدول عن ذكر مرجع الضمير
۲۸۸	٢ ـ وضع الضمير عوضع اسم الإشارة
የልዓ	* السبحث الثاني: العدول عن أصل عرفي

لصفحة	موضوع][_
197	الخاتمة	*
449	و قائمة المصادر والمراجع	*
411	الحقات	*
١٣٣	· قائمة المحتويات	#